



C 2007/3

أغسطس/آب 2007

الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر العام

17-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

برنامج العمل والميزانية للفترة المالية

2009-2008

مقدم من المدير العام

منظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة

روما، 2007

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع الإعلامي للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع الإعلامي لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief, Publishing Management Service,
Information Division, FAO,
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2007

طباعة وحدة الطباعة الداخلية، منظمة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

3	عرض عام من إعداد المدير العام.....
5	نطاق الوثيقة.....
7	القسم الأول- السياق العام.....
7	ألف - التقييم الخارجي المستقل للمنظمة ونتيجته النهائية.....
8	باء- إصلاحات الأمم المتحدة.....
10	جيم - تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية للمنظمة.....
12	دال- الوفورات والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.....
18	القسم الثاني- التوجهات الموضوعية.....
18	ألف - الاتجاهات والتحديات الرئيسية.....
21	باء- التوجهات المتعددة التخصصات.....
28	جيم - الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية - نحو عرض أكثر تكاملاً.....
35	دال - عرض موجز للأبواب.....
47	القسم الثالث- القضايا المالية والقضايا الرئيسية المتصلة بالميزانية.....
47	ألف - مقدمة.....
48	باء - المتطلبات المالية التراكمية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الفترة 2008-2009.....
59	جيم-الاحتياجات اللازمة لمعالجة السلامة المالية ووضع السيولة والاحتياطيات.....
63	دال - الاستنتاجات.....
67	هاء- مشروع قرار للعرض على المؤتمر للموافقة عليه.....
69	الملحق 1 - سرد برامجي وجداول الموارد.....
108	الملحق 2- الأبعاد الإقليمية.....
117	الملحق 3- التغيرات في الوظائف.....

- الملحق 4 - نظرة عامة على الميزانية العمومية للمنظمة 118
- الملحق 5 - عرض عام لمجموع الموارد المتاحة 121
- الملحق 6- جداول موجزة بحسب الأبواب والبرامج 122
- الملحق 7: المخصصات بحسب وحدات المنظمة 126
- الملحق 8: الهيكل التنظيمي 129

عرض عام من إعداد المدير العام

إنه لمن دواعي الشرف لي أن أقدم إلى المؤتمر العام مقترحات بشأن برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009. لقد سلم الزعماء السياسيون وكوكبة كبيرة من العناصر غير الحكومية الفاعلة، في كثير من المناسبات، بالدور المركزي الذي يجب أن تؤديه التنمية الزراعية والريفية في جهود البلدان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وقد طرأت زيادة ملموسة على حجم العمل من جراء ظهور عدد من الاتجاهات التي تؤثر على الأغذية والزراعة والتي يرد موجز لها في القسم الثاني. ومن هذه الاتجاهات النمو غير المتوازن للسكان، والتوسع العمراني، والتكامل الاقتصادي السريع وما ترتب على ذلك من تغيرات في أنماط استهلاك وإنتاج الأغذية في منافسة مع مطالب إتاحة مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة الحيوية. وفي الوقت ذاته، يجب أن تتواءم نظم الإنتاج الزراعي وتأخذ في الاعتبار تلك الضغوط الهائلة على الموارد الطبيعية المملوكة لذلك العدد المتنامي من سكان العالم، وأثار تغير المناخ، وانتشار الآفات والأمراض العابرة للحدود، والطلب على زيادة جودة الأغذية وسلامتها. ويهدف برنامج العمل بكامله إلى الاستجابة لهذه التحديات. وتركز البرامج على مجالات الأولوية للمزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، وتدعيم الرابطة بين العمل التحليلي العالمي والخبرة المكتسبة من التطبيق المحلي مع التأكيد في ذات الوقت على العمل المتعدد التخصصات، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التحالفات الخارجية.

وفي العامين الماضيين عكفت الأجهزة الرئاسية على دعم التغييرات التي تم إدخالها على البرامج وهياكل الإدارة بهدف تحقيق المزيد من التركيز، والفعالية، والكفاءة في تنفيذ خدمات المنظمة المقدمة للأعضاء. وبمضي تنفيذ الإصلاحات في المنظمة، طبقا لما وافقت عليه الأجهزة الرئاسية فيما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2005 ويونيو/حزيران 2007، بصورة جيدة. وقد أتاحت الإصلاحات فرصا أمام المنظمة للاستفادة من المساهمات العينية والنقدية الكبيرة المقدمة من الحكومات المضيفة، وتخفيض طبقات الإدارة وتحقيق وفورات عن طريق تحويل الموارد إلى مواقع تتخفف فيها التكلفة. ويحتاج استكمال التدابير التي تمت الموافقة عليها إلى عمل خلال الفترة المالية القادمة، مثل تنفيذ مركز الخدمات المشتركة في شكله الجديد الذي سيؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف عند تقديم الخدمات الإدارية والمالية ابتداء من 2009. وتظل الأمانة على التزامها الكامل بالعمل على تحقيق وفورات وزيادة الكفاءة، مع التأكيد في نفس الوقت على أن اللامركزية ستترجم إلى خدمات أكثر فعالية للمستفيدين.

وقد تم وضع برنامج العمل والميزانية هذا في ظل مجموعة من الظروف غابية في التعقيد، وخلفية من الجهود المستمرة الرامية إلى تدعيم وتحسين المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة، وذلك عن طريق إجراء تقييم خارجي مستقل للمنظمة وعمليات الإصلاح التي تجرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويعرض على المؤتمر العام أيضا تقرير التقييم الخارجي المستقل، وتتطلع الأمانة إلى تقديم الدعم للأجهزة الرئاسية عند اتخاذ قراراتها تسليماً بأن ذلك من شأنه أن يكون له آثار كبيرة على برامج العمل المقبلة. وفيما يتعلق بمبادرات إصلاح الأمم المتحدة الجارية والاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية الرامية إلى تطوير منظومة الأمم المتحدة، ولحين استكمال المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، سوف تواصل المنظمة مشاركتها الفعالة في برامج الأمم المتحدة التجريبية القطرية وكذلك في المناقشات التي تجرى على مستوى المنظمة بشأن الإصلاحات الرامية إلى تدعيم فعالية منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي الوقت ذاته، ستقوم بتكثيف شراكتها مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في كافة المجالات التقنية والإدارية.

ويأخذ برنامج العمل والميزانية في الاعتبار التوجيهات التفصيلية الصادرة عن لجنتي البرنامج والمالية والمجلس بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية بعد المداولات التي أجريت بشأن موجز برنامج العمل والميزانية أثناء الدورات التي عقدت في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2007. أما التوصيات الصادرة بشأن شكل ومضمون برنامج العمل والميزانية الكامل فتدعو إلى ما يلي:

- إدخال المزيد من التطوير وتقديم المزيد من المبررات المستفيضة "لميزانية الإدامة" (تمشيا مع الأولويات المسلم بها والتي عرضها الأعضاء، مع حساب الزيادات المتوقعة في التكاليف والمتطلبات التكميلية الأخرى للإبقاء على القوة الشرائية لبرامج المنظمة لتظل عند مستويات 2006-2007)؛
- وتقديم مقترحات مالية أكثر اعتدالا لبدء عملية إعادة بناء القدرة المالية للمنظمة.

وعلى الجبهة البرنامجية، ومع الأخذ في الاعتبار مشورة المجلس التي تقضى "بأنه لا يوجد مبرر للقيام بجهد كبير في مجال إعادة ترتيب الأولويات في هذه المرحلة" تم التأكيد على وجه الخصوص على العمل المقرر القيام به في أربعة من المجالات الرئيسية المتعددة التخصصات هي:

- تبادل المعارف، بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعارف الصريحة والضمنية في مجال تقديم الخدمات للأعضاء، بما في ذلك عن طريق نشر أفضل الممارسات، والخدمات التفاعلية مع المكونات المهمة إلى جانب شبكات المعارف المواضيعية؛
- تنمية القدرات، مع اتباع نهج مبسط بالنسبة لجميع برامج المنظمة عند تلبية احتياجات الأعضاء المتعلقة بطائفة واسعة من المجالات المؤسسية والمجالات المتعلقة بالسياسات؛
- تغيير المناخ، من أجل التعبير تدريجياً عن المساهمات الكبيرة للمنظمة التي تشكل جزءاً أصيلاً من ولايتها في مجال سياسات وتدابير التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معها؛
- الطاقة الحيوية، من أجل سبر إمكاناتها بطريقة منصفة للتأكد من أن أبعاد الأمن الغذائي والاستدامة البيئية قد تم فهمها وأخذها في الحسبان.

وفي النهاية يقدم برنامج العمل والميزانية الدعم للمؤتمر العام بما يساعده على اتخاذ قرار ربط الميزانية مع لقاء عبء اشتراكات البرنامج العادي، بين جملة أمور، على الأعضاء. وبالإضافة إلى الاشتراكات المقدره تمر المنظمة بمرحلة هامة تتعلق بالموافقات على التبرعات الطوعية. ويمكن لهذا المصدر الهام من مصادر الدخل أن يكون مصدر تمويل يتيح إمكانية التصدي للاحتياجات الشاملة من الموارد، وذلك في حالة ما إذا تم صياغة برامج المنظمة في سياق استراتيجية مترابطة ومحكمة لحشد موارد تغطي جميع مصادر التمويل. وريثما تتخذ الأجهزة الرئاسية قراراتها بخصوص التقييم الخارجي المستقل، فإن برنامج العمل والميزانية يضع الأساس لعرض أكثر تكاملاً لموارد البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية، كما طلب الأعضاء، مما يمهد الطريق لإحراز المزيد من التقدم في وثائق التخطيط المقبلة.

يوضح القسم الثالث-دال الآثار الشاملة لميزانية الإدامة والتدابير المحدودة للغاية من أجل إعادة بناء القدرة المالية للمنظمة. ويشمل اقتراح ميزانية الإدامة بنوداً تتعلق بزيادة في التكاليف تبلغ 101.4 مليون دولار أمريكي - وهو مبلغ لا غنى عن توفيره ويرد شرح كامل له في الوثيقة - ومتطلبات تكميلية إضافية قدرها 18.7 مليون دولار أمريكي (تم تخفيضها حيث كانت محددة بمبلغ 23.9 مليون دولار أمريكي في موجز برنامج العمل والميزانية) تم الإبلاغ عنها والتصديق عليها من الأعضاء لتنفيذها في 2009-2008. (مصرفات رأسمالية، وتكاليف انتقالية تتعلق بالإصلاحات التي تمت الموافقة عليها، وإدخال اللغة الروسية كأحدى لغات المنظمة). وطبقاً لتوجيهات المجلس تم اقتراح الحد الأدنى من الاحتياجات الإضافية وقدرها 37.3 مليون دولار أمريكي كإسهام في استعادة السلامة المالية للمنظمة. لذلك يؤدي هذان المشروعان من مشاريع القرارات إلى زيادة الاشتراكات خلال الفترة المالية بنسبة 21 في المائة - مقارنة بالنسبة التي تتراوح بين 26 و 34 في المائة المعروضة في موجز برنامج العمل والميزانية.

وفي تقديري فإن هذه الزيادات المقترحة قد ينظر إليها بعض الأعضاء على أنها زيادات كبيرة. وقد يرى آخرون أن هذه الأرقام تمثل النتيجة التي لا مفر منها والتي تلبى الرغبة التي أبدتها الأعضاء في مناسبات كثيرة بالحصول على خدمات ذات قيمة، ومواصلة التعاون الدولي في مجالات ولاية المنظمة. وكما هو معتاد، تترك الأمانة الحكم للأعضاء الذين سيجتمعون في المؤتمر العام، مقتصرة في مساعيها، في جميع الأوقات، على تقديم الإيضاحات بشأن نتائج أي قرار يُعتمَر اتخاذ.



جاك ضيوف
المدير العام

نطاق الوثيقة

1. أعطت لجنتنا البرنامج والمالية والمجلس، لدى النظر في موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، في دوراتها التي عُقدت في مايو/أيار - يونيو/حزيران 2007، توجيهات محددة بشأن محتويات الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية. وتلبي الوثيقة الحالية هذه التوجيهات، على النحو المبين فيما يلي، كما تتضمن وصفاً موجزاً للتحديات الرئيسية وقضايا السياسات التي من المحتمل أن تؤثر على عمل المنظمة خلال فترة السنتين المقبلة، بالإضافة إلى المجالات البرنامجية الرئيسية المقترحة والموارد المقترح تخصيصها لكل منها.
2. وقد وُضع برنامج العمل والميزانية الحالي ضمن السياق العام للتقييم الخارجي المستقل الجاري تنفيذه، والإصلاحات الجاري تنفيذها في الأمم المتحدة وتنفيذ الإصلاحات التي تمت الموافقة عليها في المنظمة والمبينة في القسم الأول. وكان المجلس قد "وافق على أن المقترحات الخاصة بميزانية الإدامة في موجز برنامج العمل والميزانية تشكل أساساً للتوسع في بلورتها في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية. وفي هذا الإطار، أقر المجلس بأن لا ضمانات في هذه المرحلة لأي جهد كبير لإعادة ترتيب الأولويات على اعتبار أنه قد يطلق أحكاماً مسبقة على التوصيات التي قد تصدر عن التقييم الخارجي المستقل بشأن المضمون الأساسي لعمل المنظمة." وبناء عليه، تركز الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية أساساً على البيانات الأولية التي سبق تقديمها فيما يتعلق بميزانية "الإدامة" وتتوسع فيها، أي أنها تهدف إلى المحافظة على القوة الشرائية في تنفيذ برنامج العمل خلال الفترة المالية 2008-2009 عن طريق تحديد الزيادات المتوقعة في التكاليف وآثار ذلك بالنسبة للتكاليف التراكمية التي سبق أن أقرها الأعضاء أو أقرها، مع مراعاة الأولويات الأساسية التي وافق عليها الأعضاء بالفعل والتي تعكس التغييرات التنظيمية التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية حتى الآن. كما يتضمن برنامج العمل والميزانية مقترحات بشأن تمويل الاحتياطات والالتزامات طويلة الأجل، ولكن بشكل يتسم بمزيد من التقيد في إطار نهج مرحلي أكثر مما هو في موجز برنامج العمل والميزانية، بما يتفق مع التوقعات ذات الصلة التي اتضحت أثناء اجتماع المجلس.
3. كذلك كان المجلس قد "وافق على ضرورة إجراء مزيد من التحليل في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية لتيسير اتخاذ قرارات مستنيرة من جانب مؤتمر المنظمة." ومن بين الجوانب التي تتطلب تفسيرات ومبررات واضحة، أشار المجلس على وجه الخصوص إلى الزيادات في التكاليف، والمكاسب والوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة والاقتراحات الخاصة بالنفقات الرأسمالية. وهذه الأبعاد يتناولها القسم الأول - دال والقسم الرئيسي الثالث.
4. كذلك فإن المجلس "رحب بالنية في تقديم عرض أكثر تكاملاً لموارد الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية، مع مراعاة الحاجة إلى اتباع نهج استراتيجي متوازن لتعبئة الموارد الكافية للاستجابة للاحتياجات والتحديات العالمية والمحلية." ويتناول القسم الثاني - جيم هذه المسألة.
5. وأخيراً فإن المجلس "تفق مع نصيحة اللجنتين بتحسين عرض المضمون البرامجي ضمن ميزانية "الإدامة" في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية، بما يشمل التنفيذ الميداني، على أن تُراعى قدر المستطاع توصيات الدورات الأخيرة للجان الفنية. ولا بد أيضاً من أن تتضمن الوثيقة أفكاراً أكثر وضوحاً بشأن الموضوعات الجديدة المهمة كتغير المناخ والطاقة الحيوية، وتغطية وافية للتوجهات المشتركة بين التخصصات كبناء القدرات وإدارة المعرفة." وتغطي الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية هذه المجالات الرئيسية في القسم الثاني، كما يتضمن الملحق 1 معلومات سردية على مستوى البرامج ومخصصات الموارد اللازمة لها حتى مستوى الكيانات البرنامجية، مع التركيز على الإنجازات المتوقعة، ومع بيان البعد الإقليمي في الملحق 2.
6. ويشار في هذا الصدد إلى أنه، بناء على تفويض من المؤتمر العام الأخير، كانت لجنتنا البرنامج والمالية قد أقرتا في مايو/أيار 2006، برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2006-2007 الذي تضمن فصلاً أعيدت صياغته وهيكل البرنامج (الذي يعد نتاجاً لمقررات المؤتمر الخاصة بالإصلاحات في المنظمة). وقد اقتضى الهيكل الجديد للبرنامج عملية إعادة صياغة واسعة وتنسيقاً للكيانات البرنامجية التي انخفض مجموعها من 261 إلى 186 كياناً. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية على موقع المنظمة التالي على الإنترنت: www.fao.org/pwb (صياغات الكيانات البرنامجية، والدورات المقررة، ومعلومات عن الوظائف على سبيل المثال) كما تضمن برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006-2007 الأسس البرنامجية الرئيسية التي يقوم

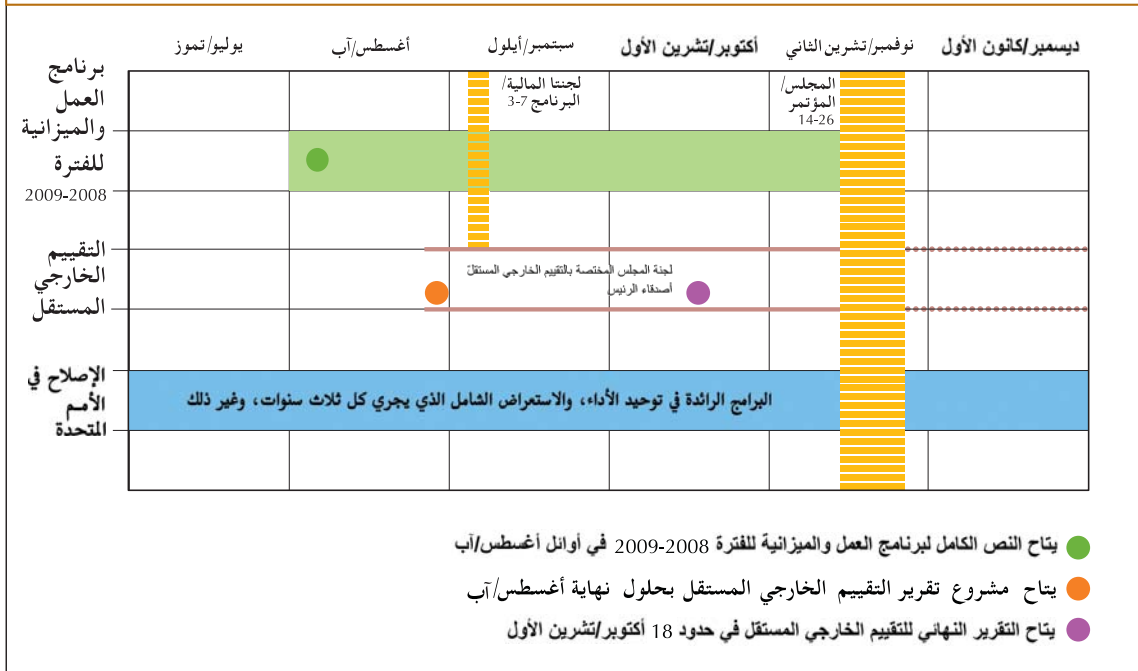
عليها برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008. وبالتالي، فإن أي تحليل للتغيير تتضمنه هذه الوثيقة (أي لدى المقارنة بالوضع "الأساسي") يكون منسوباً عموماً إلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2007-2006.

القسم الأول- السياق العام

ألف – التقييم الخارجي المستقل للمنظمة ونتيجته النهائية

7. بالإضافة إلى النظر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، الذي يؤدي عادة إلى إصدار المؤتمر لقرار بالاعتمادات المرصودة في الميزانية، سوف ينظر المجلس والمؤتمر في دورتهما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007 في تقرير التقييم الخارجي المستقل وفي استجابة المدير العام المبدئية.
8. وكانت الأجهزة الرئاسية قد فوضت بإجراء التقييم الخارجي المستقل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005. ويعد نطاق هذا التقييم شديد الاتساع، حيث يتناول أربع مكونات رئيسية هي: (1) العمل الفني الذي تقوم به المنظمة؛ (2) الشؤون الإدارية، والإدارة والتنظيم؛ (3) الحوكمة؛ و (4) ومنظمة الأغذية والزراعة في النظام متعدد الأطراف.
9. وقد شكّلت أجهزة خاصة فيما يتصل بهذه المهام الجسام. فقد أنشأ المجلس في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 لجنة تابعة له مختصة بالتقييم الخارجي المستقل، وأشرفت هذه اللجنة على إدارة التقييم الخارجي المستقل طوال الفترة المالية، بما في ذلك الاهتمام بالجوانب اللوجستية والمالية الرئيسية. وسوف تتلقى اللجنة التقرير النهائي للتقييم الخارجي المستقل قبل دورة المجلس الثالثة والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007.
10. وكان المجلس، في دورته الثلاثين بعد المائة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، قد أنشأ آلية "أصدقاء الرئيس"، تحت رئاسة الرئيس المستقل للمجلس، لتسهيل الحوار بين الأعضاء وتقديم الدعم للأجهزة الرئاسية في صياغة مقرراتها التي ستعرض على المؤتمر فيما يتصل بالتقييم الخارجي المستقل. وسوف تكون اجتماعاتهم مفتوحة أمام جميع أعضاء المنظمة على أن تمثل كل إقليم مجموعة أساسية من الأعضاء بالإضافة إلى ممثل للمدير العام.
11. وفي أول اجتماع لهم في 15 يونيو/ حزيران 2007، أدرك أصدقاء الرئيس أن مشروع تقرير التقييم الخارجي المستقل سيكون متاحاً بجميع اللغات في نهاية أغسطس/ آب وأن التقرير النهائي سيكون متاحاً في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، وأحاطوا علماً بأن فريق التقييم الخارجي المستقل يعتزم التعرض في تقريره النهائي للأثار المبدئية المتعلقة بالتكلفة. وسوف يكون التقرير النهائي مشفوعاً بـ"استجابة مبدئية" من المدير العام.
12. ولقد كان مشروع تقرير التقييم الخارجي المستقل مازال قيد الإعداد وقت كتابة هذه الوثيقة (يوليو/ تموز 2007). ولذلك، فإن الأمور المتصلة بنطاق التوصيات النهائية التي سيتضمنها التقرير، وآثارها على الميزانية والتوقيت الممكن لتنفيذ التوصيات النهائية – وهي الأمور التي من المقرر أن ينظر فيها المؤتمر – لن تصبح معلومة إلا في أكتوبر/ تشرين الأول 2007. ومن ثم، فمن الواضح أنه لا يمكن تضمينها في وثيقة برنامج العمل والميزانية الحالية.
13. وفي ضوء ذلك، توقع المجلس في يونيو/ حزيران 2007 أن يشهد النصف الثاني من 2007 عمليات مراجعة منفصلة للوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية إلى حين انعقاد المؤتمر، خلال دورتي لجنتي البرنامج والمالية في أوائل سبتمبر/ أيلول 2007 وفي دورة المجلس الثالثة والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/ تشرين الثاني؛ وكذلك نظر أصدقاء الرئيس في وثيقة التقييم الخارجي المستقل. وهذا ما يوضحه بإيجاز الجدول الزمني التالي (الذي يتضمن، استكمالاً للصورة، سطوراً إضافياً يشير إلى مبادرات الإصلاح في الأمم المتحدة وبعض عناصرها الرئيسية المشار إليها في القسم التالي).

شكل توضيحي لتجهيز التقييم الخارجي المستقل والإصلاح في الأمم المتحدة وبرنامج العمل والميزانية (النصف الثاني من 2007)



14. ومن الواضح أن المؤتمر سيكون عليه أن يتخذ إجراءً - على نحو ما يراه مناسباً - بشأن كل من برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008 وتقرير التقييم الخارجي المستقل، وربما يستفيد في ذلك من المشاورات التي سبق أن أجراها أصدقاء الرئيس بشأن عناصر "خريطة الطريق" الخاصة بالتنفيذ. ويمكن أن يكون برنامج العمل والميزانية، كما جرت العادة، أساساً أولياً لاتخاذ قرار بشأن ميزانية الفترة المالية، في الوقت الذي لا يمكن فيه في هذه المرحلة إصدار أحكام مسبقة بشأن تعديل برنامج العمل وإدخال التعديلات اللازمة على بنود الميزانية خلال سنتي 2008 و2009، حيث يمكن أن تنشأ الحاجة إلى إدخال هذه التعديلات نتيجة للمقررات الشاملة التي سيصدرها المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

باء- إصلاحات الأمم المتحدة

15. إن مبادرات الإصلاحات الواسعة في منظومة الأمم المتحدة ستكون لها آثار على جميع مؤسسات الأمم المتحدة، ولكن هذه الآثار ستقتصر إلى حد كبير على طبيعة العمل الجاري في هذه المرحلة. وتشارك منظمة الأغذية والزراعة مشاركة نشطة في المناقشات التي تجري على نطاق المنظومة وفي المشروعات القطرية الرائدة الثمانية في مجال "توحيد الأداء". كما تشارك المنظمة مع الوكالات الأخرى المعنية بالغذاء والتي توجد مقارها في روما من أجل تحسين التعاون الفني والإداري على مستوى المقر والمستوى الميداني. وعلى الرغم من أن تحسين التعاون والتنسيق سيكون محل ترحيب واضح فإن ذلك قد تترتب عليه تكاليف إضافية، في الوقت الذي يمكن أن يحقق فيه التوافق في الممارسات المتبعة في القيام بالعمل وفورات في المدى البعيد. ويجب تقييم الآثار التي سترتب فيما يتعلق بالميزانية بأكبر قدر من الدقة ومراعاة هذه العوامل في برنامج العمل والميزانية في المستقبل، عندما تسفر العمليات الحكومية الدولية عن توجيهات محددة وعندما تتضح ردود الأفعال إزاء المشروعات الاستطلاعية القطرية.

16. وقد عُرضت على الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس في يونيو/حزيران 2007 وثيقة معلومات توضح وضع المنظمة من حيث مشاركتها في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة وفي حلقة نقاشية عن إصلاح الأمم المتحدة تم تنظيمها بالمقر الرئيسي في يونيو/حزيران 2007. وفيما يلي عرض تحليلي للجوانب الرئيسية لما هو معلوم وقت كتابة هذه الوثيقة:

- أطلق تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة - وهو الفريق الذي شكله الأمين العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وقد قدم الأمين العام تعليقاته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زالت المداوالت الحكومية الدولية مستمرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا التقرير؛
- سوف يُعرض على المؤتمر العام²: تقرير مرحلي بشأن تنفيذ منظمة الأغذية والزراعة للاستعراض الشامل للسياسات - الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة - الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2004. وجاري الآن إعداد استعراض شامل جديد للسياسات بعد مضي ثلاث سنوات على الاستعراض الأول، ومن المتوقع أن تجري مفاوضات بشأنه توطئة لاعتماده في شكله النهائي أثناء انعقاد الجمعية العامة في نوفمبر- تشرين الثاني/ديسمبر/كانون الأول 2007. وسوف تكون بعض جوانب الاستعراض الشامل الجديد وثيقة الصلة بدور الوكالات المتخصصة في نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك قدرة الوكالات على تعبئة موارد من خارج الميزانية لتنفيذ أنشطة على المستوى القطري في سياق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودعمها لعملها المعياري؛
- تشارك المنظمة بنشاط في: (1) البرامج التجريبية "لتوحيد الأداء" على المستوى القطري، وتأتي هذه المشاركة أساساً من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية وكذلك من خلال آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك لجنة جديدة غير رسمية لدعم عملية "توحيد الأداء" على مستوى الأمين العام المساعد/المدير العام المساعد. والبرامج التجريبية القطرية عمليات معقدة وذات أهمية خاصة تستهدف اختبار النهج المختلفة التي تُمكن منظومة الأمم المتحدة من الاشتراك في أساليب العمل التضامني ذي الكفاءة التكافلية على المستوى القطري. وتستهدف مشاركة المنظمة ضمان أن تكون هذه النهج شاملة لقدرات وأنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة سواء كان لها وجود ميداني أو لم يكن لها وجود ميداني، كما تستهدف الإسهام في إنشاء آلية فعالة لتقييم نتائج البرامج التجريبية؛
- تشارك أمانة المنظمة أيضاً مشاركة كاملة في: البحث عن كيفية إدخال تحسينات على الممارسات الخاصة بتسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة، وتأتي هذه المشاركة أساساً من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، واستعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومن خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين نفسه.

17. ويوصي تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة بأنه "لكي يمكن بناء أمن غذائي طويل الأجل وكسر دورة المجاعات المتكررة، وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء، ينبغي أن يعيد برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية النظر في النهج التي تطبقها وأن تعزز التنسيق فيما بينها". وقد تم تحديد الدعائم الثلاثة الرئيسية للتنسيق الموضوعي في الفترة 2008-2009، فيما يلي:

- صياغة السياسات، وبناء القدرات، وإدارة المعارف والترويج؛
- زيادة الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية وكذلك في مجال تحقيق الأمن الغذائي، في مجالات الاختصاص التي يوليها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة اهتماماً خاصاً؛
- ظروف الطوارئ وإعادة التأهيل، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، التي يشارك فيها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بجهود كبيرة في عمليات الإغاثة، وتحقيق الإنعاش المبكر والانتقال إلى مرحلة التنمية.

18. ولتحسين التعاون الموضوعي، تُجري منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي مشاورات رفيعة المستوى بشكل منتظم، كما أطلقت العديد من المبادرات على المستوى الميداني ومستوى المقار الرئيسية. وقد شكلت المنظمات الثلاث في الفترة الأخيرة مجموعات موضوعية مشتركة للأمن الغذائي على المستوى القطري في إطار "برنامج واحد". وسوف يستمر التعاون النشط أيضاً في سياق البرامج الوطنية للأمن الغذائي استناداً إلى نهج "المسار المزدوج"، كما هو مبين في برنامج مكافحة الجوع والتحالف الدولي ضد الجوع.

19. وفي المجال الأول، من المتوقع زيادة التعاون في المجالات الموضوعية مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، والاستشعار عن بُعد، وتحليل الأسواق وربط المنتجين بالأسواق، ومكافحة الجراد والصحة الحيوانية، وإدارة الأراضي والمياه، وكذلك في مجال تمكين المزارعين (مدارس المزارعين الميدانية).

20. وفي المجال الثاني، توسعت المنظمة في تقديم المساعدة لعمليات الإقراض التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن مزيد من التعاون بين مركز الاستثمار والشعب الفنية داخل المنظمة. كما أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برنامجاً تجريبياً لتعزيز تواجده على المستوى القطري. وجاري تنفيذ اثنين من هذه البرامج التجريبية بالتعاون مع المنظمة (موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة) ومن المتوقع تنفيذ برامج أخرى خلال عام 2007 (كولومبيا، ورواندا، ومدغشقر، وفيتنام).

21. وفي المجال الثالث، تشمل الأمثلة الجديرة بالذكر للعمل المشترك مع برنامج الأغذية العالمي إعداد فصل عن الأمن الغذائي ضمن خطة العمل الإنساني المشترك في بعض البلدان، والقيادة المشتركة للمجموعات المعنية بالأمن الغذائي في العديد من البلدان، وكذلك في الأمور المتصلة بتحديد المجموعات المستهدفة، والدعم اللوجستي، وإعداد استراتيجيات برنامج الأغذية العالمي الفطرية وتقييمها، وعمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة (كما هو الحال في المناطق التي تأثرت بالزلازل في شمال باكستان، وفي القرن الأفريقي).

22. وعلى الجانب الإداري، أنشأ الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الثلاث فريق عمل قام في أوائل هذه السنة بتحديد فرص القيام بمبادرات مشتركة في المستقبل كما وضع مجموعة مناسبة من آليات الحوكمة والتسليم لتقييم فرص التعاون المجدي من حيث التكلفة في المستقبل وتنفيذها. ومجالات التعاون الإداري الحالي والمستقبل مبينة في *D.1Section* الذي يتناول الوفورات والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

جيم - تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية للمنظمة

23. وافقت الأجهزة الرئاسية على إدخال إصلاحات جوهرية على مراحل، أهمها إدخال تغييرات على الهيكل التنظيمي للمنظمة. فقد وافقت على هذه التغييرات الدورة الثالثة والثلاثون للمؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 والدورة الحادية والثلاثون بعد المائة للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وكذلك الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة للمجلس في يونيو/حزيران 2007، فيما يتعلق بموقع أحد المكاتب شبه الإقليمية. وقد بدأ تنفيذ هذه الإصلاحات خلال الفترة المالية 2006-2007 وسوف يستمر تنفيذها بالقدر المطلوب في الفترة المالية التالية. وقد تم تضمين الآثار المالية المترتبة على ذلك في الوثيقة الكاملة الحالية لبرنامج العمل والميزانية. وقد عرضت على مجلس المنظمة تقارير عن مدى التقدم في تنفيذ هذه الإصلاحات³، وتتضمن الأجزاء التالية نظرة عامة موجزة على حالة تنفيذ مقررات الأجهزة الرئاسية - وقت كتابة هذه الوثيقة، وذلك فيما يتعلق بالمقر والمواقع القطرية التي تأثرت بالإصلاحات.

الهيكل التنظيمي الرئيسي

24. وبعد المقررات التي اتخذها المؤتمر العام في 2005 والمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، تم تنفيذ الهيكل المنقح اعتباراً من أول يناير/كانون الثاني 2007. وهذا الهيكل الجديد مبين في الهيكل التنظيمي للمنظمة الوارد في الملحق 8، وروعي هذا الهيكل التنظيمي في إعداد "ميزانية الإدامة" الوارد بيانها بالتفصيل في برنامج العمل والميزانية.

25. وقد شملت عملية إعادة الهيكلة التي نُفذت في الفترة المالية الجارية ثلاثة تغييرات رئيسية بخلاف الترتيبات السابقة، مما سيسهم في اتخاذ إجراءات أكثر فعالية في موضوعات جديدة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية؛ وفي ضمان تغطية كافية للمجالات المتعددة التخصصات مثل بناء القدرات وإدارة المعارف؛ وكذلك في زيادة وضوح صورة المنظمة وأولوياتها في تعاملاتها مع منظومة الأمم المتحدة:

- تشمل الإدارة الجديدة المسماة الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة الشعب الثلاث الجديدة التالية: شعبة الأراضي والمياه - التي نُقلت جزئياً من مصلحة الزراعة القديمة؛ وشعبة جديدة هي شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية؛ وشعبة البحوث والإرشاد، وتقع أمان المجلس العلمي للجنة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في مكتب المدير العام.
- تشمل الإدارة الجديدة المسماة إدارة المعارف والاتصال الشعب الأربع التالية: شعبة تكنولوجيا المعلومات، وكانت تسمى فيما سبق قسم نظم وتكنولوجيا المعلومات ضمن مصلحة الشؤون الإدارية والمالية؛ وشعبة تبادل المعارف وبناء القدرات؛ وشعبة الاتصال، التي كانت تعرف فيما سبق بقسم الإعلام، وهي تشمل أنشطة الاتصال مع اللجان الوطنية، ويوم الأغذية العالمي وتليفود؛ وشعبة المؤتمر

³ الفقرات 167-54 من الوثيقة CL 131/18 والملحق 3 من الوثيقة CL 132/16.

والمجلس وشؤون البروتوكول. وقد أسندت مهام التحالف الدولي ضد الجوع إلى مكتب المدير العام المساعد.

- واستبدل مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية بمكتب المستشار الخاص للمدير العام.

26. كذلك يشمل الهيكل المنقح للمقر الرئيسي إدارة الزراعة وحماية المستهلك بعد إعادة تسميتها. وقد أنشئ مركز صغير لإدارة الأزمات في مكتب المدير العام المساعد لشؤون الزراعة وحماية المستهلك، وذلك لتنسيق مواجهة الأزمات في مجالات الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وكذلك الأزمات المتصلة بسلامة الأغذية. ونقلت أمانة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة إلى الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وأدمجت الوظائف والموارد الخاصة بإدارة التربة والأسمدة بقسم الأراضي والمياه سابقاً في شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات. وأعيدت تسمية قسم نظم الدعم الزراعي لتصبح شعبة البنى الأساسية الريفية والصناعات الزراعية.

27. وأنشئت شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتجميع بعض الوظائف والموارد من قسمين سابقين هما قسم التنمية الريفية وقسم المساواة بين الجنسين والسكان. وتشمل شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية وحدة الدراسات المنظورية العالمية. وأعيدت تسمية قسم السلع والتجارة لتصبح شعبة التجارة والأسواق.

الشكل الجديد لمركز الخدمات المشتركة

28. من المتوقع أن تشهد الفترة المالية 2008-2009 استكمال تنفيذ مركز الخدمات المشتركة في شكله الجديد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لكي يمكن تحقيق وفورات في تكلفة تقديم الخدمات الإدارية والمالية، وتلبية المتطلبات الأساسية الخاصة بتقديم خدمات التجهيز في الوقت الحقيقي ودعم مركز الاتصال لعمليات المنظمة في أنحاء العالم، سوف يتم تقسيم أنشطة مركز الخدمات المشتركة إلى ثلاث مناطق توقيت قارية هي: (أ) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ (ب) آسيا والمحيط الهادئ؛ و (ج) أفريقيا، وأوروبا ووسط آسيا والشرق الأدنى. وستقوم هذه المراكز الثلاثة، التي ستقام في سنغافو، وبانكوك، وبودابست، بإبلاغ الطلبات لمركز التنسيق في روما لضمان مراعاة معايير الجودة الموحدة والكافية على المستوى العالمي.

29. ولما كان عمل مركز الخدمات المشتركة المتصل بإقليمي أفريقيا والشرق الأدنى من المقرر أن يتم من بودابست، يمكن تحقيق تخفيضات مقابلة في وحدتي دعم الإدارة الإقليميتين في أكرا والقاهرة، لتصبحا وحدتين إداريتين أقل حجماً من الوحدتين الحاليتين. وفيما يتعلق بالمركزين اللذين سيقامان في سنغافو وبانكوك، جاري تعديل الهيكل الوظيفي في الوحدتين الإداريتين اللتين ستقامان في هذين الموقعين في برنامج العمل والميزانية الحالي في ضوء أعباء العمل الفعلية المتصلة بخدمات العاملين وعمليات السفر في الإقليمين.

30. وكما هو مشروح بمزيد من الإفاضة في القسم التالي، سوف يسمح هذا الترتيب بتحقيق وفورات كبيرة متكررة تبلغ قيمتها 8 ملايين دولار أمريكي كل فترة مالية مقارنة بالترتيبات السابقة التي كانت تقوم على وجود إدارة للدعم الإداري بمقر المنظمة ووحدات للدعم الإداري بالمكاتب الإقليمية خارج مقر المنظمة، وسوف تتحقق هذه الوفورات بالكامل بعد اكتمال التنفيذ في 2009. ويشمل ذلك تخفيض 72 72 وظيفة بالمقر الرئيسي⁴ (7 وظائف فنية و 65 وظيفة من وظائف الخدمات العامة) وزيادة صافية مقدارها 57 وظيفة في أماكن أخرى (6 وظائف مهنية و 51 وظيفة خدمات العامة)، وبذلك يكون التخفيض الصافي في عدد الوظائف 15 وظيفة.

31. وفيما يتعلق بالمشاور المنشأ في بودابست أمكن الحصول على دعم كبير من السلطات الهنغارية سواء فيما يتعلق بتوفير مقر مناسب وتسهيل عملية الانتقال. ومن المتوقع أن تصبح التسهيلات جاهزة في بودابست اعتباراً من يناير/ كانون الثاني 2008. وبحلول ذلك التاريخ سيكون قد تم تدريب مجموعة أولية من الموظفين المعنيين محلياً للبدء في العمليات الخاصة بخدمة الموارد البشرية، والسفر ودعم المستخدمين وبشكل أعم، ستتم عملية نقل الأنشطة على مراحل في الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول 2008، لضمان الانتقال المنتظم وإعادة توزيع العدد اللازم من موظفي المقر الرئيسي.

⁴ يشمل هذا الرقم وظيفة فنية واحدة و 8 وظائف خدمات عامة فيما يتعلق بالمشتريات، سوف تتأكد بعد إجراء دراسة بشأن إسناد وظائف المشتريات لجهات خارجية.

المكاتب اللامركزية

32. - إقليم أفريقيا: باشر المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لوسط أفريقيا عملياته في ليرفيل، غابون، منذ 2006 بعد استكمال الموظفين الفنيين العاملين به (أي المنسق شبه الإقليمي والموظفين الفنيين). وتم التوقيع على اتفاقية البلد المضيف الخاصة بالمكتب الإقليمي الفرعي الجديد لشرق أفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير/ كانون الثاني 2007، وباشر عمله في يوليو/ تموز 2007. وحل المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لأفريقيا الجنوبية، باتفاقية جديدة للبلد المضيف وبتشكيله الجديد، محل المكتب الذي كان موجوداً من قبل في هراري، زمبابوي. كما يباشر المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا أعماله في أكرا، غانا جنباً إلى جنب مع المكتب الإقليمي لأفريقيا (تم توقيع اتفاقية البلد المضيف في سبتمبر/ أيلول 2006). وتم تنفيذ هيكل التوظيف المعدل للمكتب الإقليمي لأفريقيا.

33. - إقليم أوروبا وآسيا الوسطى: سيتم نقل المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى إلى بودابست، هنغاريا، وقد وقع اتفاق البلد المضيف في مارس/ آذار 2007. ومن المقرر أن يكون في وضع التشغيل بحلول يوليو/ تموز 2007، بعد إدخال بعض التعديلات على الهيكل الوظيفي للمكتب الإقليمي السابق لأوروبا، لتزويده بتشكيلة مناسبة من الموظفين. وسوف ينقل المكتب شبه الإقليمي السابق لوسط وشرق أوروبا ليعمل من نفس المكان الذي يوجد فيه المكتب الإقليمي، ومن المقرر أيضاً أن يكون الهيكل الوظيفي المعدل قد اكتمل بحلول يوليو/ تموز 2007. وطبقاً لاتفاق البلد المضيف الموقعة في أغسطس/ آب 2006، أصبح المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى في أنقرة، تركيا، في مرحلة التشغيل الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف تنشئ الحكومة الروسية مكتب اتصال في موسكو.

34. - إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: مازالت الاتصالات جارية مع حكومة البلد المضيف من أجل إنشاء المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى في بنما، الذي وافق المجلس على إنشائه في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة في يونيو/ حزيران 2007. والشروط التي عرضتها حكومة بنما مماثلة لشروط البلدان الأخرى المضيفة للمكاتب الإقليمية الفرعية. وقد بدأت مشاورات مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتعديل الهيكل الوظيفي للمكتب الإقليمي والمكتب الإقليمي الفرعي لمنطقة الكاريبي القائم حالياً.

35. - إقليم الشرق الأدنى: أخذ المجلس، في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة في يونيو/ حزيران 2007، علماً باهتمام أحد البلدان في الإقليم الفرعي باستضافة مكتب إقليمي فرعي لخدمة دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، ومازالت المشاورات جارية من أجل صياغة اقتراح محدد في الوقت المناسب. وبناء عليه، لم يُدرج ذلك في برنامج العمل والميزانية الحالي.

دال- الوفورات والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

36. شرعت المنظمة في محاولات جادة لزيادة الكفاءة ابتداءً من 1994، ومازالت هذه المحاولات تمثل أولوية عالية وعملية متواصلة من جانب الإدارة. وقد أسفرت الجهود التي بذلتها المنظمة حتى الفترة 2004-2005 للتقليل من تكلفة المدخلات دون أن يكون لذلك تأثير سلبي على المخرجات، وتحسين استرداد التكاليف مقابل الخدمات التي تقدمها - أسفرت هذه الجهود عن تحقيق وفورات نتيجة لزيادة الكفاءة تُقدر بأكثر من 120 مليون دولار أمريكي كل سنتين مقارنة بسنة 1994.

37. وقد اعترف النهج الذي بدأته المنظمة في الفترة 2006-2007، والذي سوف يستمر تطبيقه في الفترة 2008-2009، بأن من الضروري زيادة توسيع نطاق العمل من أجل زيادة الكفاءة وجعله متوافقاً مع أفضل الممارسات الحالية. وتبعاً لتوجيهات الأجهزة الرئاسية في سنة 2005، تغطي الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة أربعة موضوعات واسعة هي:

- الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة: التركيز على المدخلات، كما حددها مجلس المنظمة في تقرير الدورة العاشرة بعد المائة والسعي من أجل "تخفيض تكاليف المدخلات دون أن يكون لذلك تأثير سلبي كبير على المخرجات"⁵؛
- تحسين استرداد التكاليف: كفاءة سداد قيمة الخدمات التي تقدمها المنظمة بالدرجة الكافية، حيثما يكون ذلك ملائماً، وبما يتفق وتوقعات المجلس؛

⁵ الفقرة 24 من الوثيقة CL 110/REP.

- تبسيط العمليات المالية والإدارية: بهدف تحقيق مزيد من وفورات الكفاءة وتحسين سياسات الموارد البشرية وإدارتها، وهو ما أكدته المؤتمر بموجب القرار 2005/6 بشأن الإصلاحات في المنظمة؛
- زيادة الإنتاجية: التركيز أساساً على زيادة النواتج بدون زيادة تكلفة المدخلات.

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في الفترة 2006-2007

38. وكانت المنظمة قد التزمت في الفترة 2006-2007 بتحقيق وفورات من زيادة الكفاءة مماثلة للنسبة التي يحققها القطاع العام والتي تتراوح بين 1.0-1.5 في المائة، رغم إدراكها أن التعقيدات المتزايدة التي تكتنف الإجراءات اللازمة لتحقيق وفورات في التكاليف على أساس مستمر سوف تتطلب الآن إنفاق استثمارات أو وجود استعداد لتحمل تكاليف انتقالية.

39. وقد وُضع إطار شامل لتحقيق وفورات جديدة نتيجة لزيادة الكفاءة طبقاً لخمس مبادئ عامة هي: تضمين جميع الأنشطة؛ الاتفاق على الأهداف مع المديرين الذين يصبحون بعد ذلك محل مساءلة فيما يتعلق بتحقيقها والإبلاغ بنتائجها؛ تحديد المستويات المناسبة للتفويض والضوابط الداخلية؛ وضع استراتيجيات فعالة للتسعير الداخلي وتحديد حوافز للتشجيع على زيادة التعاون بين التخصصات؛ وتقييم جميع البرامج ذاتياً باستعمال المعايير والإجراءات المشتركة.

40. وقد اعُترف في الحالة الأولى بأن التكاليف المتغيرة التي لا يتم استردادها مقابل تقديم خدمات الدعم الإداري والتشغيلي للمشاريع الممولة من خارج الميزانية تتحملها في الواقع الميزانية العادية، مما يحد من قدرة المنظمة على تنفيذ برنامج عملها. وبفضل زيادة معدلات تكاليف دعم المشاريع التي تعزز بشكل مباشر أنشطة البرنامج العادي، التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية في 2006، ازدادت التسديدات للحساب العام بما يتجاوز 5 ملايين دولار أمريكي.

41. وفيما يتعلق بالمجالات الأخرى لوفورات زيادة الكفاءة ومكاسب زيادة الإنتاجية، أنشأ المدير العام فريق عمل مشترك بين الإدارات استطاع تحديد 55 فرصة محددة لتبسيط الإجراءات الإدارية. وعلاوة على ذلك، فقد تم إصدار 31 تفويضاً للسلطات في اتخاذ العديد من إجراءات الإدارة والإجراءات الإدارية. وقد أسهمت هذه التدابير في تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الإنتاجية عن طريق إعادة توجيه الجهود نحو الأنشطة التي تحقق قيمة مضافة.

42. واستمراراً لعملية تبسيط اتخاذ القرارات وتشجيع تفويض السلطات، عملت المنظمة على إلغاء طبقات الإدارة عن طريق خفض عدد وظائف المديرين ووظائف الخدمة العامة المرتبطة بها في عموم المنظمة. وقد بلغت الوفورات الناتجة عن تخفيض 21 وظيفة بدرجة مدير والوظائف المعاونة المرتبطة بها نحو 9 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2006-2007، وقد أعيد توزيع معظمهم في نفس الوحدات.

43. وقد أدت عملية إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي إلى إلغاء مكتب متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية والتحالفات، مع نقل معظم أنشطته إلى وحدات أخرى؛ وأدخل تعديل على الوفورات في البنود الأخرى بخلاف الموظفين في أنشطة الاتصالات والإعلام العام؛ وألغيت وظيفة بوحدة برنامج التعاون الفني، دون أن يترتب على ذلك تأثير على المخرجات بفضل إعادة توزيع العمل. وقد حققت هذه الإجراءات مجتمعة وفورات بلغت 1.3 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007 استُخدمت في دعم المجالات ذات الأولوية العالية.

44. وفي خارج المقر الرئيسي، نجحت المنظمة في إسناد أعمال تطوير الأنظمة الإدارية وأنظمة المعلومات المتصلة بمشروع نظام إدارة الموارد البشرية والمشاريع الأخرى، إلى موقع أقل تكلفة هو المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، حيث توجد بنية أساسية قوية لتجهيز المكاتب ودعم الإدارة. وعلاوة على ذلك، حقق تبسيط أعمال الأفرقة المعنية بالسياسات والعمليات بالمكاتب الإقليمية وفورات بلغت 2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007.

المبادرات الخاصة بالمضي في تحقيق الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة في الفترة 2008-2009

45. يمكن إدراج المبادرات الحالية في مجال تحقيق الوفورات نتيجة لزيادة الكفاءة تحت أربعة أنواع هي: المبادرات التي تستهدف استكمال الإصلاحات التي سبقت الموافقة عليها في المنظمة؛ والمبادرات ذات الطابع المؤسسي أي التي تشمل جميع مجالات العمل في المنظمة؛ والمبادرات التي تتناول العمليات التي تكون تحت السيطرة المباشرة لمدير واحد؛ والتركيز على مواصلة العمل مع الشركاء الخارجيين؛ والمبادرات الخاصة بالأنشطة المشتركة بين الوكالات.

46. - ففي مجال الإصلاحات الجارية: أدخلت خلال الفترة 2006-2007 تغييرات معقدة على العمليات المتصلة بالتنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة، ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن وفورات تبلغ 8 ملايين دولار أمريكي⁶ بعد فترة انتقالية تنتهي في سنة 2009⁷. ومما سيعزز الوفورات التي ستترتب على تنفيذ مركز الخدمات المشتركة فيما يتعلق بتكلفة الموظفين نقل الخبرات والوظائف الإدارية الموزعة في الوقت الحاضر في أنحاء المنظمة إلى مركز الخدمات المشتركة. وعلى سبيل المثال، فإن تجهيز يومية الحسابات، ومراجعة ميزانيات المشاريع وتجهيز حسابات السلفة المستديمة، ستتم بواسطة مركز الخدمات المشتركة في المواقع التي تكون فيها التكلفة أقل. كما أن خدمات توظيف موظفي المؤتمرات وخدمتهم، التي، تقوم بها في الوقت الحاضر شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم، سوف تُنقل هي الأخرى إلى مركز الخدمات المشتركة.

47. وتساهم الإصلاحات الجارية في المنظمة في زيادة الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة عن طريق نقل الموظفين الفنيين وموظفي الدعم إلى المواقع التي تكون التكلفة فيها أقل مما هي في المقر الرئيسي، وذلك إدراكاً بأن تكلفة المدخلات تختلف كثيراً بين المواقع الجغرافية. وقد بدأ إلحاق الأفرقة المتعددة التخصصات بالمواقع الجغرافية الجديدة يحقق وفورات نتيجة للفروق في تكلفة الموظفين بلغت 4.1 مليون دولار أمريكي (حسب مستوى التكاليف في الفترة 2006-2007)، سوف يتحقق معظمها اعتباراً من الفترة 2008-2009، وعلاوة على ذلك، فإن الاستمرار في تنسيق الأفرقة المعنية بالسياسات والعمليات بالمكاتب الإقليمية سوف يحقق وفورات إضافية تبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2008-2009، كما ستمضي الأمانة في تحقيق وفورات أخرى نتيجة لزيادة الكفاءة في وحدة برنامج التعاون الفني.

48. وفي الوقت الذي يسمح فيه التوسع في اللامركزية للمنظمة بأن تكون أكثر قرباً من الأعضاء، مما سيؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة للأعضاء، فإنه فتح أيضاً فرصاً أمام المنظمة للاستفادة من المساهمات الكبيرة النقدية والعينية التي تقدمها الحكومات في تكاليف إنشاء المكاتب شبه الإقليمية وإدارتها. وفيما يتعلق بالمكاتب شبه الإقليمية التي تأثرت بشكل مباشر بالإصلاحات التي أدخلها المدير العام (في أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، فقد تم التفاوض بشأن تقديم مساهمات في تكلفة إدارة المكاتب شبه الإقليمية تُقدر بنحو 300 000 دولار أمريكي لكل مكتب كل سنتين، ومن المتوقع أن توفر البلدان المضيفة نحو سبعة من صغار الموظفين التقنيين و8 من موظفي الدعم بكل مكتب من المكاتب شبه الإقليمية. وتُقدر الوفورات الناتجة عن هذه الخدمات والمساهمات، التي سيتحقق معظمها في الفترة 2008-2009، بما يقرب من 15.9 مليون دولار أمريكي كل سنتين. وعلاوة على ذلك، تجري أيضاً مناقشات بشأن الاتفاقات السابقة الخاصة ببقية المكاتب شبه الإقليمية، لاستطلاع إمكانية إعادة الاتفاق على تعديل مساهمات البلدان المضيفة المعنية طبقاً للمعايير الجديدة الخاصة بالمشاركة في التكاليف.

49. - على المستوى المؤسسي: يوفر نظام إدارة الموارد البشرية الذي تم تنفيذه في مارس/ آذار 2007 أساساً للتوسع في تنسيق العمليات المكتبية، بما في ذلك تجهيز الإجراءات الإدارية عن بُعد. وجاري الآن تطوير السجلات الإلكترونية الخاصة بشؤون العاملين والتجهيز الإلكتروني للإجراءات الخاصة بهم لتحقيق أفضل استفادة ممكنة من النظام الجديد. وتعزز المنظمة، خلال 2007 وخلال الفترة 2008 2009، بدء العمل بنموذج إدارة شؤون العاملين - وهو نظام جديد لإدارة العمليات الخاصة بالموارد البشرية ودعم المديرين في المسائل الخاصة بالموارد البشرية، وسوف يساعد هذا النظام على تحسين المستوى العام لجودة وكفاءة إدارة الموارد البشرية مع تحقيق وفورات في التكلفة. ومع ذلك، فإن هذه العملية المعقدة، شأنها شأن مركز الخدمات المشتركة، سوف تتطلب استثمارات في الفترة 2008 2009، ولذلك أدرجت اعتمادات قيمتها 2.15 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض في *الباب الثامن*. وتواصل المنظمة أيضاً دراسة إدخال تعديلات على الترتيبات الخاصة بتحديد مبلغ إجمالي لبند السفر بغرض تحقيق وفورات في الفترة 2008-2009.

50. وترتبط الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة ارتباطاً وثيقاً بتحسين مستوى الكفاءة في المنظمة - لأن زيادة الكفاءة وزيادة الفعالية مترابطان ويسمحان للمنظمة بأن تستفيد بانتظام من جوانب النجاح والفشل، وتقاسم الخبرات والتخلص من الأنشطة التي تكون قيمتها المضافة ضئيلة، مع مواصلة تبسيط وتنسيق العمليات. وقد أدركت المنظمة منذ عهد بعيد أن تحسين مستوى الكفاءة بشكل مستدام، وتطبيق ذلك في العمليات اليومية ينبغي أن يكون من مسؤولية المديرين لكي يمكن تقوية شعورهم بالالتزام. وسوف يحتاج المديرين إلى إطار ثابت يقوم على مبادئ وحوافز واضحة، حتى يتسنى لهم إعادة النظر بطريقة استباقية في تبسيط وإدامة العمليات الأساسية المتعلقة بإدارة

⁶ الفقرة 74 من الوثيقة CL 131/18.

⁷ ترد التكاليف المرتبطة بهذه الفترة الانتقالية في القسم ثلثاء-ب: التكاليف الانتقالية والتكاليف التي تدفع لمرة واحدة.

العمل، بما في ذلك العمليات الشاملة للقطاعات المتعددة، من خلال إعادة التنظيم وليس من خلال التغييرات المحدودة النطاق.

51. فلتشجيع إتباع ممارسات أكثر كفاءة، بمجرد أن تسمح بذلك ظروف الميزانية، تود المنظمة تنفيذ نظام للحوافز عن طريق زيادة الميزانيات المخصصة لتنفيذ الأنشطة البرمجية التي يقترح بشأنها المديرين تدابير سليمة ومستدامة لتحقيق وفورات بفضل زيادة الكفاءة. ومن النهج المتصورة حيز نسبة واحد في المائة في المتوسط من الميزانيات السنوية المخصصة للوحدات، كـ "ضريبة كفاءة"، والسماح للمديرين باسترداد جزء من الموارد المحجوزة أو كلها، على أساس ما يحققونه من وفورات واضحة ومستدامة عن طريق زيادة الكفاءة. ومن الأساليب الأخرى التي يمكن النظر فيها، إنشاء "صندوق للابتكار" بتحويل 1 في المائة، مثلاً، من ميزانية البرنامج العادي إلى صندوق يدار مركزياً ويسمح بالاستثمار في تغيير العمليات من أجل إيجاد طرائق مبتكرة شاملة للقطاعات المتعددة لتحسين كفاءة المنظمة أو إنتاجيتها.

52. - على مستوى مسؤول الميزانية: ستواصل المنظمة على هذا المستوى تحقيق وفورات عن طريق زيادة الكفاءة وتهيئة الفرص التي تساعد على تحقيق ذلك، ففي مجال المالية، جاري استطلاع إمكانية استخدام تسهيلات الخدمة الذاتية وتدفق العمل إلكترونياً في الأنظمة المالية المطبقة بالمنظمة. وتتوقع شعبة المالية تنفيذ هيكل مصرفي جديد للمقر الرئيسي خلال سنة 2007 سيساعد على تحقيق وفورات في التكلفة في الفترة 2008-2009 عن طريق توحيد المعاملات من خلال بنك واحد، والتوسع في تطبيق النظام الآلي في تنفيذ العمليات المصرفية والاستغناء عن الطرق اليدوية للدفق.

53. وفيما يتعلق بخدمات البنية الأساسية، جاري تقييم تدابير تحقيق الوفرة في استخدام الطاقة والتدابير البيئية. كما تدرس الأمانة إنشاء نظام مركزي للسجلات يُمكن من حُسن الاستفادة من الموارد البشرية وتحقيق وفورات الحجم. ويمكن تحقيق وفورات أخرى بفضل زيادة الكفاءة بالاستفادة من التطور التكنولوجي المتمثل في النظام الرقمي لإدارة السجلات وتطبيقات محرك البحث. وقد رُصدت أموال في الباب الثامن: تحت بند الميزانية الرأسمالية، لتنفيذ هذين المشروعين. واتخذت تدابير للحد من تخزين المواد المطبوعة في أماكن خارج المنظمة إلى أدنى مستوى ممكن ومن المتوقع أن تتحقق الوفورات الناتجة عن ذلك في الفترة 2008-2009.

54. - على مستوى العلاقات بين الوكالات ومنظومة الأمم المتحدة: طلب الاجتماع المشترك للدورة السادسة والتسعين للجنة البرنامج والدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة المالية من المنظمة استطلاع مدى ما يمكن أن يحققه توثيق التعاون بين الوكالات التي يوجد مقرها في روما في الأعمال الإدارية وعمليات التجهيز التي تتم في "المكاتب الخلفية" من وفورات عامة نتيجة لزيادة الكفاءة في هذا المجال. وقد قدمت المنظمة تقريراً بشأن العديد من مجالات تحقيق الوفورات الناتجة عن العمل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويرتكز الكثير من هذه المبادرات على التفاعل والاتفاق بين الرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات التي أصبحت الآن تنتمي إلى منتدى أفضل للمناقشات بين الوكالات بشأن هذه المسائل والإشراف عليها.

55. وتعكف الأمانة على اتخاذ مزيد من الإجراءات، وسوف تقدم، بناء على طلب اللجنتين، تقرير متابعة في مايو/ أيار 2008 سيتضمن تقديرات للوفورات. وتوجد فرص لتحقيق وفورات في مجال الشراكات الخارجية وفي مجالات التعاون الجاري، وكذلك في مجالات أخرى تستعرضها هذه الوثيقة وتلقي الضوء عليها فيما يلي.

56. في مجال المشتريات، توجد مشاركة في تحديد مواصفات السلع، ونتائج العطاءات، ووثائق العطاءات، وصيغة العقود الموحدة، وشروط وأحكام العقود، بهدف الوصول إلى معايير موحدة، مثل وضع شروط مشتركة بين المنظمة، وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعطاءات شراء الطاقة الكهربائية في السوق الحرة لتحقيق وفورات تتراوح نسبتها بين 9-15 في المائة. وتشمل المبادرات الحالية الهواتف المتنقلة، حيث اشتركت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في إعداد نص طلب توريد وطرحنا العطاء في نفس الوقت على نفس مقدمي العطاءات بكمية إجمالية مشتركة للحصول على أقل الأسعار. وبالإشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، سوف تعيد المنظمة طرح العطاء الخاص بعقد خدمات السفر، كما تجري الوكالات الثلاثة مفاوضات مشتركة مباشرة مع شركات الطيران.

57. وفي مجال الموارد البشرية، تعد المنظمة هي المسؤولة عن إدارة عقود التأمين الطبي التي تغطي الموظفين والمتقاعدين بالمنظمات الثلاثة (وكذلك بالمركز الدولي لدراسات المحافظة على الممتلكات الثقافية وترميمها)، كما تدير المنظمة مشاركة جميع موظفيها وموظفي برنامج الأغذية العالمي بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وجميع المسائل المتصلة باستحقاقاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى فرع

الضمان الاجتماعي بالمنظمة إدارة خطة تعويض الموظفين في حالة الحوادث التي يتعرضون لها من جراء أداء واجباتهم الرسمية في كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

58. وفي مجال التدريب المشترك، أنشئ مركز تطوير الإدارة في جميع المنظمات الموجودة في روما كمشروع مشترك انبثق عن شبكة الموارد البشرية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية كما تتعاون المنظمات الثلاثة مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تصميم، وتطوير وتسليم برنامج يشمل منظومة الأمم المتحدة لتنمية القيادات لشبكة الإدارة العليا المقترح إنشاؤها. كما تتعاون المنظمات الثلاثة مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تصميم، وتطوير وتسليم برنامج يشمل منظومة الأمم المتحدة لتنمية القيادات لشبكة الإدارة العليا المقترح إنشاؤها. كما تحتفظ المنظمة بالدليل الإداري الذي يتضمن الأحكام الإدارية التي تنظم تطبيق اللوائح والقواعد في كل من المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي، وتتولى الفصل في التظلمات التي يرفعها موظفو برنامج الأغذية العالمي.

59. وفي مجال الشؤون المالية، تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشكل مباشر مع المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في طرح عطاء مشترك للتعاقد مع خبير إكتواري جديد للتغطية الطبية بعد الخدمة ولإجراء استعراض إكتواري مشترك لخطة المزايا التي يحصل عليها الموظفون بعد الخدمة. كما يوجد تعاون في أنشطة العقود المؤسسية مع المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتصل بالمشاريع (مثل مبادرة التواجد الميداني في تنزانيا). وتتعاون وحدتا الخزانة بكل من برنامج الأغذية العالمي والمنظمة بانتظام في خدمات الدفع والنقد الأجنبي بالمناطق النائية. كما تجري مناقشات وتبادل للآراء بين المؤسسات الثلاثة فيما يتصل بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتطبيق المبادئ المحاسبية الدولية المتعارف عليها (المبادئ المحاسبية الدولية للقطاع العام).

60. وفي مجال نظم المعلومات، أصبح بوسع موظفي برنامج الأغذية العالمي والمنظمة النفاذ إلى نظام معلومات صندوق التسليف والإدخار. وهذا النظام يعزز نظام بيانات الموظفين الأساسية بكل من المنظمة والبرنامج، ويتفاعل مع نظامي المرتبات بكل منهما لتطبيق سداد أقساط السلف والودائع الشهرية على حسابات المساهمين. ونظام بوابة العلاج الطبي تعززه المنظمة ويديره مكتب الخدمات الطبية وهو مستخدم في المنظمة، وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

61. وفي مجال المؤتمر وشؤون المراسم، تتولى المنظمة إصدار بطاقات الهوية وتأشيرات السفر نيابة عن برنامج الأغذية العالمي، وتجديد جوازات المرور لموظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وتعتبر المنظمة المترجمين الفوريين لبرنامج الأغذية العالمي كما يوجد اتصال منظم بين وحدة المصطلحات بالمنظمة وكل من الصندوق والبرنامج لإتباع منهج مشترك في الترجمة. كذلك تقدم المنظمة الدعم لموظفي البرنامج فيما يتعلق باستيراد السيارات، وتسجيلها بلوحات وطنية أو لوحات هيئة سياسية، وصرف كويونات البنزين، وإصدار رخص القيادة، وأذن الاستيراد اللازمة لشحن الأمتعة المنزلية والشخصية.

62. وفي مجال خدمات المكاتب القطرية، تجري مناقشات بين المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل استضافة وتشغيل المكاتب القطرية التابعة للصندوق من مكاتب المنظمة في بعض البلدان. وجاري النظر في إبرام اتفاق إطاري يحدد المبادئ والقواعد الرئيسية للخطة المقترحة، بما في ذلك تقديم الخدمات بسعر التكلفة. ومثل هذه الترتيبات من شأنها أن تجعل تكاليف المكاتب القطرية أكثر جدوى من حيث التكلفة وأن تيسر أيضاً التعاون بين المنظمة والصندوق على مستوى الأنشطة القطرية.

63. وفي مجال تبادل المعرفة في تصميم وتطوير المواقع على شبكة الويب، يجري تبادل الخبرات والمعارف وتكنولوجيات الويب لكي يمكن إعادة استخدام الهياكل والحلول والمنصات. وجاري إقامة منصة مشتركة لتكون بمثابة موقع للتعاون وتبادل المعرفة، كما يجري تبادل الخطوط التوجيهية الخاصة بالمشح الضوئي للوثائق وتحويلها ونشرها على الويب.

64. وفي المجالات الأخرى، توفر المنظمة خدمات الحقيبة الدبلوماسية لكل من برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويقوم البرنامج بتسهيل إرسال الحقيبة الدبلوماسية في بعض البلدان التي يتمتع فيها البرنامج بتسهيلات لوجستية أفضل. وتوافق المنظمات الثلاثة على تبادل إعارة الموظفين لتبادل الخبرات وتقديم الدعم، ويوجد اتفاق مشترك بينها بشأن مواصلة التعاون في بعض المسائل. وتوفر المنظمة بعض الخدمات الطبية للصندوق، كما يوجد تعاون في تنسيق مواجهة أنفلونزا الطيور التي تصيب البشر.

65. ومن الضروري وجود آلية (من حيث الهيكل والعمليات) لإنجاح هذه المبادرة المعززة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت لجنة للتنسيق بين المنظمات الثلاثة تضم رؤساء إدارات الشؤون الإدارية والمالية ورؤساء الوحدات المسؤولة عن الشؤون المشتركة بين المنظمة، والصندوق والبرنامج. وستكون هذه اللجنة مسؤولة عن استعراض

أنشطة البرنامج الشامل المشترك بين المنظمات الثلاثة، واعتمادها وتحديد أولوياتها، والموافقة على الموارد اللازمة، وضمان إدراج المبادرات المعتمدة ضمن خطة الإدارة الشاملة بكل منظمة. كما ستنتظر هذه اللجنة في آليات توفير الخدمات المشتركة، مثل مذكرات التفاهم المبدئية التي يعقبها الأخذ بمنهج أكثر تكاملاً لتقديم الخدمات في المدى المتوسط، بما في ذلك التسليم من خلال آليات مركز الخدمات المشتركة.

66. وفي سياق تقرير الفريق رفيع المستوى، واستناداً إلى إعلان باريس بشأن زيادة فعالية المعونة ستقوم المنظمة أيضاً بدور نشط في تطوير المعالجات المنسقة بين منظمات الأمم المتحدة للمسائل المتصلة بوضع الميزانيات، والجوانب المالية، مثل تقديم التقارير المالية للجهات المانحة، ووضع صيغة مشتركة لخطاب الاتفاق والتحويلات النقدية.

67. وتتطلع المنظمة إلى الاطلاع على توصيات التقييم الخارجي المستقل لأنها ستوفر فرصاً أخرى لزيادة المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

القسم الثاني- التوجهات الموضوعية

ألف – الاتجاهات والتحديات الرئيسية

الاتجاهات التي تؤثر على الأغذية والزراعة

68. إن التغييرات الأساسية التي بدأت بالفعل سنظل تؤثر، في الأجل الطويل، على الأغذية والزراعة على الصعيد العالمي والوطني والمحلي. وسيبلغ تأثيرها أقصى قدر من الحدة في الأقاليم النامية، فيحوّل المناطق الريفية والقطاعات الزراعية، ويشكل الأنماط المتطورة للفقر الريفي والأمن الغذائي. وتشمل العوامل الرئيسية التي تدفع إلى هذه التغييرات: (أ) تباين النمو السكاني؛ (ب) اتساع المناطق الحضرية وتغير أنماط إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها؛ (ج) تزايد انتقال السلع ورأس المال والأيدي العاملة عبر الحدود لكن داخل البلدان أيضاً؛ (د) تزايد الضغط على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والتنوع الحيوي؛ (هـ) نمو الطلب على الزراعة لتوفير موارد الغذاء والعلف والطاقة؛ (و) تغير المناخ؛ (ز) سلامة الأغذية والأمن الحيوي، بما في ذلك الآفات والأمراض العابرة للحدود.

69. من المرجح أن ينمو سكان العالم من 6.5 مليار نسمة إلى 9.2 مليار نسمة في عام 2050. ومعظم هذه الزيادة ستحدث في البلدان النامية، وسيكون النمو السكاني أكبر في أشد البلدان فقراً. وستظل معدلات الخصوبة مرتفعة في هذه البلدان، ولن تنخفض نسبة السكان الواقعين في الشرائح العمرية الخارجة عن سن العمل إلا بصورة بطيئة، كما أن "العائد الديموغرافي" الذي ساعد في زيادة النمو في بعض الأقاليم سيظل معتدلاً، خاصة في العقود الأولى من هذا القرن. ويقع الكثير من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

70. سيتباين أيضاً توزيع النمو السكاني داخل البلدان. فخلال السنوات الخمس والعشرين القادمة ستخص كل الزيادة في سكان العالم المناطق الحضرية. وفي حين يؤثر التوسع في المناطق الحضرية على جميع البلدان، فإن تأثيره سيتباين تبايناً شاسعاً. فالتوسع في المناطق الحضرية في البلدان الغنية كثيراً ما يعني الفوائد المضافة لهذه المناطق (اقتصادات الحجم، والكفاءة في استخدام الطاقة، وقصر خطوط النقل وقنوات الاتصال) ونمو الدخل بالتالي. أما في البلدان الفقيرة فإن اتساع المناطق الحضرية يمكن، على العكس من ذلك، أن يسفر عن مجرد التحول من الفقر الريفي إلى الفقر الحضري، فتتسع أحياء الفقراء ويزداد الضغط على الخدمات الاجتماعية. وهو قد يعني أيضاً هجر الأراضي الزراعية وخسارة الأراضي ذات المحصولية الخصبة لصالح النمو الحضري.

71. سيكون للتوسع في المناطق الحضرية تأثير عميق على موقع الإنتاج الغذائي، وأحجام وتركيب التجارة الدولية وقنوات التوزيع، ويشمل ذلك على سبيل المثال جوانب رئيسية مثل: دور الشركات الغذائية المتعددة الجنسيات، وترتيبات الاستعانة بالمصادر على الصعيد العالمي، والتوسع في المجمعات التجارية (السوبر ماركت)، وإعادة توزيع نظم الإمداد الغذائي عن طريق الأسواق الوطنية والإقليمية. وستحدد فرص الوصول إلى نظم توزيع الأغذية السريعة التطور وفقاً لعدة عوامل تتراوح من توافر بنية أساسية مادية تنسم بالكفاءة إلى القدرة على الوفاء بمعايير الجودة والسلامة التي تحددها سلاسل التوزيع المحلية و/أو الدولية. ويؤدي تحول النظم الغذائية المشهود على جميع المستويات إلى زيادة الطلب على الأغذية الأفضل جودة والأكثر سلامة، وعلى تكنولوجيا الإنتاج التي تكفل استدامة البيئة وتكيف النظم الإيكولوجية الزراعية. ولانتشار السلاسل الغذائية والصناعات الزراعية تأثيرات على الأسواق المحلية والوطنية وهي تخلق آليات مؤسسية جديدة ترعى العلاقات بين المنتج والمجهز أو تاجر التجزئة. ويمكن أن يستبعد المزارعون الذين يتخلفون عن الوفاء بهذه المعايير من الأسواق المحلية، مما يحد من نمو الدخل الريفي ومن توافر مقومات البقاء للزراعة، ويؤدي بالتالي إلى زيادة حدة الاتجاه إلى التوسع في المناطق الحضرية. وستظل سبل عيش المنتجين والمجموعات الريفية التي لا تتمتع بالأصول الطبيعية والمالية والبشرية الكافية شاغلاً رئيسياً من شواغل السياسات للسلطات الحكومية والجهات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية على السواء.

72. رغم التحديات التي تواجهها التنمية الريفية عموماً والسياسات الزراعية خصوصاً نتيجة لما تقدم، فمن المتوقع أن يزداد ثراء العالم في مجموعه. ويتوقع البنك الدولي أن تكون الثلاثون عاماً القادمة فترة نمو دينامي، مع استمرار الفوائد الناجمة عن تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات مما يدفع عجلة النمو ويسمح للاقتصادات الناشئة بسرعة أن تفرز الاستثمارات المحلية اللازمة وترفع الدخل الفردية في نهاية المطاف. ومن المتوقع، بالنسبة للبلدان النامية في مجموعها، أن يرتفع متوسط الدخل الفردي بمعدل 3.5% سنوياً خلال السنوات الثلاثين القادمة. ومن المؤسف أنه من غير المتوقع أن يتم تقاسم هذه الزيادة بطريقة مستوية. فمن المتوقع أن تستمر

اقتصادات شرق آسيا وجنوب آسيا في النمو بمعدلات سريعة (5.2 % في السنة، و4.2 % في السنة على التوالي)، في حين قد تتخلف بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء عن هذه المعدلات (2.2 % في السنة).

73. سيغيّر التوسع في المناطق الحضرية ونمو الدخل أنماط الاستهلاك الغذائي فضلا عن النشاط البدني والاحتياجات السعرية والتأثير العام على صحة السكان. فحيثما كان من المتوقع حدوث ارتفاع سريع في الدخل يمكن أن يتسارع التحوّل الملحوظ إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك الغذائي، بما في ذلك المواد الغذائية الأكثر كثافة من حيث المحتوى من الطاقة، واللحوم، والمنتجات الحيوانية. أما السكان الذين لن يشهدوا نمواً في دخولهم أو الذين تتعرض دخولهم للركود لأسباب متعددة، فسوف يعانون من التهديد المستمر لأنهم الغذائي ومن بقاء تعرضهم لقصور التغذية. وقد يسفر ذلك عن حالة مروعة من "العبء المزدوج لسوء التغذية" حيث يتعايش الجوع مع السمّة والتعرض للأمراض غير المعدية.

74. سيكون للنمو الكبير في الدخل، رغم تفاوته، وللاتساع السريع للمناطق الحضرية تأثير واضح على أحجام واتجاهات تجارة المنتجات الزراعية. فمن المتوقع أن تلحق صافي الواردات الغذائية الشاملة للبلدان النامية زيادة كبيرة خلال السنوات الثلاثين القادمة. وما زالت منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وستظل، أكثر الأقاليم اعتماداً على الواردات. وبالنسبة للبلدان الأفقر ذات القطاعات الزراعية الضعيفة، قد تصبح زيادة الاعتماد على الواردات مدعاة للقلق، خاصة إذا ظلت أسعار الواردات مرتفعة أو حتى استمرت في الزيادة. ومن جهة أخرى، يتبعن استكشاف الفرص الثمينة للنهوض بالصادرات الزراعية وتطبيقها في الأقاليم النامية، مع الأخذ في الاعتبار بأهمية مساهمة بعض المفاهيم مثل "المعونة من أجل التجارة في الأمن الغذائي".

75. يشهد العالم ضغوطاً قاسية ومتنافسة على موارد الأرض والمياه فضلاً عن موارد التنوع الحيوي. ومن هذه الضغوط الاحتياجات الحضرية من الطاقة الحيوية، التي تقتزن بتهديدات خطيرة لقاعدة الموارد الطبيعية، وهي تهديدات يمكن أن ترجع إلى النظم المتجانسة المعتمدة على حفنة من البذور والسلالات الزراعية، وخسائر الغابات وتدهورها، والزيادة في القدرة على الصيد وفي الطلب على الأسماك التي تؤدي إلى الإفراط في استغلال موارد مصايد الأسماك، إضافة إلى التوسع في تربية الأحياء المائية.

76. وفي الوقت ذاته، فإن إطعام السكان المتوقع أن يبلغ عددهم 9.2 مليار نسمة في 2050 والوفاء باحتياجاتهم الأخرى، سيقضي زيادة الإنتاج الزراعي بأكثر من 80% من المستويات الحالية وسيكون من اللازم أن يحدث الكثير من هذه الزيادة في البلدان النامية. وحتى تتحقق هذه الزيادة سيقضي الأمر زراعة أراض جديدة، والأهم من ذلك أنه سيلزم تحقيق زيادة إضافية في إنتاجية الأراضي الزراعية الحالية عن طريق تكثيف الزراعة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. وسيحتاج ذلك إلى المهارة الكافية وإلى طرائق مستدامة في استخدام الموارد المتزايدة الندرة. وسيطلب الأمر أيضاً تحسين البنى الأساسية وزيادة الاستثمارات في المناطق الريفية.

77. خلال العقود القادمة سيكون لتغير المناخ وتقلبه تأثير يفرض ضغوطاً منقطعة النظير على اقتصادات العالم ويشكل تهديداً لسبل عيش الكثير من الناس. ويمكن للغابات (وزراعة الغابات) أن يخفف من حدة تغير المناخ ويوفر طاقة متجددة. وتسهم الزراعة في تغير المناخ عن طريق انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في حين أنها تتأثر سلباً بالاحترار العالمي عن طريق تزايد تقلب المناخ (ومن ذلك زيادة الفيضانات وموجات الجفاف، وتغير أنماط التهطل). ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ في المستقبل إلى تسارع الكثير من الضغوط المفروضة على البيئة البرية بعد أن تصبح نظم الإنتاج القديمة النشأة عرضة للاضطرابات ويزداد الضغط غير الحيوي (كالشح في المياه والملوحة والقحولة والحر) ودائماً في ظلّ نمو الطلب على الأغذية. وسيكون لتزايد متوسط درجات الحرارة تأثير على الزراعة، لاسيما في الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة. فسوف تزداد ندرة المياه، مما يهدد الزراعة خاصة في أقل البلدان نمواً. كذلك سيؤثر تغير الأنماط البحرية على مصايد الأسماك، خاصة في الأقاليم الاستوائية. وسيعرض تغير المناخ التنوع الحيوي للأنواع والنظام الإيكولوجي للخطر، مع احتمال ظهور آفات وأمراض حيوانية ونباتية جديدة. ومن ثم فإن تغير المناخ وما يقترن به من زيادة في وقوع أحداث مناخية عنيفة يمكن أن يزيد من حدة هشاشة السكان الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي ويفتقرون إلى وسائل التعويض عن ذلك. ويجب التصدي لعملية التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه بطريقة كلية شاملة وبتابع استراتيجيات متكاملة.

78. وجنبا إلى جنب مع التوسع الهائل في الحركة الدولية للسلع، نشأ تهديد متزايد يتمثل في آفات وأمراض جديدة عابرة للحدود. وفي الوقت ذاته، فمن المرجح، كما أشير إليه أعلاه، أن يؤدي تغير المناخ إلى تغيير أنماط توزيع الأمراض الحيوانية والآفات النباتية. وسوف تشكل هذه الأمراض تحديات رئيسية للمناطق الريفية والحضرية على السواء، خاصة بالنسبة لنظم عمليات الحدائق المنزلية الصغيرة (تربية الخنازير والدواجن، وغير ذلك) التي توفر في الوقت الحالي سبل العيش لعدد كبير جداً من السكان، وقد أثبتت تفشيات المتلازمة التنفسية الحادة

والممرضة وأنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض أن من الضروري إعداد استراتيجيات مكافحة جديدة لتعزيز قدرة النظم على مقاومة التغيير.

استمرار التمسك بالأهداف العالمية والجهود المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

79. حدد الإطار الاستراتيجي لفترة 2000-2015 الذي وافق عليه مؤتمر المنظمة في عام 1999 ثلاثة أهداف عالمية مترابطة يجب على المنظمة أن تساعد الأعضاء على تحقيقها:

- أن يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، لضمان خفض عدد من يعانون من نقص التغذية المزمّن إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015؛
- المساهمة المستمرة للزراعة المستدامة والتنمية الريفية، بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات، في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاه للجميع؛
- وصون الموارد الطبيعية وتحسينها واستخدامها المستدام، بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات ومصائد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

80. كان تحديد الأهداف الإنمائية للألفية بعد فترة قصيرة من اعتماد الإطار الاستراتيجي للمنظمة دليلاً على تجدد التزام المجتمع الدولي بالتصدي، بطريقة كلية شاملة، للقضايا الأساسية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتصل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع (مع استهداف تخفيضهما إلى النصف بحلول عام 2015) والهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، إتصالاً وثيقاً ومباشراً للغاية بمنظمة الأغذية والزراعة. وقد ظلت الأهداف، التي أعيد تأكيدها في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، القوة الدافعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد أكد مؤتمر عام 2005 مجدداً الحاجة إلى تقديم مساهمات ملموسة من المنظمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

81. بيد أن التقدم الذي أحرز حتى الآن صوب تحقيق أهداف الحد من الجوع والفقر جاء مختلطاً. ففي حين تمضي أجزاء من العالم في طريق تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (شرق آسيا) أو حققت بالفعل هذه الغاية (الصين)، توجد أجزاء أخرى تتعرض لمخاطر شديدة جراء الإخفاق في وقف انتشار الجوع والفقر بحلول 2015 (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ولا تزال هناك اختلافات فيما بين الأقاليم حتى في البلدان والأقاليم التي تظهر تقدماً شاملاً نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك يزيد انتشار "الجوع الخفي" الناشئ عن نقص الحديد، والبود، والزنك، وفيتامين أ في الغذاء. ويؤدي عدم إحراز تقدم بشأن هدف الجوع إلى عرقلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. وهناك ارتباط وثيق بين ارتفاع مستويات الوفيات بين الأطفال والأمهات (الهدفان الرابع والخامس على التوالي) وانخفاض نسب الانتظام في الدراسة في البلدان النامية (الهدف الثاني) وبين انتشار الجوع وسوء التغذية. وسيظل استمرار الجوع وما يترتب عليه من آثار سلبية على صحة الأفراد وإنتاجيتهم يقف عقبة أمام الحد من الفقر. ولا يزال تضافر العمل ضرورياً لخفض الجوع بالوتيرة المطلوبة.

82. من الواضح أن الكفاح ضد الجوع يشكل الأساس الذي يقوم عليه الكثير من أنشطة برنامج عمل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيظل برنامج العمل يأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى والاتجاهات العالمية المعروضة أعلاه، وكذلك التغييرات التكنولوجية بما في ذلك نشر المعلومات وأدوات الاتصالات.

التوقعات العامة للأعضاء

83. مازالت الاتجاهات والتحديات سالفة الذكر تقود خطى المنظمة في تصميمها لبرامجها والكيانات الفرعية لهذه البرامج، ثم تتحول إلى توقعات قوية لدى جميع الأعضاء باستمرار المشاركة الفعالة من جانب المنظمة في: البضائع العامة مثل القواعد الدولية، والمعايير، والاتفاقيات، وتقديم المساعدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والقواعد المقبولة عموماً المتعلقة بسلامة الأغذية، وتقديم الدعم للجهود الدولية والقطرية المعنية بالأفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان.

84. تحرص صياغة برنامج العمل على مساندة التوقعات العامة للأعضاء من حيث:

- التركيز الواضح على المجالات التي تتمتع بميزة نسبية، ولاسيما من خلال الاستهداف القوي للبرامج والمستفيدين والتمسك بالأولويات المسلم بها تماماً؛
- زيادة ترابط الكيانات البرمجية للمنظمة عن طريق تعظيم "حلقة المعلومات المرتجعة" التي تربط بين العمل التحليلي العالمي والخبرة المكتسبة من التطبيق المحلي؛

- تحقيق الاستفادة القصوى من التحالفات، والشراكات، والبرامج المشتركة مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لاسيما وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، فضلاً عن التحالفات القائمة على المستوى القطري؛
- توجيه الاهتمام اللائق إلى تدابير الإصلاح الإداري والكفاءة مع الاستفادة من التجارب الناجحة في أماكن أخرى.

85. هناك أيضاً تغيرات كبيرة تؤثر على سياق التعاون الإنمائي الذي تعمل فيه المنظمة. وتحتاج المنظمة إلى مواصلة التكيف مع هذه التغيرات، والبناء فوق الإصلاحات الحديثة وبما يتماشى مع الإصلاحات الأوسع في الأمم المتحدة. ويمكن، في هذا الصدد، إبراز النقاط التالية: المنهجيات الجديدة للتمويل؛ والمساهمات المتوقعة الأكثر وضوحاً من جانب المؤسسات متعددة الأطراف من أجل تحديد وتنفيذ خطط التنمية الوطنية، وزيادة المضي نحو الملكية القطرية، وبذل جهود قوية متنسقة من أجل تنسيق المعونة والعمل على تناغمها وتنظيمها، وظهور مصادر جديدة للاستثمار وأشكال أخرى من المساعدة من المجتمع المدني، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والتأكيد على ضرورة المساءلة عن النتائج.

باء- التوجهات المتعددة التخصصات

الاهتمام بالتوجهات المتعددة التخصصات

86. سوف تتطلب الاتجاهات والتحديات الرئيسية المبينة في القسم السابق، والتي ستؤثر على برنامج عمل المنظمة من جميع مصادر التمويل، زيادة الاهتمام بالأعمال المتعددة التخصصات. وهذا يقتضي تضافر الجهود بين الوحدات الموجودة في نفس الإدارات أو المواقع الجغرافية أو في إدارات أو مواقع جغرافية مختلفة من أجل المعالجة الشاملة للقضايا المشتركة فيما يتعلق بتلبية احتياجات الأعضاء، وكذلك للحد من الازدواجية المحتملة في الجهود.

87. وفي أعقاب الموافقة على الإطار الاستراتيجي للفترة 2000-2015، تعددت الإشارات إلى الأعمال المتعددة التخصصات بإلقاء الضوء على "مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات" في الخطط المتوسطة الأجل المتعاقبة وفي وثائق برنامج العمل والميزانية. وقد اختيرت هذه المجالات، التي صُممت ويجري تنفيذها حتى الآن، للتصدي للقضايا أو المجالات الجديدة التي تجمع بين العديد من التخصصات والتي طالب بها الأعضاء، وخصوصاً في الحالات التي لم يكن من السهل فيها التعرف على هذه المجالات في الهياكل التنظيمية والبرنامجية. وعلى الرغم من إنجاز أعمال جيدة، كانت هناك قيود تحد من كفاءة تخطيط وتنفيذ الأنشطة في مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات، أهمها عوامل التوتر الطبيعي على مختلف مستويات الهيكل التنظيمي المرتبطة بمحاولة الموازنة بين الالتزامات ذات الطابع القطاعي المبرمجة والمدرجة في الميزانية والإجراءات والأعمال والأنشطة المتعددة التخصصات التي تكون فيها المساءلة عن النتائج مشتركة.

التوسع في التخطيط والتنظيم المشترك المسبق لمجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات

88. استهدفت مبادرات الإصلاح التي أقدم عليها المدير العام في الفترة 2005-2006 التخفيف من حدة المشاكل السابقة عن طريق تشجيع التوسع في التخطيط المشترك المسبق، وخصوصاً فيما يتعلق بالمجالات التسع عشرة التي تم تحديدها حتى الآن كمجالات للأولوية للعمل المتعدد التخصصات. وقد أكدت لجنة البرنامج أيضاً على ضرورة التدقيق في تطبيق مبدأ الانتقاء وعلى الرغبة في إدماج مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات في صلب أعمال المنظمة، حيثما أمكن.

89. وبناء عليه، بُذل جهد كبير في برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006-2007⁸ لترشيد التعامل مع المجالات التي يُشار إليها حتى الآن على أنها مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات، نظراً لوجود مجال واسع لإعادة ترتيب هذه المجالات في مرحلة التخطيط وإدارة مدخلات الموارد أثناء تنفيذ البرامج (بما في ذلك وقت الموظفين) في كثير من الوحدات المختلفة حسب الحاجة. وقد أعيدت صياغة مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات وسميت بالكيانات البرنامجية المتعددة التخصصات، ورُبطت بأقرب البرامج ذات الصلة، كما هو موضح في الجدول التالي.

⁸ الوثيقة: PC 95/3 - FC 113/14.

الجدول 1: إدماج مجالات محددة من مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات في هيكل البرنامج للفترة 2006-2007

المختصر	إسم المشروع	البرنامج المضيف أو الكيان
AWTO	المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تجري في منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة ومصايد الأسماك والغابات	3CA02
CLIM	تغير المناخ	2KP07
DSRT	مكافحة التصحر	2KP08 (النظم الايكولوجية الهشة)
GLOP	الدراسات المنظورية العالمية	3BA04
LHOO	بناء المؤسسات المحلية للنهوض بقدرات تحقيق سبل المعيشة المستدامة في الريف	3GA02 (العمليات التشاركية لضمان سبل المعيشة المستدامة في الريف)
MTNS	الإدارة المستدامة للجبال	2KP08 (النظم الايكولوجية الهشة)
PROD	نظم الإنتاج المتكاملة	البرامج 2A و 2B و 2D
QINF	التعاريف والمعايير والمنهجيات ونوعية المعلومات	البرنامج 3H
REHA	الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والاستعداد لمواجهةها، وعمليات الإغاثة وإعادة التأهيل بعد انتهاء حالات الطوارئ	4DS02
SPAT	أدوات إدارة المعلومات المكانية ودعم القرار	البرنامج 2K والبرنامج 3H

90. كذلك أوضح برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006-2007 أن الأعمال الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتنمية سيتم تنفيذها في إطار خطة العمل التي وافق عليها المؤتمر، بينما سيتم تنفيذ الأعمال المتصلة بالمبادئ الأخلاقية على نطاق محدود. أما موضوعاً "توفير الغذاء للمدن" و"الزراعة العضوية"، اللذان كانا يعالجان من قبل ضمن مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات، فسوف يتم التعامل معهما عن طريق تحديد أفضل الممارسات، ونشر المعارف وتلبية طلبات محددة من الأعضاء بشأن المشاريع التي تنفذ على المستويين الوطني أو شبه الوطني.

91. وأثناء إعداد الوثيقة الكاملة الحالية لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، استمرت جهود إدماج مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات في صلب برامج العمل والميزانية بإدماج الأعمال المتصلة بالطاقة الحيوية في الكيان البرنامجي 2KP06 الذي أصبح (الآن) مكرساً لهذا الغرض بعد إعادة صياغته، وتجميع العناصر التي كانت مدرجة في ميزانية عدد من الوحدات المعنية. وكما هو موضح في الملحق 1، أصبحت الموارد التي رُبطت لحساب هذا المجال متزايدة الأهمية محددة الآن بمزيد من الوضوح.

92. وسوف يستمر تنفيذ المجالات الخمسة المتبقية كما كان متبعاً من قبل، مع مراعاة التنسيق اللازم داخل المنظمة، ومع مراعاة التنسيق مع الصكوك (الاتفاقيات) أو الأحداث الخارجية، أي:

- الإيدز (فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة)
- الإدارة المتكاملة للتنوع البيولوجي في مجال الأغذية والزراعة
- الأمن البيولوجي في الزراعة والإنتاج الغذائي
- تطبيقات التكنولوجيا الحيوية في الزراعة ومصايد الأسماك والغابات

الموارد المحفزة والتغييرات التنظيمية التي تعزز الأعمال المتعددة التخصصات

93. على الرغم من المضي في التخطيط المسبق وإدماج الأنشطة المتعددة التخصصات في صلب برامج العمل والميزانية على اعتبار أنهما يمثلان الطريقتين العمليتين المفضلتين لتنفيذ هذه الأنشطة، يبقى اللجوء إلى الموارد المركزية المحفزة من الأدوات الضرورية بالنسبة للمجموعات المعنية بتلبية الاحتياجات غير المتوقعة، لاسيما أن الأعمال المتعددة التخصصات كثيراً ما ترتبط بسياقات سريعة التغير، ولتوفير حوافز مالية لتحسين التعاون بين القطاعات.

94. وقد جرت العادة، منذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2002-2003، على إدراج مخصصات تحت بند الموارد المحفزة في الميزانية، وإن كان ذلك على مستوى متواضع في البداية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الميزانية بصفة عامة، بُذلت جهود لدى إعداد برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006-2007 لزيادة هذه المخصصات إلى أكثر من ضعف المبلغ الذي كان مدرجاً في برنامج العمل والميزانية السابق، ليصل إلى 1.2 مليون دولار أمريكي. وتتضمن الوثيقة الكاملة الحالية لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 زيادة أخرى في بند التمويل التحفيزي المركزي، بحيث تصل مخصصات الموارد المحفزة إلى 2,8 مليون دولار أمريكي، كما هو مبين تحت بند الموارد المخصصة للأعمال المتعددة التخصصات في الملحق 7. ومن هذا المبلغ، حُصص مبلغ 1,6 مليون دولار أمريكي للأعمال المحفزة ذات الصلة بإدارة المعارف، وبناء القدرات، وتغير المناخ والطاقة الحيوية، بينما سيكون المبلغ المتبقي متاحاً لجميع المجموعات التي تتعامل مع الأنشطة المتعددة

التخصصات ذات الأولوية العالية على أساس "تنافسي"، أي طبقاً لمدى أهمية الطلبات التي ستتقدم بها هذه المجموعات، ومع مراعاة مدى توافر موارد من خارج الميزانية في مرحلة لاحقة.

95. وقد ساعدت التغييرات التي أدخلت أخيراً على الهيكل التنظيمي على تحقيق مزيد من الترابط في تنفيذ أربعة من المجالات المهمة المتعددة التخصصات التي حددها المجلس في يونيو/ حزيران 2007، وهي: إدارة المعارف، وبناء القدرات من خلال شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات، وتغيير المناخ والطاقة الحيوية من خلال شعبة البيئة وتغيير المناخ والطاقة الحيوية. ويتضمن القسم التالي أفكاراً محددة عن هذه الموضوعات المهمة.

نظرة عامة على الإجراءات المزمع اتخاذها في بعض المجالات الرئيسية للأعمال المتعددة التخصصات

إدارة المعارف وتبادلها

96. - *المعلومات الأساسية:* كان جمع البيانات والمعلومات المتصلة بالزراعة، وتحليلها، وتفسيرها ونشرها من بين الأنشطة الرئيسية التي عُيّنت بها المنظمة منذ نشأتها. وبالتوازي مع ثورة المعلومات التي يشهدها العالم بفضل شبكة الإنترنت، يوفر المركز العالمي للمعلومات الزراعية منذ عام 1996 منبراً عاماً لإدارة المعلومات ونشرها، بما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية جداً.

97. وبالإضافة إلى تقديم معارف محددة، رغم صعوبة الوصول إليها، يقدم المركز العالمي للمعلومات الزراعية "معارف ضمنية" من واقع خبرة وتجارب موظفي المنظمة. ويتمثل التحدي الذي تواجهه المنظمة كمنظمة تحفل كثيراً بالمعرفة في وضع المعارف المحددة والمعارف الضمنية في خدمة أعضائها. ولمواجهة هذا التحدي بشكل أفضل، أنشئت في 2005 ثلاث جماعات عمل مشتركة بين الإدارات للعناية بمجالات: (أ) شبكات المعرفة الموضوعية، (ب) أفضل الممارسات، و (ج) تبادل المعارف.

98. ومنذ ذلك الحين، أنشئت شبكات للمعرفة الموضوعية، أو تم تعزيزها، في عدد من مجالات الأولوية، كثير منها من المجالات المتعددة التخصصات. ويتعين أيضاً على منظمة تحفل بالمعارف أن تتعلم من تجاربها ومن جوانب النجاح والفشل، من خلال آليات تسمح للموظفين المنتمين إلى مختلف التخصصات، والذين يعنون بموضوعات ذات صلة في مختلف الوحدات أو المواقع، بأن يتعاونوا في بلورة "أفضل الممارسات". وكما يتضح من موقع المنظمة على شبكة المعلومات العالمية، يتضمن الموقع مجموعة من أفضل الممارسات الموثقة بحسب الموضوعات الفنية⁹. وبالإضافة إلى ذلك، فلزيادة تمكين الأعضاء من الوصول إلى المعارف الضمنية المتاحة لدى المنظمة، ولتلبية حاجة قطاع واسع من المستفيدين إلى معلومات معينة، أدخل الموقع منذ ديسمبر/كانون الأول 2005 خدمة لتوجيه الأسئلة والحصول على إجابات عليها (*Ask FAO*).

99. - *الأهداف والخطط خلال الفترة 2009-2008:* ستواصل المنظمة خلال الفترة المالية المقبلة تطوير ودعم شبكات المعرفة الموضوعية، وتوثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ووضع وتنفيذ آليات وأدوات لتسهيل ودعم تبادل المعارف. وسوف تُعطى الأولوية لإقامة الشبكات أولاً داخل المنظمة (أي الشبكات التي تشمل جميع المستويات: المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب شبه الإقليمية، والمكاتب القطرية) مع توسيع هذه الشبكات في مرحلة لاحقة لتشمل مراكز الخبرة المتخصصة الخارجية، من خلال شراكات من المقرر إقامتها بموجب اتفاقات رسمية (مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وجامعة كارنيجي ميلون، وجامعة واغنينغتون الزراعية، على سبيل المثال). وسوف يخضع عدد هذه الشراكات للرصد، مع الإبلاغ بإنجازاتها بانتظام.

100. وسيتم تعزيز قدرات المركز العالمي للمعلومات الزراعية من خلال خدمات تفاعلية إضافية، بالبناء على الخبرة الخاصة بمبادرة *Ask FAO* وما حقته من نجاح. فمن المتصور، على سبيل المثال: إقامة منبر لدعم الأحداث الافتراضية كما تسمح بالتفاعل المباشر مع خبراء المنظمة، وتمكين من يريدون توجيه أسئلة من خلال خدمة *Ask FAO* من استخدام الأجهزة اللاسلكية، والهواتف المحمولة، وأجهزة الحاسوب التي توضع في الجيب؛ وتنويع شبكات المعارف الموضوعية وأفضل الممارسات من خلال المنتديات الإلكترونية؛ وضمان تحقيق الاستفادة الكاملة من الأدوات الحديثة القائمة على تكنولوجيا *Web 2.0*، مثل مواقع الإنترنت التي تدون الأحداث تاريخياً (*Blogs*) ومواقع الإنترنت الحرة (*Wikis*).

101. وسوف يستمر التعاون مع مراكز الخبرة الدولية المتخصصة في أنحاء العالم لاستطلاع أدوات تسهيل استرجاع المعلومات بلغات متعددة. وسوف يتم اختبار الأدوات وتقييم إمكانية استخدامها في البلدان المختلفة.

وسوف يعاد النظر في الإجراءات والآليات الحالية وثيقة الصلة بالأعمال الأساسية المتصلة بأفضل الممارسات" في المشاريع والأنشطة الميدانية في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي.

102. ولتحسين تنسيق وتنفيذ أنشطة المنظمة القائمة على المعرفة، ولكي تكون بمثابة نقطة مرجعية مفيدة للأعضاء، ستوضع في أوائل 2008 استراتيجية لإدارة المعارف، تُراعى فيها التوصيات والنتائج التي سيسفر عنها التقييم الخارجي المستقل. وسوف تستهدف هذه الاستراتيجية تحسين طرائق ونهج إدارة المعارف بطريقة منتظمة في جميع البرامج والإدارات والمكاتب اللامركزية.

103. ولما كانت موارد الميزانية العادية سوف تستخدم أساساً لتحفيز الطرائق والنهج الجديدة واختبارها، وكذلك لضمان التنسيق الشامل والمشورة العامة والدعم، سيكون من اللازم توفير دعم من خارج الميزانية للتوسع في إقامة شبكات للمعرفة على المستويين الوطني والعالمي في جميع المجالات التقنية، ولتنويع النشاط ليشمل جوانب مثل استعمال لغات أخرى غير اللغات الرسمية.

بناء القدرات

104. - *المعلومات الأساسية*: أعطى القرار 10250/59¹⁰ الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة (في ديسمبر/ كانون الأول 2004) قوة دافعة للتدخلات التي تأتي من المجتمع الدولي دعماً لبناء القدرات لتحسين النتائج والتأثير. كذلك، احتل موضوع "تطوير القدرات" مكاناً بارزاً في إعلان باريس الخاص بفعالية المعونة الصادر في 2005. وقد جاءت مساهمات جوهرية أخرى في الوثيقة التي أصدرتها لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان: *التحدي الخاص بتطوير القدرات: العمل من أجل تحديد الممارسات الجيدة، وهي الوثيقة التي تؤكد على أهمية الرصد والتعلم، بالإضافة إلى الجانب الأساسي المتصل بالملكية الوطنية، ووثيقة الموقف المشترك التي أصدرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي نفس الوقت، فإن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين تجري "تحليلاً للجهود المتصلة بتطوير القدرات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي" في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام 2007.*

105. ونظراً لزيادة الوعي الدولي ببناء القدرات، وزيادة اهتمام المنظمة بهذا المجال، أجريت عملية تشاور داخلية لاستعراض الطرائق والنهج المتبعة في بناء القدرات وتحديد الخيارات الممكنة لتحسينها. وقد أسفرت هذه العملية عن ظهور بعض الأفكار المشتركة من بينها ضرورة تنسيق عمل المنظمة مع نموذج "تطوير القدرات" الجديد - مع الأخذ بنهج يتسم بمزيد من التكامل في تلبية احتياجات الأعضاء على المستوى الفردي، أو التنظيمي والمؤسسي أو على مستوى السياسات. وتم تحديد الأبعاد الداخلية الرئيسية فيما يلي: وظائف المنظمة المعيارية والتسهيلية؛ توليد المعارف وتبادلها؛ كفاءات الموظفين؛ تعلم النماذج والنظريات التنظيمية؛ وتكييف الثقافة التنظيمية. أما الأبعاد ذات الطبيعة الخارجية، فقد تم تحديدها فيما يلي: الاقتراب من العملاء والشركاء؛ والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والتأثيرات التي يمكن أن تترتب عليها؛ والعناصر الفاعلة على المستوى المؤسسي؛ وبيئة التمويل المتطورة؛ والاتصال الخارجي.

106. - *الأهداف والخطط خلال الفترة 2008-2009*: في الوقت الذي تشمل فيه جهود بناء القدرات مجموعة واسعة من الكيانات البرنامجية ستتولى الوحدات المختصة تنفيذها خلال الفترة المالية 2008 2009، فسوف تعمل المنظمة على ترسيخ مساهماتها كأداة فعالة في مجال "تطوير القدرات" على نطاق أوسع. وسوف توضع استراتيجية لبناء القدرات في أوائل 2008، بحيث تحدد الأدوار والمسؤوليات، وتجسد التزاماً من جانب المنظمة بتطوير القدرات بما يتفق مع اختصاصات المنظمة والطلبات الخارجية. وسوف تتولى شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات، في إطار دورها التنسيقي، تيسير النهج المشتركة لتنظيم وإدارة أنشطة بناء القدرات، وقيادة جماعات العمل المشتركة بين الإدارات المعنية ببناء القدرات واستخدام الموارد التحفيزية للتركيز على: (أ) استخدام طرائق تشخيص واضحة لتقييم احتياجات البلدان؛ (ب) تحقيق التوافق بين أنشطة بناء القدرات والأهداف الأوسع للبرنامج العادي؛ (ج) إعداد برامج بناء القدرات اعتماداً على الممارسات الجيدة الموثقة؛ (د) توفير حوافز للتشجيع على إنجاز البرامج؛ و (هـ) زيادة تطوير بوابة المنظمة الخاصة ببناء القدرات على شبكة المعلومات.

107. وتنتج النية أيضاً إلى: تغيير النهج العام الذي يتوجه نحو النواتج في بناء القدرات وتحويله إلى نهج يتزايد توجهه نحو النتائج والتأثير؛ وتطبيق أدوات الإدارة القائمة على النتائج لربط أهداف المنظمة بالنتائج والتأثير

¹⁰ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

المقررة في الخطة فيما يتعلق ببناء القدرات على المستوى القطري؛ ووضع مؤشرات لقياس تأثير بناء القدرات. وسوف يتم تقوية كفاءات موظفي المنظمة بالمقر الرئيسي والمكاتب اللامركزية كي يمكن استغلال المنهجيات الجديدة نسبياً في مجال بناء القدرات بطريقة منتظمة.

108. ومن المتصور بذل مجهود خاص في مجال الاتصال الخارجي لزيادة الوعي بنهج المنظمة الجديد لبناء القدرات، والفرص المترتبة على ذلك بالنسبة للجهات المستفيدة، وخصوصاً بالنسبة للشركاء في البرنامج الميداني. وسوف تتضمن الأعمال المتصلة بذلك اتخاذ إجراءات في سبيل: تحسين الحوار مع الشركاء الرئيسيين في البلدان من خلال أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل، بما في ذلك تحديد الاحتياجات النوعية في مجال بناء القدرات بما يتفق مع اختصاصات المنظمة، وفي تنسيق وثيق مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ والاستفادة من الاتصالات بين الوكالات في بلورة نهج مشتركة تستند إلى مبادئ التبعية؛ ومحاولة التأثير على الأمم المتحدة ومنابر التنسيق بين الجهات المانحة لكي يمكن إبراز بناء القدرات في مجالات الزراعة والتنمية الريفية بالشكل المناسب.

109. وسيكون من المهم إيجاد مصادر للتمويل من خارج الميزانية لتقوية دور المنظمة كأداة لتيسير بناء القدرات على جميع المستويات: متخذو القرارات في الحكومات، والمؤسسات (التطوير التنظيمي)، والأفراد (مثل التدريب الفني، والمنح الدراسية، وما إلى ذلك)، وكذلك الاستفادة من المصادر الأخرى مثل الأموال المخصصة للدعم المباشر في الميزانية والموارد غير المربوطة والمرنة التي تقدمها الجهات المانحة للبلدان على أساس الشراكة (مثل برنامج الشراكة بين المنظمة وهولندا).

تغير المناخ

110. - المعلومات الأساسية: برز تغير المناخ كأحد التحديات الخطيرة التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين. وكما جاء في تقرير التقييم الرابع الذي أصدرته أخيراً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أصبح تغير المناخ يُحدث بالفعل تأثيراً عميقاً ودائماً على النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتضح ذلك بشكل متزايد من وتيرة وشدة الاختلالات الطبيعية والمناخية المترتبة على الكوارث التي تهدد صحة الإنسان والبنية الأساسية، واستقرار المجتمعات، واستمرارية الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، والمياه، والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

111. ويسهم التغير في الإنتاج الزراعي والحيواني واستخدام الأراضي انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى العالمي. بيد أن الزراعة وتربية الحيوان واستغلال الغابات يمكن أن تسهم في الحد من تغير المناخ، عن طريق المحافظة على غازات الدفيئة (مثل النظم القائمة على التكامل بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وإنتاج المراعي قليلة المستلزمات وغزيرة التنوع، وإدارة الثروة الحيوانية، وزراعة تراعي حفظ الموارد، والحد من إزالة الغابات)، وعزل الكربون (في التربة، والمحاصيل والأشجار)، واستبدال الكربون (الاستعاضة بالوقود الحيوي عن الوقود الأحفوري)، وكذلك عن طريق تحسين المحاصيل.

112. وتعد القطاعات الرئيسية مثل الزراعة ومصايد الأسماك والغابات شديدة الحساسية لتغير المناخ. فالتغيرات التي تطرأ على درجة الحرارة ومعدل الهطول تؤثر على توزيع وإنتاجية المحاصيل الزراعية والأشجار. كذلك فإن الحشرات والآفات الأخرى العابرة للحدود، والأمراض، وأنواع النباتات التي تغزو المناطق الأخرى والحرائق تؤثر على الزراعة والغابات وعلى معيشة السكان. ومن الأمور التي ترتبط بتغير المناخ زيادة حدوث الحرائق في الغابات وانتشار الآفات والأمراض فيها، مما يؤثر كثيراً على السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على الغابات. ويتسبب ارتفاع مناسيب المياه في البحار في زيادة تعرض التربة للتعرية، وفقدان الأراضي المنتجة، وزيادة مخاطر حدوث العواصف، وانخفاض قدرة النظم البيئية الساحلية على تحمل التغيرات المناخية والتكاليف المصاحبة لذلك فيما يتعلق بمواجهة هذه الصدمات والتأقلم معها. كذلك فإن التغيرات التي تطرأ على أنماط حركة التيارات المائية في المحيطات، وارتفاع مناسيب المياه في البحار وزيادة ملوحة مياه البحار تؤثر على خصائص الأنواع البحرية وتوزيعها، مما يؤثر على الشعوب التي تعتمد في معيشتها على مصايد الأسماك. وفي ذلك تتعرض الدول النامية الجزرية الصغيرة بصفة خاصة للمخاطر. وقد تتعرض الفئات الحساسة لمزيد من المعاناة نتيجة لتأثير تغير المناخ، كأن يكون ذلك على سبيل المثال نتيجة للتفريق في المعاملة بين الجنسين، أو اعتلال الصحة نتيجة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أو ضيق الخيارات المعيشية.

113. وتجاوباً مع الشواغل الخاصة بتغير المناخ، طلب المجلس، كما طلبت لجنة الزراعة ولجنة الغابات من المنظمة مساعدة البلدان في مواجهة تأثير تغير المناخ، وأن تتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومع أمانة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقد نشطت جماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بتغير المناخ، منذ أوائل 1988، في تعزيز وتنسيق الأنشطة المشتركة بين القطاعات. وقد عُيّنت المنظمة، منذ 2004، بالأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ، وخصوصاً بدراسة آثارها المختلفة على الرجال والنساء،

وكيفية إدماج القضايا الجنسانية في السياسات الخاصة بتغير المناخ وتكييف هذه السياسات. وأنشأت المنظمة في ميزانية الفترة 2006-2007 شعبة جديدة للبيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية.

114. ولمواجهة المخاطر المتصلة بتغير المناخ، سوف تدمج المنظمة القضايا الخاصة بتغير المناخ واستراتيجيات المواجهة في عملها على المستويين العام والميداني، كما ستعمل على الترويج لهذا الموضوع في جدول أعمال التنمية الشامل، فيما يتعلق باختصاصاتها. وسيكون هذا العمل في إطار الكيان البرنامجي 07KP2، وبدعم من جماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بتغير المناخ.

115. - الأهداف والخطط للفترة 2008-2009: بشكل عام، سوف تساعد المنظمة البلدان عن طريق تقديم البيانات والمعلومات، والمشورة في مجال السياسات والمجالات التقنية، وأدوات الإدارة (المدونات الخاصة بأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية الاختيارية)، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لمواجهة التحديات الناشئة عن تغير المناخ في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وكذلك فيما يتعلق بطرق التقليل من آثارها على معيشة السكان ومواجهة هذه الآثار، والمشاركة في تحديد النهج والفرص التي تُناقش في المنتديات الدولية وبمزيد من التحديد، سوف تعمل المنظمة على:

- مساعدة البلدان في وضع خطوط أساسية طوعية متكاملة أو تقويتها وتحديد طريق الاستجابة؛
- دعم المنتديات التي يتخذ فيها أصحاب الشأن المتعدون إجراءات بشأن تطويع سبل المعيشة؛
- تعزيز المبادئ التوجيهية الخاصة بالممارسات التي تكون "جيدة بما فيه الكفاية" لاختبار أهداف التأقلم مع تغير المناخ؛
- دعم بناء القدرات في مجالات التنمية واستخدام أصناف المحاصيل المقاومة للإجهاد البيئي؛
- ومساعدة السلطات الوطنية في إدخال استراتيجيات إدارة المخاطر المناخية في خطط التنمية.

116. ونظراً للارتباط القوي بين أهداف الأمن الغذائي، والطاقة، والمناخ، والنظام الأيكولوجي، والتنمية الريفية والتجارة ستحرص المنظمة على التنسيق الوثيق مع الجهات المحلية المعنية بإدارة مخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي والطاقة الحيوية. وسوف تحرص المنظمة على تعزيز وضع النهج الخاصة بسبل المعيشة للترويج لعمليات تأقلم المجتمعات المحلية الريفية في أقل البلدان نمواً مع تغير المناخ، وكذلك وضع المبادئ التوجيهية للتعامل مع القضايا الجنسانية في المفاوضات والتأقلم مع تغير المناخ.

117. وعلى المستوى الخارجي، ستواصل المنظمة التعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن طريق تقديم البيانات والمعلومات والمشورة التقنية في مجالات الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والأراضي والمياه. كما ستعاون في المجالات المتصلة بالتأقلم مع تغير المناخ في سياق برنامج عمل نيروبي، وفي القضايا المتصلة بالطاقة الحيوية، والتشجير، وإعادة التشجير، وإدارة المراعي، وإعادة التأهيل، وحصاد المنتجات الخشبية. كما ستوفر المنظمة منتدى محايداً لمناقشة النماذج والمفاهيم والتعارف، وسوف تستضيف البرامج الدولية مثل النظام العالمي لرصد الأرض والشبكة العالمية لرصد الغطاء النباتي.

118. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن يحقق عمل المنظمة في مجال تغير المناخ النتائج التالية بالتدرج:

- إدماج التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في سياسات المنظمة العامة، وفي برامجها وأنشطتها؛
- التوسع في تقديم المساعدة للبلدان في وضع الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية الخاصة بتخفيف حدة تغير المناخ والتأقلم مع الظروف المناخية؛
- توجيه المشورة التقنية الفعالة بشأن التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية؛
- تعزيز الشراكات الدولية في مجالات الطرائق والأدوات، والبيانات والمعلومات والسياسات والتخطيط.
- زيادة الدعم التقني للآليات الحكومية الدولية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والحوارات والمناقشات التي تجري بعد بروتوكول كيوتو؛
- وضع نهج متكاملة لمواجهة تغير المناخ على المستوى الوطني ومعالجة القضايا المتصلة بالسياسات، وإدارة الأراضي والمياه، ونظم المحاصيل الزراعية، والغابات ومصايد الأسماك؛
- بناء القدرات وتدريب أصحاب المصلحة الرئيسيين على السياسات والممارسات المتصلة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتأقلم معه؛
- وتقديم المساعدات المناسبة للبلدان في مجال تقييم مخزونات الكربون في الغابات على المستوى الوطني.

الطاقة الحيوية

119. - المعلومات الأساسية: يمكن أن تشهد الثلاثون سنة المقبلة تحولاً جوهرياً من أنواع الوقود الأحفوري إلى الاقتصاد القائم على الوقود الحيوي مع كون الزراعة والغابات من المصادر الرئيسية لمخزونات الوقود الحيوي. ويمكن أن يساعد توافر أنواع الوقود القائمة على الطاقة الحيوية، وخصوصاً الإيثانول والديزل الحيوي، على القيام بدور مزدوج يتمثل في: توفير الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمعيشة والتنمية؛ وضمان تحقيق المنافع البيئية مثل التقليل من انبعاث غازات الدفيئة.

120. ونظراً لأن أربعة من بين كل خمسة أفراد من سكان المناطق الريفية يعيشون بدون الحصول على مصدر مستدام للطاقة، فمن المرجح أن يكون التحول إلى الطاقة الحيوية عظيم الأهمية بالنسبة لقطاعي الزراعة والغابات من حيث الفرص التي يتيحها هذا التحول لتنشيط النمو الاقتصادي بالمناطق الريفية في البلدان النامية. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى انعدام الأمن الغذائي ويتسبب في حدوث آثار بيئية سلبية نظراً لزيادة المنافسة على الأرض والمحاصيل والمواد الخام. ولذلك، ففي البلدان التي تكون فيها إمكانات الطاقة الحيوية عالية، لن يكون من الممكن استغلال الفرص المتاحة إلا بتطبيق الضمانات الاجتماعية والبيئية اللازمة.

121. وقد عُييت المنظمة بالطاقة الحيوية منذ مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (نيروبي، 1981) وقد انعكس ذلك على مؤتمر القمة العالمي للأغذية وعلى متابعة أعماله. وفي 2002، شرعت المنظمة في سلسلة من الإجراءات التي تستهدف زيادة مشاركتها في هذا المجال وزيادة الوعي بالطاقة الحيوية لدى الأعضاء. وقد أيدت دورات لجنة الزراعة، ولجنة الغابات، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والمجلس والمؤتمر على أهمية هذا الموضوع ودعت إلى وضع برنامج موسع لذلك.

122. ويتمثل الهدف العام في الترويج لتطوير الطاقة الحيوية مع مراعاة الإنصاف وسهولة حصول أصحاب الشأن الوطنيين عليها، على أن يؤخذ في الاعتبار الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، والتخفيف من حدة تغير المناخ. وقد أنشئ المنتدى الدولي للطاقة الحيوية تحت قيادة المنظمة، وأطلق في سنة 2006 كأساس للعمل في هذا الموضوع. وسوف تعمل المنظمة على الترويج لتنمية الطاقة الحيوية المستدامة في أعمالها العامة والميدانية وكذلك ضمن جدول الأعمال الدولي للتنمية. وسيكون من اللازم أخذ القضايا التالية في الاعتبار:

- أن نظم إنتاج الطاقة الحيوية والانتفاع بها يمكن أن تساعد في التخفيف من حدة الجوع وتحفز التنمية الريفية عن طريق المساعدة في تنويع الأنشطة الزراعية.
- أن استخدام الكتلة الحيوية في إنتاج الطاقة، وخصوصاً عندما تكون المخزونات الغذائية أو المنتجات الحرجية قد استنفدت أو حلت محلها محاصيل بديلة له آثار على الأمن الغذائي ينبغي الإلمام بها جيداً وإبرازها في السياسات والممارسات الوطنية الخاصة بالطاقة الحيوية.
- أن الآثار البيئية لتنمية الطاقة الحيوية، وخصوصاً فيما يتعلق بتغير استخدام الأراضي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، من اللازم أن تكون محل رصد دقيق لضمان تحقيق نتائج إيجابية.
- أن الطاقة الحيوية المستدامة يمكن أن تساعد في الحد من انبعاث غازات الدفيئة وأن تسهم في التقليل من آثار تغير المناخ وأن تعزز أيضاً التأقلم مع تغير المناخ من خلال تنويع نظم الإنتاج الزراعي.
- أن العديد من الدول قد شرع بالفعل في أنشطة الطاقة الحيوية وأن التجارة الدولية في منتجات الطاقة الحيوية في تزايد على الرغم من وجود ثغرات مهمة في المعرفة، والتكنولوجيا، والطاقات والقدرات.
- أن هناك طلب سريع التزايد من جانب البلدان للحصول على المساعدة في هذا الشأن. ويشمل هذا الطلب تقييم الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقة الحيوية وتطويرها بشكل مستدام، واستعراض الأطر التشريعية والخيارات السياسية، وتقديم المشورة في القضايا المتصلة بالأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية.

123. - الأهداف والخطط خلال الفترة 2008-2009: سوف يسهل المنتدى الدولي للطاقة الحيوية في مشاركة المنظمة مع الأطراف الأخرى في مساعدة البلدان في تقييم وتطوير قدراتها في مجال الطاقة الحيوية المستدامة. كما أن جماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعينة بالطاقة الحيوية وشعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية، سوف تستفيدان من الخبرات المتعددة التخصصات في تحقيق النتائج التالية في إطار الكيان البرنامجي 2KPO6 والكيانات البرنامجية الأخرى ذات الصلة:

- وضع إطار عام فعال للطاقة الحيوية للاسترشاد به في تنفيذ البرنامج. وسوف تصاحب ذلك آلية لتعبئة الموارد لضمان استخدام موارد البرنامج العام والموارد التي تأتي من خارج الميزانية بطريقة منسقة في تنفيذ الأنشطة العالمية والإقليمية والوطنية التي تعزز تنمية الطاقة الحيوية المستدامة.

- إيجاد قيادة نشطة من خلال الآليات القائمة على المشاركة مثل: الشراكة العالمية المعنية بالطاقة الحيوية، التي تستضيف المنظمة أمانتها؛ وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، التي تشارك المنظمة في رئاستها. وسوف تساعد هذه الشراكات على ضمان إبراز قضايا الأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وفرص التنمية الريفية بشكل جيد في جميع المنتديات ذات الصلة باختصاصات المنظمة. كما سيتم توسيع التعاون الحالي مع المراكز التقنية المتخصصة.
- وضع نظام دولي لمعلومات الطاقة الحيوية لتسهيل تقييم وتحليل الطاقة الحيوية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولكي يكون بمثابة نقطة مرجعية للبيانات الخاصة بالطاقة الحيوية فيما يتعلق بالأمن الغذائي واستدامة الظروف البيئية.
- زيادة تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالطاقة الحيوية، وتقوية الطاقات البشرية وإدارة استجابة المنظمة لطلبات البلدان وللاحتياجات الوطنية من خلال المكاتب اللامركزية بشكل أساسي. وسوف يتم تعزيز ذلك من خلال الترويج لإنشاء أفرقة عمل إقليمية ووطنية للطاقة الحيوية تقوم بوضع استراتيجيات تناسب تلبية الاحتياجات الخاصة.
- استكمال دراسات الحالة مع الاعتماد على أطر المناطق الزراعية الإيكولوجية كنقطة انطلاق لفهم قضايا السياسات والقضايا التقنية المتصلة بتنمية الطاقة الحيوية في بلدان مختارة. وسوف تكون بعض هذه البلدان بمثابة حالات مرجعية لاستخلاص الدروس المستفادة منها.
- استنباط أدوات عملية ووضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات في مجال الطاقة الحيوية بما في ذلك تقييم إمكانات الطاقة الحيوية وتخطيطها وتنميتها مع التركيز على الأمن الغذائي، والبيئة والتنمية الريفية، ومع أخذ خدمات الطاقة الحيوية التي تميز بين الجنسين في المجتمعات المحلية والفئات الحساسة من السكان في الاعتبار.
- بناء القدرات وتدريب أصحاب الشأن على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، مما يساعد على تشجيع نظم الطاقة الحيوية المستدامة وإدارتها.

جيم – الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية – نحو عرض أكثر تكاملاً

معلومات أساسية

124. في 1996، سلمت الأجهزة الرئاسية بوجود موارد كبيرة خارج مخصصات الميزانية العادية، لذلك قررت ضرورة أن يدخل في برنامج العمل المعروف في وثائق برنامج العمل والميزانية موارد تكاليف الدعم وأي دخل آخر: (أ) يكون تحت تصرف المنظمة و (ب) يتم إدارته عن كئيب مع مخصصات الميزانية العادية.
125. ومنذ برنامج العمل والميزانية 1998-1999، أخذت الوثيقة تعرض برنامج العمل الممول من مساهمات مقدرة ومن موارد تكاليف الدعم وأي دخل آخر كما سبق ذكره، إلى جانب إبلاغ الأعضاء بمستوى المساهمات الطوعية المتوقعة الأخرى من خارج الميزانية. وفي الأونة الأخيرة تم تقسيم الموارد من خارج الميزانية إلى قسمين هما الموارد التي تقدم دعم مباشر من أجل تنفيذ برنامج العمل والموارد المقدمة من أجل المساعدة التقنية وفي حالات الطوارئ (بما في ذلك المساعدة من أجل إعادة التأهيل) وهي الموارد التي تقدم للحكومات لأغراض محددة تحديدا واضحا وبما يتماشى مع سياسات وأهداف وأنشطة المنظمة. أما المستوى المتوقع للموارد من خارج الميزانية فيعتمد على التطورات والاتجاهات الأساسية للمساهمات الطوعية – التي تم الموافقة عليها من الجهات المتبرعة أو التي تنتظر الموافقة عليها – وهو ما يوضح المستوى المتوقع للإنفاق على مستوى البرنامج.
126. وقد اقترب الإنفاق الإجمالي من خارج الميزانية، مؤخرا، من حجم إنفاق برنامج عمل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد زيادة مضطربة في نسبة الدعم المباشر المقدم إلى برنامج العمل من موارد من خارج الميزانية، حيث بلغ 117 مليون دولار أمريكي (18 في المائة) في 2004-2005¹¹، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 16.2 مليون دولار (21 في المائة) في 2006-2007¹²، كما هو مبين في الجدول 2.

¹¹ الفقرة 12 من الوثيقة FC 115/14.

¹² الجدول 5 من برنامج العمل والميزانية المنقح – الوثيقة: FC 113/14 - PC 95/3.

الجدول 2- مصدر التمويل

بملايين الدولارات	برنامج العمل		الموارد من خارج الميزانية		جميع الأنشطة
	(الاعتمادات والإيرادات الأخرى)	الدعم المباشر لبرنامج العمل	المساعدة التقنية وفي حالات الطوارئ	الإجمالي (من خارج الميزانية)	
2004-2005 (الإنفاق الفعلي)	831	117	518	635	1,466
	%57	%8	%35		
2006-2007 (تقديرات)	877	162	617	779	1,656
	%53	%10	%37		
2008-2009 (تقديرات)	910	139	697	836	1,746
	%52	%8	%40		

127. اتخذت المنظمة من الخطوات ما يضمن أن يتم صياغة تنفيذ المشروعات الممولة من موارد من خارج الميزانية طبقاً لسياسات وبرنامج المنظمة. وتقوم لجنة استعراض البرامج والمشروعات، التي أنشأها المدير العام في 1999، باستعراض جميع مقترحات البرامج والمشروعات غير الطارئة (بما في ذلك مشروعات برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي). وتهدف اللجنة إلى ضمان أن المشروعات تساند بعضها البعض ولديها القدرة على التأزر الحقيقي مع أهداف المنظمة. وتؤكد اللجنة، من خلال عملية تشترك فيها جميع الإدارات التقنية، بأن المشروعات تلتزم بستة مبادئ في مرحلة الصياغة:

- ضمان استمرار التفاعل بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية للمنظمة لإيجاد الدعم المتبادل بينها؛
- الاستفادة القصوى من المزايا النسبية للمنظمة، والتدخل حينما التأكد من وجود هذه المزايا؛
- إحداث تأثير ملموس في تحسين الأمن الغذائي لفئات السكان الأشد حرماناً، والمساهمة في التنمية الريفية المستدامة؛
- بناء و/أو تعزيز القدرات لضمان استمرارية العمل، وتشجيع الاعتماد المستدام على الذات، ودعم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارتها؛
- ترويج المساواة والتكافؤ بين الجنسين من خلال التقيد المنتظم بالتزامات المنظمة وسياساتها المقررة بشأن إدراج منظور جنساني في المسار الرئيسي لدراساتها المعيارية وأعمالها الميدانية؛
- تشجيع التوسع في الشراكات والتحالفات والمشاركات.

128. تعرض المنظمة في تقرير تنفيذ المشروعات الذي يعرض كل سنتين بياناً بالإنفاق الفعلي من الموارد من خارج الميزانية بعد صرفها يتناول المجالات البرمجية إلى جانب الإنجازات، وقصص النجاح والدروس المستفادة.

129. أعربت الأجهزة الرئاسية، في الآونة الأخيرة، عن قلقها إزاء تزايد اعتماد برنامج عمل المنظمة الرئيسي على الموارد من خارج الميزانية. ومن المنتظر أن يكون هناك قدر كافٍ من السياسات والمعلومات بشأن التفاعلات المتبادلة بين البرنامج العادي والأعمال التي تمول من موارد من خارج الميزانية، وبخاصة تحت البرنامج¹³ الميداني. وقد طلب إلى التقييم الخارجي المستقل تقديم بعض التوجيهات في هذا الخصوص.

130. وبالإضافة إلى ذلك، رحب مجلس المنظمة في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة لدى ملاحظته ما طرأ في الآونة الأخيرة من وجود زيادة ملحوظة في الموارد من خارج الميزانية تحت تصرف المنظمة، باعتزام الأمانة تقديم عرض أكثر تكاملاً للميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية ضمن برنامج العمل والميزانية الكامل للفترة 2008-2009، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التحرك بحزم نحو وضع نهج استراتيجي متوازن يتعلق بحشد الموارد يستجيب للتحديات والاحتياجات العالمية والمحلية. وذكرت لجنة البرنامج والميزانية أن هذا من شأنه تسهيل فرص الحصول على دعم من خارج الميزانية لسد فجوات التمويل الحرجة التي تؤثر على الأولويات والبرامج التي وافق عليها الأعضاء. ومن أهم المجالات التي تحصل على تمويل جزئي الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، والدعم المقدم لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، إلى جانب قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة.

السياق والاتجاهات

131. هناك بعض التغييرات في بيئة المساعدات الإنمائية تؤثر على تدفق المساهمات الطوعية إلى المنظمة:

¹³ الفقرة 97 من الوثيقة 2005/REP C؛ والبنود الواردة في تقرير المجلس CL 132 REP، عن لجنة مصائد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الزراعة

132. - طرق جديدة لإدارة وتمويل المساعدات الإنمائية - أصبح للطرائق المتغيرة في مجال المساعدات الإنمائية أثر كبير على أسلوب حشد الموارد. وفي إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ظهرت التزامات ملموسة لزيادة تنسيق وتخطيط وإدارة النتائج، بما في ذلك آليات لرصد التقدم. وبوجه خاص، فإن تجديد حيازة وقيادة البلدان لبرامجها الإنمائية، وزيادة المساعدات الإنمائية الموجهة كدعم مباشر للميزانية يجعل لزاماً على المنظمة أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان من المساعدات التقنية.

133. - الإصلاحات في الأمم المتحدة بما في ذلك الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات و"توحيد الأداء" والبرامج التجريبية القطرية - يتيح الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات إطاراً لقيام ترابط على مستوى المنظمة بين الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على المستوى القطري. فهو يتصدى لعدد من القضايا تتعلق بفعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ووثيقة الصلة بينها، وتكاليف المعاملات، والكفاءة، والدور المعزز لمنسق الأمم المتحدة المقيم وكذلك الأشكال العديدة من التعاون بين الوكالات على المستوى القطري. ومن بين القضايا الناشئة تلك المتعلقة بحشد الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري والمرتبطة بالعمل المعياري وبمفهوم البرنامج الموحد، وكيفية إدماج الخدمات التي تقدمها الوكالات المتخصصة في تلك المجالات التي لا يغطيها إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية بشكل مباشر.

134. - الجهات المتبرعة الناشئة ومصادر التمويل - نتيجة للالتزامات الكبيرة التي التزم بها القادة السياسيون وقادة المؤسسات الخيرية تم إنشاء عدة صناديق عالمية مثل مرفق البيئة العالمي، والائتلاف العالمي للتغذية المحسنة، ومؤسسة بيل وميلندا جيتس، وغيرها. ويتجه هذا الجيل الجديد من الجهات المتبرعة إلى التركيز على تحديات برامجية محددة أكثر من التركيز على المنظور القطري، مما يتيح استجابة سريعة ومرنة حيثما كان ذلك مناسباً.

135. - حسابات الأمانة أحادية الجانب - يتم الآن تقديم موارد متزايدة للغاية من خلال حسابات الأمانة أحادية الجانب، حيث تستخدمها الحكومات المستفيدة في تمويل المشروعات الإنمائية الخاصة بها بما في ذلك المشروعات المقدمة من المنظمة (مثل البرازيل، والمملكة العربية السعودية، والمكسيك، وفنزويلا، ونيجيريا، والغابون، وجنوب أفريقيا، وغيرها). ومع أنها تستخدم بصفة أولية بواسطة البلدان الغنية بالبنترول أو لعدد قليل من عناصر المساعدة الإنمائية المقدمة من البنك الدولي، فقد أصبحت هذه المنهجية تلائم البلدان التي تحتاج إلى قدر كبير من الدعم المباشر للميزانية وكذلك البلدان التي يوجد بها اقتصاديات الدخل المتوسط (أو التي تتحول تدريجياً إليها).

136. في هذه البيئة التي تتغير بسرعة، تمكنت المنظمة من حشد موارد إضافية من خارج الميزانية لاستخدامها في تقديم الدعم المباشر لبرنامج العمل وكذلك من أجل تقديم المساعدة التقنية، وفي حالات الطوارئ، والمساعدة في حالات الطوارئ. ومع حالات الطوارئ التي نشأت مع كارثة تسونامي والجراد الصحراوي في 2005، بلغت التعهدات بتقديم مساهمات طوعية خلال الفترة المالية 2004-2005 رقماً قياسياً بلغ 1.2 مليار دولار أمريكي (لإنفاقها خلال 2004-2005 وما بعد ذلك) وقد استمر هذا الاتجاه خلال الفترة المالية الحالية حيث بلغت الموافقات الإجمالية 570 مليون دولار أمريكي في 2006. وتعهدت الجهات المتبرعة بالمزيد من التبرعات الطوعية لأغراض المساعدة التقنية، ولاسيما في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

المضي نحو استراتيجية لحشد الموارد

137. تمضي جهود المنظمة لحشد الموارد على عدة جبهات وتنجح هذه الجهود في الحصول على مساهمات تستخدم لتحقيق أهداف المنظمة. وتقوم دائرة تنمية البرامج الميدانية، بتنسيق الاتصالات مع مصادر التمويل المتعددة الأطراف والثنائية من أجل المشروعات والبرامج الإنمائية الطويلة الأجل. أما شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل فتقوم بتنسيق حشد الموارد من أجل مشروعات وبرامج حالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

138. تشمل مقترحات الإصلاح التي وافق عليها مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 ومجلس المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 نموذج تشغيل جديد للمواقع الميدانية يهدف أن تكون المنظمة أكثر استجابة للأولويات المحلية، في الوقت الذي تحافظ فيه على وحدة الهدف والترابط عند التصدي للمشاكل العالمية. وفي ظل هذا النموذج الجديد يقود ممثلو المنظمة القطريون استجابة المنظمة للأولويات والاحتياجات المحددة لكل بلد من البلدان الأعضاء، ولاسيما في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والعمليات التي تدخل في إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل. لذلك تشارك المكاتب الميدانية بصورة متزايدة في حشد الموارد، حيث تم تفويض ممثلي المنظمة القطريين بالتعامل مباشرة مع الجهات المانحة على المستوى القطري كما يتزعمون صياغة المشروعات القطرية تحت الإشراف الشامل من إدارات المقر الرئيسي، مع قيام الأفرقة المتخصصة بتقديم الدعم التقني في المكاتب الإقليمية الفرعية.

139. على الرغم من أنها تعمل طبقاً للتوجهات العامة الواردة في الإطار الاستراتيجي، فلا يزال نهج المنظمة في حشد الموارد من خارج الميزانية متأثراً بأنماط التعاون القديمة مع الشركاء أكثر من تأثره بالتقدير الشامل للاحتياجات المتوقعة. ويمكن توخي هذا التقدير وقت صياغة الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية. وقد بذلت محاولات أولية أثناء وضع الخطة المتوسطة الأجل السابقة¹⁴ وبرنامج العمل والميزانية السابق لتحديد فرص الدعم المقدم من خارج الميزانية، لبرامج محددة حتى يتسنى تقديم الإرشادات اللازمة من الكيانات البرمجية إلا أن هذا الجهد تلقى دعماً محدوداً من الأجهزة الرئاسية.

140. تتيح التغييرات الجارية في محيط المساعدة الإنمائية الفرصة للتصدي لهذه القضية وبذلك يمكن وضع برنامج عمل "شامل" يتم في نطاقه تحديد برنامج عمل "أساسي" يتماشى مع برنامج العمل الحالي إلى جانب القدر المطلوب من الدعم من خارج الميزانية وذلك كجزء من الاستراتيجية المترابطة لحشد الموارد بغرض تمويل برنامج العمل "الشامل". وهذا يتماشى مع الخبرة الأخيرة التي اكتسبتها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (منظمة العمل الدولية، واليونسكو إلى جانب منظمة الصحة العالمية الشهيرة)، والتي بدأت، وبدرجات متفاوتة، في تنفيذ استراتيجيات حشد الموارد استناداً إلى الاحتياجات الإجمالية من الموارد (المقدرة والمساهمات الطوعية)، حيث يتم التصدي للتحديات العالمية والاحتياجات المحلية في إطار يستند إلى النتائج.

141. في هذا السياق، تهدف المنظمة إلى وضع استراتيجية أكثر ترابطاً لحشد الموارد تحقق ربطاً بطريقة أفضل بين أهدافها الشاملة والاحتياجات اللازمة من الموارد وبين مصادر التمويل المختلفة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى البرامج ذات الأولوية والنتائج المتوقعة التي وافق عليها الأعضاء عن طريق العمل على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. وطبقاً لهذا النهج فإن أي تخصيص لمساهمات طوعية قادمة لأنشطة محددة ولمستفيدين معينين إنما يتم في إطار متفق عليه ومن خلال عملية شفافة، مع إتاحة بعض المرونة في توجيه الموارد نحو تدعيم البرامج ذات الأولوية، وتمويل الفجوات والقضايا الناشئة.

142. من هنا، ستمتكن المنظمة من تمويل عملها الإجمالي طبقاً لأولويات استراتيجية متفق عليها من الأعضاء ومتلائمة مع الاحتياجات الإقليمية/القطرية، بغض النظر عن مصدر التمويل. وقد تم عرض إعلان نوايا بالتحرك في ذلك الاتجاه في سياق مقترحات الإصلاح التي قدمها المدير العام¹⁵، غير أن تحقيق ذلك يعتمد على سياسات وممارسات الجهات المانحة بموارد من خارج الميزانية. ومن المتوقع التصدي لهذه الجوانب بتعمق عقب ظهور نتيجة التقييم الخارجي المستقل.

العرض المتكامل للموارد في 2008-2009 في نطاق "ميزانية الإدامة"

143. جاء عرض الموارد من خارج الميزانية ضمن برنامج العمل والميزانية هذا للفترة 2008-2009 استكمالاً للعمليات الجارية الرامية إلى تعزيز التكامل مع برنامج العمل العادي. فقد أحرزت المنظمة بعض التقدم في تطوير آليات عملية توفر أساساً لعمليات تقدير الموارد من خارج الميزانية تتجاوز التقدير الاستقرائي المعتاد للمساهمات المعروفة، كما هو موضح أدناه. وقد ثبت على وجه الخصوص أن اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية للمساعدات الإنمائية الطويلة الأجل والصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل أداتان عمليتان للأطر المالية المتعددة السنوات للتمويل الطويل الأجل غير المقيد بشروط كثيرة.

144. - *اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية* - قامت المنظمة بإجراء مفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع عدة شركاء ثنائيين بما في ذلك هولندا، والنرويج، وفرنسا، وبلجيكا. وأخذت في الأونة الأخيرة تجرى مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، والسويد، وإسبانيا لإتباع ذات النهج. وتتيح هذه الاتفاقيات آلية تمويل مرنة للعمل المتعدد التخصصات في سياق المبادرات الإنمائية العريضة على المستوى القطري. ويتولى الطرفان إدارة الشراكات الاستراتيجية (أي المنظمة والجهة المتبرعة ذات الصلة) داخل الإطار المؤسسي المحدد بحيث لا تكون مجرد سلسلة من أنشطة المشروعات الفردية. وأحد الأجزاء الهامة لهذه الشراكات إدخال المبادئ الأساسية للإدارة القائمة على النتائج، التي تضع مؤشرات للنتائج تراقب بواسطتها الاستخدام الفعال للموارد وتقيم الأثر والدروس والمستفادة. والأهم من ذلك هو أن الشراكات الاستراتيجية لها إطار زمني طويل الأمد، وهو ما يساعد على تحسين القدرة على التنبؤ بالتمويل مع استخدام الأولويات الناشئة للمؤسسات كأساس للمفاوضات.

¹⁴ الفقرات 38-45 والجدول 4 من الوثيقة CL 123/7.

¹⁵ الفقرات 147 إلى 159 من الوثيقة C 2005/3/Sup.1.

145. - الصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل - من خصائص الصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل الذي أنشئ في مايو/أيار 2003 بهدف قدره 2 مليون دولار أمريكي، أنه يعطى دفعة للانتشار السريع ويتيح رأس المال العامل لحين ورود الأموال التي توافق عليها الجهات المانحة. وجاء رد الفعل الدولي لزلازال المحيط الهندي وأمواج تسونامي في 2004 بمثابة أول متبرع ملموس من الجهات المانحة لهذا الصندوق، دون تخصيص مبالغ لأنشطة محددة وبنود في الميزانية. وقد تمكنت المنظمة من استخدام الصندوق على نطاق واسع، مما أدى إلى وجود استجابة فعالة وفي الوقت المناسب لحالات الطوارئ. وقد أدى هذا إلى اتباع نهج برامجي أثناء الحملة ضد أنفلونزا الطيور الممرضة، مما شجع المزيد من الجهات المتبرعة على دعم الصندوق. وقد تلقى الصندوق 38 مليون دولار أمريكي من جهات مانحة خلال مايو/أيار 2007.

146. - المجالات التي يمكن حصولها على تمويل من خارج الميزانية - من أجل المساعدة في عمليات الإصلاحات الجارية قام عدد من مجموعات العمل الداخلية تغطي قضايا شاملة بتوليد أفكار جديدة وصياغة مقترحات في 2006. ويعرض الجدول 20 في الوثيقة CL 131/18 موجزا للمجالات التي يمكن أن تحصل على تمويل من خارج الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت هذه الأفكار أساسا لمقترحات ملموسة يمكن تتبعها بنشاط أثناء الاتصالات مع الجهات المانحة. المجالات التي يمكن حصولها على تمويل من خارج الميزانية. من أجل المساعدة في عمليات الإصلاحات الجارية

147. - برامج العمل المتعددة السنوات للهيئات والاتفاقيات - قامت عدة هيئات واتفاقيات جديدة تستضيفها وتخدمها المنظمة (مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وهيئة الدستور الغذائي، واتفاقية روتردام، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة) بإعداد برامج عمل متعددة السنوات لتوجيه المساهمات المقدمة من الأطراف. وهي تمثل أساسا ليس فقط لتخصيص الموارد من جانب المنظمة للعمل الأساسي لهذه الهيئات ولكنها تمثل أيضا مساهمات طوعية لكل من العمل الأساسي وتحقيق الأثر من خلال المساعدة التقنية.

148. - التخطيط على المستوى القطري وحشد الموارد - يؤدي الاستخدام المتزايد لآليات البرمجة المشتركة من جانب منظومة الأمم المتحدة (مثل حسابات الأمانة متعددة الجهات المانحة، والبرامج المشتركة للتمويل المجمع، والنهج القطاعية النطاق) إلى زيادة التركيز على التنسيق، والكفاءة التكاليفية، وخفض تكاليف المعاملات على المستوى القطري. ويتعاون ممثلو المنظمة القطريون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان الراغبة في إعداد مقترحات ببرامج مشتركة من أجل الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/أسبانيا المعنى بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال النواذ المواضيعية بشأن البيئة وتغير المناخ والمساواة بين الجنسين. وتشارك المنظمة بفعالية في عمليات البرمجة القطرية داخل إطار التقييم القطري الموحد/ إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، بما في ذلك استخدام إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل كمنقطة دخول للأغذية والزراعة في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وسوف تستخدم المنظمة إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل لتحديد احتياجات البرامج على أساس قطري ومقارنتها مع برنامج العمل ثم تحديد الاحتياجات الإجمالية من التمويل.

149. - جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بحشد الموارد - تسليما بتزايد أهمية المهمة المؤسسية لحشد الموارد، وما تحتاج إليه من تنسيق، وإعداد التقارير، ونشر المعلومات، ووجود استراتيجية اتصالات مترابطة، ستعمل جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بحشد الموارد كمنبر للمناقشات التي تدور بشأن وضع استراتيجية لحشد الموارد.

150. مع أخذ هذه الآليات الجديدة في الاعتبار، تم إعداد تقدير للموارد من خارج الميزانية للفترة 2008-2009 في خطوتين. الخطوة الأولى وهي القيام كالمعتاد بتحديد الموارد من خارج الميزانية المعروف بأنها ستكون متاحة في الفترة المالية القادمة على مستوى البرنامج. ثم يتم بعد ذلك تقدير الاحتياجات الإضافية من الموارد من خارج الميزانية بناء على الاتصالات مع الجهات المتبرعة وفجوات التمويل في البرامج ذات الأولوية.

151. يقدم الملحق 5 لمحة عامة عن مجموع الموارد المتاحة، والتي تشمل صافي المخصصات المقترحة، ومصادر الدخل الأخرى، والمساهمات الطوعية التقديرية. ويوضح الجدول 3 مجموع الموارد التقديرية الموجودة تحت تصرف المنظمة من خلال الجمع بين موارد من البرنامج العادي وموارد من خارج الميزانية على مستوى البرنامج. ولا تسمح ميزانية الإدامة بالتصدي لبعض المجالات التي تحصل على تمويل غير كاف تقام بمرور السنين، بما في ذلك عمليات الإدارة المحسنة للموارد البشرية، والشبكة الحالية للمكاتب القطرية، وإدارة مباني المنظمة. يضاف إلى ذلك تكاليف عمليات متابعة التقييم الخارجي المستقل والإصلاحات في الأمم المتحدة والتي لم تحدد قيمتها بعد.

152. تشمل الميزانية العادية لبرنامج العمل تلك الأنشطة التي يتم تمويلها من الاشتراكات المقدره من الدول الأعضاء في نطاق "ميزانية الإدامة" ومن مصادر أخرى للدخل تشمل المساهمات الطوعية لتنفيذ برنامج العمل وذلك لأنها تكون تحت تصرف المنظمة و/أو تدار عن كئيب مع اعتماد الميزانية العادية.

153. حسابات الأمانة هي عبارة عن المصروفات المتوقعة مقابل المساهمات الطوعية بخلاف تلك الواردة في برنامج العمل، وهي تستند إلى تقدير الموارد من خارج الميزانية سواء التي كانت متاحة في 2008-2009 أو التي ستكون مطلوبة لبرامج ذات أولوية ولسد فجوات تمويلية. وتعرض هذه الجوانب وعلاقتها بالبرنامج في ثلاث فئات:

- الدعم المباشر لبرنامج العمل
- الدعم للبرنامج الميداني ومساعدة البلدان الأعضاء؛
- المساعدة في حالات الطوارئ وإدارة التأهيل.

154. من مبلغ 836 مليون دولار أمريكي ينتظر الحصول عليه من خارج الميزانية، هناك مبلغ متاح قدره 309 مليون دولار أمريكي والمعروف بأنه متاح (يخصص منه 140 مليون دولار أمريكي لحالات الطوارئ)، ومبلغ قدره 354 مليون دولار أمريكي في مراحل مختلفة من المناقشات مع الجهات المانحة (يخصص منه 40 مليون دولار أمريكي لحالات الطوارئ) بما في ذلك الأفكار المتعلقة بتمويل مجالات الأولوية (مثل الجدول 20 من الوثيقة 18/131CL) وهناك مبلغ إضافي قدره 173 مليون دولار أمريكي من المتوقع بصفة أولية يخصص لحالات الطوارئ.

155. على الرغم من أنه من المتوقع أن تحصل جميع البرامج في الباب 2، وربما جميع البرامج في الباب 3 وبرنامجان في الباب 4 على دعم من خارج الميزانية، تتركز نصف الموارد في خمسة برامج تشمل مجالات العمل ذات الأولوية هي:

- إدارة نظم إنتاج المحاصيل، بما في ذلك تقديم الدعم لمشروع مدونة سلوك التكنولوجيا الحيوية وارتباطها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وبناء القدرات المتعلقة باستنباط سلالات النباتات، والتنمية الزراعية الحضرية وحول المدن.
- الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية، بما في ذلك تقديم الدعم للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، واتفاقية روتردام، ونظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود (إمبريس)، وأنفلونزا الطيور؛
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتركيز على تغير المناخ والطاقة الحيوية، وإدارة مستجمعات المياه وإدارة المياه على مستوى المزرعة؛
- البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية بما في ذلك تنمية الأسواق الريفية والتمويل الريفي؛
- السياسات الغذائية والزراعية، بما في ذلك المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، وبناء القدرات في مجال صياغة السياسات (بدعم خاص من اتفاقيات الشراكة).

الجدول 3 - صورة متكاملة لتقديرات الفترة 2008-2009 لأنشطة برنامج العمل وحساب الأمانة (بحسب الأبواب)

الجدول 3 - صورة متكاملة لتقديرات الفترة 2008-2009 لأنشطة برنامج العمل وحساب الأمانة (بحسب الأبواب)					
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)					
جميع جهات التمويل	حساب الأمانة			الميزانية العادية	الباب والبرنامج
	الطوارئ	الدعم للبرامج الميدانية/ المساعدة للبلدان الأعضاء	الدعم المباشر لبرنامج العمل	برنامج العمل 2009-2008	
8,883	0	0	0	8,883	1A الأجهزة الرئيسية
9,845	0	0	0	9,845	1B الإدارة العامة
557	0	0	0	557	1X إدارة البرنامج
19,285	0	0	0	19,285	1 التنظيم والإدارة المؤسسية
113,755	16,116	53,690	24,483	19,466	2A إدارة نظم إنتاج المحاصيل
21,833	2,784	5,244	4,570	9,235	2B إدارة نظم الإنتاج الحيواني
86,879	26,097	18,349	15,472	26,961	2C الأفات والأمراض الحيوانية والنباتية
40,983	6,821	9,103	890	24,169	2D التغذية وحماية المستهلكين
24,687	0	3,200	10,492	10,995	2E المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات
35,457	5,404	13,998	7,092	8,963	2F إدارة الغابات وصيانتها وإحيائها
10,184	0	1,286	70	8,828	2G المنتجات والصناعات الحرجية
48,211	1,235	5,082	22,925	18,969	2H المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
41,315	0	11,407	16,429	13,479	2I إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصيانتها
26,331	10,937	4,691	1,394	9,309	2J المنتجات والصناعات المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
132,015	20,307	66,623	10,498	34,587	2K إدارة المواد الطبيعية على نحو مستدام
17,794	464	5,746	149	11,435	2L التقانة والحوث والإرشاد
74,244	14,709	43,786	0	15,749	2M البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية
20,817	0	0	0	20,817	2X إدارة البرنامج
694,506	104,874	242,205	114,464	232,963	2 نظم الأغذية والزراعة المستدامة
55,420	0	1,214	0	54,206	3A زيادة الموارد والاستثمار
145,934	6,574	92,993	16,019	30,348	3B السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة
21,162	0	5,328	4,621	11,213	3C التجارة والأسواق
15,502	0	3,634	701	11,167	3D المعلومات والإحصاءات الزراعية
16,080	0	1,500	1,500	13,080	3E التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر
12,753	0	3,825	0	8,928	3F المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية
21,007	0	14,230	3,700	3,077	3G سبل المعيشة في الريف
59,351	28,750	6,561	657	23,383	3H تبادل المعارف وبناء القدرات
32,284	0	0	0	32,284	3I نظم تقانة المعلومات
17,618	0	0	0	17,618	3J الاتصالات والإعلام العام
18,800	0	0	0	18,800	3X إدارة البرنامج
415,912	35,324	129,285	27,198	224,105	3 تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)					
جميع جهات التمويل	حساب الأمانة			الميزانية العادية برنامج العمل 2009-2008	الباب والبرنامج
	الطوارئ	الدعم للبرامج الميدانية/ المساعدة للبلدان الأعضاء	الدعم المباشر لبرنامج العمل		
13,800	0	0	0	13,800	4A التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة
20,217	0	0	0	20,217	4B تنسيق الخدمات اللامركزية
94,941	0	9,708	0	85,233	4C الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي
26,579	0	805	0	25,774	4D إدارة حالات الطوارئ ومابعد الأزمات
103,550	0	0	0	103,550	4E برنامج التعاون الفني
10,835	0	0	0	10,835	4X إدارة البرنامج
269,922	0	10,513	0	259,409	4 اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج
13,099	0	0	0	13,099	5A الإشراف
7,063	0	0	0	7,063	5B خدمات البرنامج والميزانية
14,986	0	0	0	14,986	5C الخدمات المالية
16,185	0	0	0	16,185	5D إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين
8,513	0	0	0	8,513	5E التوريدات
35,611	0	0	0	35,611	5F إدارة مبانى المقر
7,785	0	0	0	7,785	5G الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم
22,462	0	0	0	22,462	5H الخدمات المشتركة
8,986	0	0	0	8,986	5X إدارة البرنامج
134,690	0	0	0	134,690	5 خدمات الإدارة والإشراف
600	0	0	0	600	6 المصروفات غير المنظورة
18,410	0	0	0	18,410	8 الاتفاق الرأسمالي
20,444	0	0	0	20,444	9 الاتفاق الأمني
0	0	0	0	0	I مخصصات غير مباشرة
172,701	172,701				حالات الطوارئ التي لم تدرج لها مخصصات
1,746,469	312,899	382,003	141,662	909,905	المجموع
%100	%18	%22	%8	%52	النسبة المئوية بحسب مصدر التمويل

دال - عرض موجز للأبواب

156. يقدم هذا القسم معلومات موجزة على مستوى الأبواب تتناول الإنجازات الحقيقية الرئيسية المتوقعة خلال الفترة المالية 2009-2008 كما تغطي العمل الجاري في نطاق ميزانية الإدامة، وتبرز بعض المبادرات والمجالات الجديدة التي لا يتم التأكيد عليها، مع الأخذ في الاعتبار توصيات الأجهزة الرئيسية، وما ينشأ من تحديات واتجاهات، وكذلك نتائج التقييمات والدروس المستفادة أثناء التنفيذ. وفي المجال الأخير، فبالإضافة إلى التقييم المصغر للامركزية واستعراض برنامج التعاون التقني أجريت تقييمات خارجية رئيسية في الأونة الأخيرة تناولت المجالات التالية: السلع والأعمال التجارية، وحالات الطوارئ وعمليات إعادة التأهيل استجابة لكارثة تسونامي، والاستراتيجية المؤسسية D2 "الصون وإعادة التأهيل وتطوير البيئات التي تتعرض لمخاطر كبيرة"، والاستراتيجيات التي تشمل المنظمة بأكملها بشأن "إبلاغ رسائل المنظمة" و "توسيع الشراكات والتحالفات" وحملة مكافحة الجراد الصحراوي في 2003-2005، وبرنامج تليفود. وبالإضافة إلى ذلك تم إجراء 39 من التقييمات الذاتية خلال السنوات التقويمية الثلاث الماضية 2004-2006، تناولت كيانات محددة أو مجموعات من المبادرات.

157. يرد في الملحق 1 سرد للمكونات البرمجية المدرجة في هيكل برنامج العمل والميزانية الذي تم الموافقة عليها في 2006-2007، مع مخصصاتها من الموارد وصولاً إلى مستوى كيان البرنامج (الوحدة الأساسية التي يتم على أساسها صياغة الأهداف البرمجية وتحديد موارد الميزانية وقياس النتائج). ويعرض الملحق 2 الأولويات التي تحظى باهتمام مباشر من جانب أقاليم محددة. ويتضح منها وجود متطلبات مشتركة بين الأقاليم ومثل ذلك المتطلبات المتعلقة بممارسات الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، وصون الموارد الوراثية النباتية، والاستخدام الآمن للمبيدات، وتنفيذ المعايير المرتبطة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومعايير المدونة، ومقاومة الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وضمان وجود أنظمة كافية لمراقبة الأغذية، والتصدي لآثار نظم توزيع الأغذية والأسواق الدولية سريعة التطور، والإدارة المستدامة للموارد الحرجية والسلكية، وضرورة التوافق مع تغير المناخ وتحسين قاعدة المعلومات المتعلقة بصياغة السياسات وتبادل الخبرات بين البلدان.

158. مع أن ولاية المنظمة تمتد إلى ما هو أكثر من مساعدة الأعضاء في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فسوف يدعم برنامج العمل بوضوح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطرق كثيرة، حيث يتم توجيه عدد كبير من الأنشطة الواردة بالبابين الثاني والثالث بطريق مباشر أو غير مباشر لزيادة إنتاج الأغذية وضمان وجود نظم توزيع مأمونة للأغذية، وتحسين التغذية، وزيادة فرص توليد الدخل وتوفير سبل المعيشة لسكان الريف، بما في ذلك الجماعات الأكثر تعرضاً وبذلك يساهم في تحقيق الهدف رقم 1 من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع). وسوف يساهم توسيع نطاق العمل في قضايا تغير المناخ والطاقة الحيوية على تحقيق الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالاستدامة البيئية، في حين يتمشى استمرار تقديم المساعدة للأعضاء في مجال السياسات الإنمائية الريفية والتجارة بالمنتجات الزراعية (بما في ذلك مصائد الأسماك والمنتجات الحرجية) مع الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية (ملاحظة: ترد قائمة موجزة بالأهداف الإنمائية للألفية على الغلاف الخلفي لهذه الوثيقة).

159. في جداول الموارد المصاحبة لهذا السرد، تأتي التغييرات في بنود برنامج العمل والميزانية المعدل في المقام الأول انعكاساً للتوزيع المحسن للموظفين (وبخاصة الموظفين المهنيين) في البرامج والكيانات، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أثر نموذج التشغيل الجديد في الأماكن الميدانية ووجود الأفرقة المتخصصة في المكاتب الإقليمية الفرعية. أما التغييرات التي طرأت على درجة التركيز فهي تتمشى مع توقعات المجلس الشاملة أثناء انعقاده في يونيو/حزيران 2007 حيث دُكر عند النظر في موجز برنامج العمل والميزانية "أنه ليس من اللائق في هذه المرحلة بذل جهد كبير في مجال إعادة توزيع الأولويات، حيث أن ذلك يتعارض مع التوصيات النهائية للتقييم الخارجي المستقل الذي يتناول جوهر عمل المنظمة". وكما سبق إيضاحه في القسم ثانياً-باء فإن عملية تحويل الموارد الجديرة بالملاحظة هي تلك التي تم تنفيذها من عدد من البرامج الحقيقية تحت اليابين الثاني والثالث إلى البرنامج 2K لضمان الحصول مقدماً على التزامات حقيقية بتقديم التمويل للأنشطة المتعلقة بالطاقة الحيوية وتغير المناخ.

الباب الأول: التنظيم والإدارة المؤسسية

الباب الأول: التنظيم والإدارة المؤسسية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
البرنامج	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير	برنامج العمل للفترة 2008-2009
1A	الأجهزة الرئاسية	7,794	1,088	8,883
1B	الإدارة العامة	9,814	31	9,845
1X	إدارة البرنامج	714	(157)	557
المجموع		18,323	962	19,285
ارتفاع التكاليف		2,368		
المجموع- بعد إعادة حسابه		21,653		

160. الباب الأول له صفة الاستمرارية، فهو يغطي تكلفة الأجهزة الرئاسية الأساسية والمؤتمرات الإقليمية (1A) والإدارة العامة أي مكتب المدير العام، بالتعريف الضيق، ونصيب أنشطة مكتب الشؤون القانونية الذي يغطي تقديم المشورة للإدارة والأجهزة الرئاسية في المسائل القانونية (IB). أما الزيادة تحت (1A) فتعزى إلى إدخال خدمات اللغة الروسية وقدر كافٍ من التمويل الإضافي للمؤتمرات الإقليمية.

الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
البرنامج	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	20,164	(698)
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	8,498	737
2C	الأفات والأمراض الحيوانية والنباتية	23,870	3,092
2D	التغذية وحماية المستهلكين	23,695	474
2E	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	11,277	(283)
2F	إدارة الغابات وصيانتها ولحياؤها	8,233	731
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	8,899	(71)
2H	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	17,857	1,112
2I	إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصيانتها	12,912	567
2J	المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	9,248	61
2K	إدارة المواد الطبيعية على نحو مستدام	28,808	5,779
2L	التقانة والبحوث والإرشاد	10,012	1,423
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	15,721	28
2X	إدارة البرنامج	21,003	(186)
المجموع		220,196	12,767
ارتفاع التكاليف		28,470	
المجموع - بعد إعادة حسابه		261,433	

161. يمثل هذا الباب جوهر العمل الفني بالمنظمة، فهو يضم 13 برنامجاً فنياً (2A إلى 2M) وتتولى مسؤوليته أربع إدارات هي: الزراعة وحماية المستهلك، وإدارة الغابات، وإدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية إلى جانب عدد من الموظفين الذين يباشرون نفس الاختصاصات في المكاتب الميدانية. ولسهولة فهم الموضوع، يدور النص حول الإدارة الرئيسية المعنية.

الزراعة وحماية المستهلك

162. - البرنامج 2A: إدارة نظم إنتاج المحاصيل

- تنشيط تطبيق نهج النظام الإيكولوجي لتعزيز إنتاج الأغذية والعلف وتوليد الدخل من أجل تحسين سبل المعيشة الريفية؛
- نشر واقتسام المعارف وبناء القدرات في مجال صون واستخدام الموارد الوراثية النباتية، والتنوع الحيوي المرتبط بالمحاصيل، وكذلك في مجال التكثيف المستدام للإنتاج الزراعي مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي، وتغير المناخ والطاقة الحيوية؛
- إصدار تقارير رئيسية مثل حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم وذلك للقيام بمهمة أمور، بتنفيذ خطة العمل العالمية؛
- تدعيم بناء القدرات وتقديم المشورة في مجال السياسات بشأن استنباط السلالات النباتية والبذور، والتكنولوجيا الحيوية، والأمان الحيوي، وتغذية النباتات وزراعة الصون؛
- الإسهام بصورة متزايدة في تنفيذ المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بما في ذلك العمل الذي يباشره جهازها الرئاسي والأجهزة الفرعية.

163. يُعزى انخفاض مخصص هذا البرنامج في المقام الأول إلى ما ينتظر من انتهاء الكيان البرامجي (2AAO2) في 2007، والذي يختص بمجال إنتاجية التربة وصونها، مع إعادة توجيه بعض الموارد إلى العمل ذي الأولوية المتعلق بالموارد الوراثية النباتية وكذلك إلى البرنامج 2K: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

164. - سوف يتصدى البرنامج 2B إدارة نظم الإنتاج الحيواني للمتطلبات ذات الأولوية للأعضاء فيما يتعلق بالقطاع الحيواني سريع النمو والتغير من خلال نظم ومقاييس الإنتاج المختلفة، بما في ذلك زيادة الإنتاجية وتسويق الحيوانات الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية، والعلف الحيواني المحسن، والتغذية، والرعاية، والرفاه وإدارة صحة القطعان، والاستخدام المناسب للموارد الوراثية الحيوانية. وسيقوم على وجه الخصوص بما يلي:

- تقديم المساعدة للبلدان في مجال تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الإدارة المحسنة للموارد الوراثية الحيوانية؛ طبقاً لما تم التفاوض بشأنه في 2007؛
- تجميع، وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية تحديداً وذلك على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية، بما يدعم عملية صنع القرار.

165. تندرج عناصر مهمة تتعلق بالثروة الحيوانية تحت برامج أخرى 2C و 2D و 2K و 2M و 3B و 3C و 4D، لتغطية الإشراف المتزايد، والوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية ومكافحتها، والأمراض الحيوانية التي تنتقل إلى الإنسان، ومخاطر سلامة الأغذية المرتبطة بالمنتجات الحيوانية، والعمل على تحقيق قيمة مضافة على مستوى أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوليد منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية واسعة من قطاع الثروة الحيوانية.

166. - سيقوم البرنامج 2C: *الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية بتغطية السياسات التنظيمية والجوانب التقنية ذات الصلة بغرض تخفيض المخاطر التي تتعرض لها سبل المعيشة، والإنتاجية، والصحة البشرية والبيئية والناشئة عن الآفات النباتية والأمراض الحيوانية والمبيدات.* لذلك سيقوم بما يلي:

- مواصلة تنفيذ عناصر نظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود وبخاصة الآفات النباتية - لاسيما الجراد - والأمراض الحيوانية، بغرض تدعيم القدرات القطرية في مجال الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للتهديدات المتمثلة في الأمراض والآفات الرئيسية التي تتعرض لها نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (وكذلك الاستجابة لنتائج التقييم الأخير)؛
- تسهيل عمل مركز إدارة الأزمات المنشأ على مستوى الإدارات بما يمكنه من القيام بطريقة متكاملة من التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لها والاستجابة السريعة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة للأزمات في السلسلة الغذائية؛
- أن يقوم طبقاً لخطة العمل التي تم الموافقة عليها مؤخراً بتنفيذ المزيد من الأعمال المتعلقة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في مجال وضع المعايير، وبناء القدرات، واقتسام المعارف، إلى جانب حماية الأعضاء من آفات النباتات الغريبة الغازية التي تهدد التنوع الحيوي والزراعة؛
- القيام، طبقاً لما وافقت عليه لجنة الزراعة والمجلس، بتنشيط نهج أكثر ترابطاً "الدورة الحياة" في مجال إدارة الآفات، تستند إلى تنفيذ اتفاقية روتردام، ومدونة السلوك بشأن المبيدات، والإدارة المتكاملة للآفات إلى جانب القضاء على المبيدات المهجورة؛
- عقد اجتماع رفيع المستوى عام 2009 عن الأمن الغذائي العالمي والتحديات المتصلة بالآفات والأمراض العابرة للحدود.

167. ترتبط زيادة بند الميزانية جزئياً بإنشاء مركز إدارة الأزمات، مع زيادة مخصصات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إلى جانب نظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود (امبرس) طبقاً لبرنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006-2007، كما أن ذلك يتمشى مع توجيهات لجنة البرنامج.

168. - يكمن الهدف الرئيسي نو الصلة بالتغذية وحماية المستهلك بموجب البرنامج 2D: في تحسين فرص الوصول والاستهلاك لأغذية مناسبة وسليمة من قبل الجميع. وتظل هيئة الدستور الغذائي والأنشطة المتصلة بالمدونة أولويات رئيسية بمعنى تطوير سلامة الأغذية ومعايير الجودة من أجل حماية صحة المستهلكين ولضمان تحقيق الممارسات العادلة في مجال تجارة الأغذية. وسوف يتصدى البرنامج لشواغل سلامة الأغذية المتعلقة بالمنتجات الحيوانية عند مرحلة الإنتاج وكذلك في مرحلة السلسلة الغذائية. وسيدعم البرنامج القطرية القطرية الفرعية وبرامج سلامة الأغذية مع إجراء التقييمات التغذوية والغذائية والتوعية في مجال الأغذية.

169. - في أعقاب التوجيهات الأخيرة الصادرة عن لجنة الزراعة سيقوم برنامج 2M: *البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية بما يلي:*

- تقديم المساعدة للأعضاء في مجال تنمية الصناعات الزراعية المنافسة والمشروعات الزراعية التي تربط بين مدخلات الموردين والمنتجين من خلال أسواق التجزئة النهائية؛
- تسهيل السياسات والتدابير المؤسسية، وتقديم الدعم من أجل تنمية صناعات زراعية معينة؛
- الإسهام في بناء قدرات صغار المزارعين وإقامة المشروعات الزراعية الصغيرة بما يتيح إمكانية الاشتراك في الأسواق بما في ذلك سلاسل أسواق القيمة العالية؛
- توجيه اهتمام إلى التكنولوجيا المضيفة للقيمة اللاحقة للإنتاج، وجودة المنتج وسلامته، والروابط بين السوق والأنشطة التجارية، وخدمات الدعم وتنمية البنية الأساسية الريفية المتعلقة بالقطاع الزراعي.

170. سيقدم القسم المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة المدخلات اللازمة لبرنامج 2A و 2B و 2D من خلال عدة مشروعات جديدة، مع التركيز على التكنولوجيا الحيوية الحديثة بغرض زيادة كفاءة التقنيات النووية.

الغابات

171. يندرج عمل المنظمة في مجال الغابات تحت البرامج 2E و 2F و 2G مع وجود عناصر جوهرية تحت البرنامج 2K (وذلك بسبب الدور الهام الذي تلعبه الغابات في تغيير المناخ والطاقة الحيوية) وعلى الرغم من تحويلها إلى البرنامج 2K، فإن الموارد الإجمالية المتاحة للبرامج الثلاثة الرئيسية التي تتعامل مع الغابات تزيد عما هو موضح في برنامج العمل والميزانية المعدل (على الرغم من أنه قد تم إعادة توزيع الموارد بين هذه البرامج).

172. - يغطي البرنامج 2E: المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات، العناصر الرئيسية للسياسات الحرجية السليمة مثل التحليل الاقتصادي والدراسات الاستشراكية العالمية والإقليمية، والمشاركة في الحوار الدولي بشأن السياسات الحرجية وذلك عن طريق تدعيم الشراكة التعاونية بشأن الغابات ونشر المعلومات عن الغابات. وسوف تقدم المساعدة للبلدان من أجل تطوير وتنفيذ البرامج الحرجية القطرية، بما يتماشى مع الأهمية التي توليها لها لجنة الغابات التي ستواصل مع اللجان الحرجية الإقليمية إتاحة أماكن حيوية أمام الأعضاء للإفصاح عن شواغلهم الحرجية.

173. - سيركز البرنامج 2F: إدارة الغابات وصونها وإحيائها، على الإدارة المستدامة وصون الغابات الطبيعية، والغابات المغروسة، والأراضي الشجرية والأشجار التي تقع خارج نطاق الغابات، وتشجير الأراضي القاحلة، إلى جانب التعاون الدولي بشأن ألياف الغابات والشراكة في مجال الصحة الحرجية. وسيكون أثر تغيير المناخ وإدارة مستجمعات المياه من حيث صلتها بالغابات من بين الأولويات ذات الأهمية (وهو ما يربط هذا البرنامج بالبرنامج 2K). كما سيتم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية المتعلقة بحرائق الغابات واتباع الأساليب الرشيدة في إنشاء وإدارة الغابات المغروسة، وهو ما تطلبه لجنة الغابات تحديداً.

174. - سيقدم البرنامج 2G: المنتجات والصناعات الحرجية، المشورة التقنية وفي مجال السياسات للبلدان بشأن الحصاد المستدام وتجهيز المنتجات الحرجية سواء الخشبية أو غير الخشبية وخشب الوقود. سيقدم البرنامج 2G: المنتجات والصناعات الحرجية، المشورة التقنية وفي مجال السياسات للبلدان بشأن الحصاد المستدام وتجهيز المنتجات الحرجية سواء الخشبية أو غير الخشبية وخشب الوقود. كما سيقوم بنشر أفضل الممارسات مع التركيز على الصناعات الصغيرة التي تعتمد عليها سبل المعيشة لأعداد كبيرة من الفقراء. ويغطي البرنامج 2G أنشطة التقدير والرصد وإعداد التقارير المتعلقة بالموارد الحرجية، والمنتجات والمؤسسات. وهناك توجه رئيسي وهو إطلاق عملية تقدير الغابات العالمية حتى عام 2010.

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

175. طبقاً لتوصيات لجنة مصايد الأسماك، ستقوم البرامج 2H و 2I و 2J بتغطية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بطريقة متوازنة. ويمتد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والاتفاقيات ذات الصلة إلى البرامج الثلاثة، التي طرأت زيادة شاملة على مواردها.

176. - البرنامج 2H: المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية سيقوم بما يلي:

- التصدي لسياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك تقديم المعلومات التي تدعم صنع القرار، مع تقديم الدعم المباشر من أجل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وما يرتبط بها من خطط عمل دولية؛
- تقديم الدعم للجنة مصايد الأسماك وأجهزة مصايد الأسماك الإقليمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ذات الصلة؛
- وضع اتفاقية جديدة ملزمة قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء تتعلق بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛
- تنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة واتجاهات المصايد الطبيعية وشراكة نظام رصد موارد مصايد الأسماك ذي الصلة؛
- إجراء تحليل اجتماعي - اقتصادي للقطاعين ولاسيما مصايد الأسماك الصغيرة وعمليات تربية الأحياء المائية.

177. - سيقوم البرنامج 2I: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وصونها، بتقديم الدعم في مجال إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وصون لمخزونات السمكية ذات الصلة، والموارد المستخدمة في تربية الأحياء المائية والنظم الإيكولوجية ذات الصلة، بما في ذلك إتاحة المدونة ونشر التكنولوجيات وأفضل الممارسات، وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

178. - سيقوم البرنامج 2J: المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بتقديم المساعدة في مجال تعظيم الفوائد التي تحققها منتجات مصايد الأسماك والأحياء المائية والصناعات ذات الصلة، مع إيلاء اهتمام مبدئي جملة أمور، لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وتطوير المنهجية، ولاسيما بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة وكذلك في مجال استخدام الأسماك والتجارة وجودة/سلامة الأغذية وسلامة المجموعات السمكية، إلى جانب الجوانب التقنية في مجال الرصد والمراقبة والإشراف. ويشمل ذلك استخدام نظم رصد السفن وإنشاء سجل عالمي لسفن الصيد طبقاً لما أكدت عليه لجنة مصايد الأسماك

إدارة الموارد الطبيعية

179. هناك برنامجان يتصدیان للموضوع بطريقة شاملة هما الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والشواغل البيئية بما في ذلك الأراضي والمياه والتنوع الحيوي (2K) وتدعيم المؤسسات والقدرات البشرية من خلال البحوث والإرشاد من أجل الوصول إلى تكنولوجيا محسنة واستخدامها (2L)، وسوف تضطلع بهذا الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية.

180. - سيشمل البرنامج 2K: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مدخلات إضافية فنية من إدارات ومكاتب أخرى اعتماداً على الخبرة المتاحة داخل المنظمة المتعلقة بمسائل مثل: التنوع الحيوي، والطاقة الحيوية، وتغير المناخ والإدارة البيئية للنظم الإيكولوجية (مع التركيز بشكل خاص على النظم الإيكولوجية الهشة مثل الأراضي الجافة والجبال والمناطق الساحلية) إلى جانب الدعم المتمثل في التمويل المؤسسي للكليات التي تتعامل مع تغير المناخ والطاقة الحيوية. وكما تم إيضاحه بإسهاب في القسم ثانياً-باء أعلاه، سيعطى البرنامج 2K سبل مواءمة نظم الإنتاج الزراعي مع تغير المناخ وإسهام الزراعة ومصايد الأسماك والغابات في تخفيف وطأة تغير المناخ من خلال عمليات مثل فصل الكربون والطاقة الحيوية. وسيتم تكثيف وسائل الاتصال وتقديم المساهمات للمبادرات الرئيسية الدولية ذات الصلة بالبيئة.

181. سيتم تنظيم مناسبتين هامتين خلال 2008، اعتماداً في المقام الأول على موارد من خارج الميزانية وبالتعاون مع شركاء متعددين، حسب الاقتضاء، لضمان إدخال الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناظرة الدولية الجارية المتعلقة بالطاقة الحيوية وتغير المناخ. وستكون المناسبة الأولى مؤتمر قمة رفيع المستوى يركز على آثار الطاقة الحيوية وتغير المناخ على الأمن الغذائي. أما المناسبة الثانية رفيعة المستوى فتركز على موضوعات أكثر شمولاً تشمل الطاقة الحيوية وتغير المناخ كما تتصدى أيضاً لمدى تأثير المشاكل العالمية الأخرى مثل الآفات والأمراض العابرة للحدود، وتدفقات الهجرة، والحضرنة، وأنماط الاستهلاك المتغيرة على قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. حيث سيتم تحديد الإجراءات التي يلزم اتخاذها من قبل المجتمع الدولي في سياق موضوع كيف يمكن توفير الغذاء للعالم في 2050.

182. سينهض البرنامج 2K بأعباء أمانة لجنة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، حيث يناقش الأعضاء القضايا وخطط العمل المتعلقة بالصون والإدارة المستدامة للتنوع الحيوي للأغذية والزراعة، وذلك بالتنسيق مع المنتديات العالمية سينهض البرنامج 2K بأعباء أمانة لجنة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، حيث يناقش الأعضاء القضايا وخطط العمل المتعلقة بالصون والإدارة المستدامة للتنوع الحيوي للأغذية والزراعة، وذلك بالتنسيق مع المنتديات العالمية الأخرى. وطبقاً لما تم الاتفاق عليه أثناء الدورة في يونيو/حزيران 2007، سوف تنزع الأمانة تنفيذ برنامج العمل متعدد السنوات بشأن التنوع الحيوي للأغذية والزراعة. كما سيقدم البرنامج الدعم لبناء القدرات في مجال الإدارة المحسنة وصون الأراضي والمياه والموارد الوراثية بما في ذلك إتاحة قاعدة المعارف الضرورية لاستخدامها بشكل مستدام، إلى جانب إدارة المياه الزراعية وكفاءة استخدام المياه والإنتاجية، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استخدام المياه والصون عن طريق سلسلة تتناول المياه من مصادرها إلى المستخدمين النهائيين.

183. - سيقدم البرنامج 2L: التكنولوجيا والبحوث والإرشاد، المساعدة بصفة أساسية في مجال البحوث وتطوير التكنولوجيا ونشرها، بما في ذلك تدعيم نظم البحوث الزراعية القطرية، وخدمات الإرشاد وتدخلاتها، وإنشاء الشراكات مع الأكاديميات ومؤسسات البحوث الدولية. وفي هذا الصدد، سيواصل البرنامج استضافة (في مكتب المدير العام المساعد، الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية) أمانة المجلس العلمي التابع للجماعة

الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، حيث يستفيد من الدخل الخارجي المتزايد. كما سيتم أيضا التركيز على إدماج نظم البحوث والإرشاد الزراعية القطرية مع البرامج القطرية للأمن الغذائي لضمان إنشاء التكنولوجيا الفعالة واتباعها من جانب المزارعين.

الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية

الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
البرنامج	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير
3A	زيادة الموارد والاستثمار	50,829	3,377
3B	السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	30,295	53
3C	التجارة والأسواق	11,899	(686)
3D	المعلومات والإحصاءات الزراعية	10,719	448
3E	التحالفات والمبادرات للدعوة الى مكافحة الجوع والفقر	12,588	492
3F	المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية	9,400	(472)
3G	سبل المعيشة في الريف	4,119	(1,042)
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	22,251	1,132
3I	نظم تقانة المعلومات	28,952	3,332
3J	الاتصالات والاعلام العام	18,069	(450)
3X	إدارة البرنامج	20,312	(1,512)
المجموع		219,433	4,672
	ارتفاع التكاليف		28,445
	المجموع- بعد إعادة حسابه		252,550

184. يتطلب العمل في البرامج طبقاً للباب الثالث حصول المنظمة على مساهمات من كثير من الإدارات والمكاتب (وعلى رأسها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة التعاون التقني، وإدارة المعارف والاتصال، كما تحتاج إلى إسهام بقدر محدود من جانب الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وإدارة الزراعة وحماية المستهلك وكذلك من وحدات أخرى مثل مكتب الشؤون القانونية، ومكتب التنسيق واللامركزية) ومعظم هذه البرامج العشرة إن لم يكن جميعها تجسد ذلك التداخل الملحوظ مع مؤسسي المنظمة ومع كثير من الأطراف المؤسسية الهامة.

185. - سوف يكون البرنامج 3A: زيادة الموارد والاستثمار، في المقام الأول بمثابة رأس الحربة للجهود المؤسسية الرامية إلى حشد الموارد من أجل الزراعة والتنمية الريفية، والتوجه نحو الجهات المتبرعة التقليدية وغير التقليدية بغرض تدعيم البرامج والمشروعات التي تنفذها البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ذاتها، إلى جانب تلك التي تقوم المنظمة بتنفيذها. وفي 2009-2008 سيتواصل الحوار مع الجهات المتبرعة الراغبة في ذلك بغرض توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية بما يؤدي إلى تعزيز الروابط مع البرامج العالمية. وطبقاً لتوصيات فريق المنظمة رفيع المستوى المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية سيتم زيادة الدعم المقدم إلى البرامج القطرية والإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي. وفي هذا، وكطلب لجنة الأمن الغذائي، ستولى أولوية لاندماجها المنهجي مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطرية الرامية لتخفيض الفقر.

186. سيظل العنصر الرئيسي للبرنامج 3A هو تقديم المشورة المستقلة والتحليل للبلدان أثناء حوارها مع مؤسسات التمويل الدولية، وتقديم المساعدة عند صياغة الاستثمارات في الزراعة، عن طريق مركز الاستثمار، والتي قد تكون في حدود 6 ملايين دولار أمريكي خلال الفترة المالية. ويوضح بند الميزانية الزيادة المتوقعة في الدخل من البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى في 2009-2008.

187. - يتناول البرنامج 3B سياسات تنمية الأغذية والزراعة في البلدان وذلك بطريقتين رئيسيتين هما: عنصر تحليلي قوى يركز على إبراز أسباب الفقر وانعدام الأمن الغذائي في ظروف اجتماعية واقتصادية سريعة التغير، بما في ذلك أحوال الجوع المزمن، وحالات الطوارئ، وأحوال الأزمان الممتدة، إلى جانب عنصر يتعلق بخدمات الإرشاد المباشرة في مجال السياسات وتنفيذ هذه الخدمات بصفة أساسية عن طريق المكاتب الميدانية. لذلك سيقوم البرنامج بما يلي:

- تدعيم الشبكات وتوسيع الشراكات مع مراكز البحوث، والمؤسسات الأكاديمية، وغيرها من الشركاء؛

- إصدار مطبوعات رائدة رئيسية تشمل نشرة حالة الأغذية والزراعة وتغطي الطاقة الحيوية والأمن الغذائي في 2008، ونشرة حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، والتقارير الرئيسي القادم بعنوان الزراعة في العالم: نحو عام 2050/2030 والذي سينشر في 2009؛
- مواصلة الأنشطة الراسخة الأخرى: نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة وتقديم الخدمات للجنة الأمن الغذائي العالمي.

188. - يقوم البرنامج 3C: التجارة والأسواق، بمتابعة تنفيذ الأولويات التي ظهرت أثناء الدورة السادسة والستين للجنة مشكلات السلع في أبريل/نيسان 2007، وكذلك متابعة تقييم عمل المنظمة بشأن السلع والتجارة الذي تم الانتهاء منه في أوائل 2007. كما سيولى اهتماماً بالحالة الراهنة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة. وسيتم مباشرة العمل من خلال عنصرين رئيسيين: (أ) إجراء تحليل وتوقعات على المدى القصير والمتوسط للتجارة في مجال الزراعة وأسواق السلع، إلى جانب استعراض الاحتمالات القطرية والمالية في مجال العرض والطلب على الأغذية؛ (ب) سياسات التجارة الزراعية بما في ذلك تقديم المساعدات وبناء القدرات من أجل تدعيم المشاركة في مفاوضات التجارة الدولية وتنفيذ ترتيبات التجارة متعددة الأطراف، وتنويع الأسواق المحلية وأسواق التصدير وزيادة قيمتها المضافة. ويتمثل الأثر والإنجازات المتوقعة فيما يلي: إتاحة معلومات أفضل للأعضاء وتمكينهم من وضع استراتيجيات أكثر فعالية في مجال التجارة والتنمية السلعية وتمكينهم من المشاركة الفعالة في اتفاقيات التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد تمكنت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسؤولة عن هذا البرنامج من نقل بعض الموارد للبرنامج H3 (الذي يتناول تبادل المعلومات وبناء القدرات) وكذلك للبرنامج D3 التالي.

189. - يغطي البرنامج 3D: المعلومات والإحصاءات الزراعية، العمل الإحصائي الراسخ للمنظمة. وسيقوم بما يلي:

- مواصلة تشغيل وتحسين نظامي المعلومات الرئيسية اللذين تم تطويرهما في الأونة الخيرة وهما: قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة، وهي قاعدة البيانات المؤسسية المعنية بإدارة وصيانة وتوزيع البيانات الإحصائية الجوهرية، وقاعدة البيانات القطرية، وهي نظام متكامل لجمع الإحصاءات عن الأغذية والزراعة على المستوى القطري، لتحميلها على قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة؛
- تشجيع مشاركة البلدان في برامج التعداد الزراعي العالمي، بما في ذلك النطاق، والتغطية، والمفاهيم، والتعاريف والتصنيفات والمنهجية، والجداول المقترحة؛
- الاستجابة للاحتياجات القطرية من المساعدة التقنية في مجال تخطيط وإدارة الإحصاءات الزراعية وعمليات المسح.

190. - سيواصل البرنامج 3E: التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر، الاهتمام بتنسيق وتخطيط وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بيوم الغذاء العالمي، وتليفود وسفراء النوايا الحسنة للمنظمة. وطبقاً للتوصيات المتعلقة بتقييم برنامج تليفود، فسوف يتم إدماج ذلك إدماجاً تاماً مع نشاط التوعية المؤسسية والمعلومات العامة (البرنامج 3J). كما يشمل البرنامج 3E أمانة التحالف الدولي ضد الجوع التي تسعى لتحقيق التنسيق بين أعضاء التحالف، وحشد موارد جديدة، طبقاً لما أوصى به المجلس. وهناك بنود أخرى في الميزانية تغطي العمل المتعلق بالحق في الحصول على الغذاء، ومكاتب الاتصال، (خارج منظومة الأمم المتحدة) والتنسيق الشامل مع المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص. ويتناول هذا البند مكتب الاتصال الجديد في موسكو على الرغم من أن الوفورات التي تم مواءمتها في نطاق كيانات العناصر الأخرى قد ساهمت في ذلك أيضاً (انظر الملحق 1).

191. - يتولى قيادة البرنامج 3F: المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية، والبرنامج 3G: سبل المعيشة في الريف، ذلك القسم الجديد وهو قسم القضايا الجنسانية، والتكافؤ، والعمالة في المناطق الريفية، مع مدخلات مناسبة أيضاً من إدارة الموارد الطبيعية والبيئية. ويعزى الانخفاض الواضح في المخصصات إلى إعادة توجيه الموارد من شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية وشعبة البحوث والإرشاد بغرض دعم البرامج متعددة الاختصاصات وهي 2K و 3H.

192. فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية والتكافؤ سيقوم البرنامج 3F بما يلي:
- توجيه الجهد الأكبر نحو تعزيز القدرات القطرية بحيث تدخل القضايا الجنسانية في السياسات والبرامج في إطار خطة عمل القضايا الجنسانية والتنمية؛
 - مواصلة تحليل الرابطة بين الزراعة والتكافؤ بين الجنسين، والمساواة الاجتماعية، والأمن الغذائي الأسري، والتنمية الريفية وتخفيف الفقر؛

- تمكين شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية من العمل كنقطة اتصال على مستوى المنظمة بشأن ملازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشعوب الأصلية، وقضايا السكان، لاسيما الهجرة، والحياة الريفية، والعجز؛
- الدعوة إلى عقد اجتماعات داخل الائتلاف العالمي للمرأة والإيدز وتزعم القضايا داخل الشبكة المشتركة بين الوكالات على مستوى الأمم المتحدة بشأن المرأة والتكافؤ بين الجنسين.

193. فيما يتعلق بالعمالة الريفية وسبل المعيشة، سيقوم البرنامج 3G بما يلي بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية:

- التصدي لآثار التغييرات الجوهرية التي تطرأ على النظم الزراعية على المستوى العالمي مثل تنامي سلاسل الأنشطة المضيئة للقيمة المرتبطة بالأنشطة التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، والصعوبات التي يواجهها صغار المزارعين الذين يعملون لحسابهم، ونقص العمالة في بعض الأقاليم؛
- استطلاع المزيد من أشكال العمالة الزراعية المرنة العرضية وتقديم المساعدة لاستئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال؛
- تقديم دعم تكميلي لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية للمجموعات الضعيفة الرئيسية؛
- تمكين شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية من العمل كنقطة إيصال في مجال الدعم المؤسسي لمنظمات المنتجين، والعمليات التشاركية، والتنمية الريفية.

194. بموجب البرنامج 3H: تبادل المعارف وبناء القدرات، ستكون شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات هي نقطة الاتصال الشاملة من أجل تعزيز دور المنظمة كمنظمة معارف كما ستواصل تطوير المركز العالمي للمعلومات الزراعية والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة. وتعكس زيادة المخصصات ما يبولى من اهتمام لهذا المجال من مجالات الأولوية من جانب شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات بصفتها نقطة اتصال ومن وحدات أخرى، إلى جانب ما تتلقاه من دعم من الموارد المركزية المحفزة. وكما سبق إيضاحه بإسهاب تحت القسم ثانياً-باء أعلاه، سيقوم البرنامج بما يلي:

- سيقوم في المرحلة الأولى بإنشاء استراتيجية لإدارة المعارف بالمنظمة؛
- تقديم الدعم لطائفة من شبكات تبادل المعارف وخدمات أخرى، إلى جانب وضع المعايير اللازمة؛
- النهوض بالبرنامج بما يمكنه من سد الفجوة الرقمية، وتطوير مجتمع خبراء الزراعة الإلكترونية، وزيادة الموارد عن طريق الشراكات بين الوكالات التي تم إنشاؤها من قبيل أعمال متابعة القمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات؛
- تسهيل تحقيق أثر أنشطة بناء القدرات في جميع البرامج التقنية بالمنظمة.

195. - سيقوم البرنامج 3I: نظم تكنولوجيا المعلومات الذي تنفذه شعبة تكنولوجيا المعلومات، بتغطية نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بغرض تدعيم برامج المنظمة والعمليات الإدارية. وهذا يشمل ليس فقط تطوير النظم وإبلاغ البيانات التقليدية بمساعدة من المستفيد وتوجيهاته، ولكن يشمل أيضا الاتصالات الصوتية والمعدات التقنية في قاعة المؤتمر والتي تستخدم لتدعيم الاجتماعات المادية والحقيقية. كما يقوم البرنامج 13 أيضا بتسهيل إدارة أنشطة الوحدات الأخرى في مجال نظم المعلومات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعزى الزيادة في بند الميزانية إلى التمويل الإضافي من أجل تشغيل شبكة المنطقة واسعة النطاق في المكاتب الميدانية، وإدماج الخدمات تحت شعبة نظم تكنولوجيا المعلومات، والتي كانت التكاليف الخاصة بها قد تم إدراجها تحت البرامج التقنية ذات الصلة.

196. - سيقوم البرنامج 3J: الاتصالات والإعلام العام، من خلال شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات بتنسيق نشر الرسائل الصادرة من المنظمة والمتعلقة بالسياسات، والعمل على تحسين الوعي بأهدافها، والعمل على أن تولى السياسات والمبادرات القطرية والدولية اهتماما للقطاع الزراعي والريفي. وتحقيقا لهذه الغاية سيتواصل التعاون مع طائفة كبيرة من وسائل الإعلام. كما سيقوم البرنامج 3J أيضا بالإشراف على أنشطة النشر التي تقوم بها المنظمة، مثل تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتقديم الدعم التقني لتلك الأنشطة. وقد أمكن تحقيق وفورات في بند الميزانية المتعلقة بهذا المجال.

الباب الرابع: اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج

الباب الرابع: اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج				
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
البرنامج	اسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
4A	التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة	13,912	(112)	13,800
4B	تنسيق الخدمات اللامركزية	20,306	(89)	20,217
4C	الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي	86,092	(858)	85,233
4D	إدارة حالات الطوارئ ومابعد الأزمات	15,838	9,936	25,774
4E	برنامج التعاون الفني	103,550	0	103,550
4X	إدارة البرنامج	13,898	(3,063)	10,835
المجموع		253,596	5,813	259,409
ارتفاع التكاليف				24,208
المجموع - بعد إعادة حسابه				283,616

197. يشتمل هذا الباب، بالمفهوم التنظيمي، على قدر كبير من الموارد التي يتصرف فيها برنامج التعاون الفني (مثل شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، وشعبة العمليات الميدانية، وبرنامج التعاون التقني) ومكتب التنسيق واللامركزية وممثلو المنظمة القطريون (المكاتب القطرية) إلى جانب بضع وحدات أخرى (مثل التعاون في الأمم المتحدة، ومكاتب الاتصال مع منظومة الأمم المتحدة).

198. - البرنامج 4A: التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة، تؤدي عملية تفاعل منظمة الأغذية والزراعة مع هيئات أخرى في الأمم المتحدة تتصدى أيضا لبعض جوانب التعاون مع الحكومات، لضمان مواءمة عمل المنظمة مع مبادرات منظومة الأمم المتحدة. وعلى المستوى المؤسسي، سيقوم البرنامج بتنسيق وتسهيل المشاركة في الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك القيام، بالتعاون مع المكاتب والإدارات الأخرى، بتعميم وتطبيق السياسات المتفق عليها على نطاق المنظومة وصياغة مواقف استراتيجية ذات صلة. وسيغطي البرنامج 4A أيضا المشاركة المتزايدة من جانب ممثلي المنظمة القطريين في أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة، بما في ذلك البرامج والمبادرات المشتركة. وقد اكتسب هذا الأمر أهمية أثناء المناقشات المتعلقة بالإصلاحات في الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتنفيذ استراتيجية "توحيد أداء" الأنشطة النموذجية.

199. - البرنامج 4B: سوف يستمر تنسيق الخدمات اللامركزية، في الاضطلاع بما يلي: (أ) ضمان قيام مكتب تنسيق الأنشطة اللامركزية بدور التنسيق الشامل والدور الإرشادي في مجال صياغة وتنفيذ سياسات المنظمة المتعلقة باللامركزية والإشراف المركزي، وتقديم الدعم للعمليات والإدارة بما في ذلك تقديم التدريب للمكاتب الميدانية؛ (ب) أنشطة المكاتب القطرية الداعمة لإدارة المعارف وإقامة الشبكات والدعوة. وسيقوم البرنامج 4B بمتابعة تنفيذ ما يتم إدخاله من إصلاحات على المكاتب الميدانية، بما في ذلك إنشاء مكاتب إقليمية فرعية جديدة مع وضع نماذج التشغيل الجديدة التي تحدد المسؤوليات والعلاقات بين المستويات المختلفة في الهيكل التنظيمي.

200. في نطاق البرنامج 4C: الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي، سيواصل الكيان الأكبر احتضان المدخلات الحرجة لممثلي المنظمة القطريين في مجال المساعدة الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية القطرية والمتطلبات اللازمة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل. لذلك ستأتي استجابة المنظمة للأولويات القطرية عن طريق: المكاتب القطرية المخولة بذلك؛ والأفرقة المتعددة التخصصات في المكاتب الإقليمية الفرعية التي يوجد لديها قدر كبير نسبيا من الموارد بخلاف الموظفين. وسيتم عن كثب مراقبة ترابط وتصميم وتمويل برامج التعاون التقني. كما سيقوم البرنامج 4C بتجميع وتحليل المعلومات على المستويين القطري والإقليمي لتسهيل العمل المترابط. ويوجه المستوى الأدنى من البند أساسا لتخصيص توزيع موارد المكاتب القطرية بطريقة أكثر دقة للبرامج الفنية.

201. في مجال التصدي لحالات الطوارئ والتدخلات الإدارية اللاحقة للأزمات، سيولى البرنامج 4D الاهتمام اللازم لحماية واستعادة سبل معيشة المزارعين والرعاة والصيادين. كما سيقدم المساعدة فيما يتعلق بالتأهب للأزمات وتدابير التخفيف من وطأتها، وضمان التنسيق داخل المنظمة في هذا المجال. أما ما يبدو من وجود زيادة جوهرية كبيرة في نطاق البرنامج 4D فنعزى إلى الزيادة المتوقعة في الدخل والتي توجه إلى دعم عمليات الطوارئ. وفي ظل إطار منظومة الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الطوارئ وبالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (ولاسيما برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية)، والمنظمات غير الحكومية، سيركز البرنامج على ما يلي:

- تنسيق الوضع وتحليل الاستجابة (تقييمات الاحتياجات) ومراقبة الأمن الغذائي،
- صياغة استراتيجيات وبرامج الإنعاش اللاحقة للأزمات،
- مساعدة الحكومات على تعظيم أثر الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية،
- تقديم المساعدة عند انتشار آفات وأمراض المحاصيل والثروة الحيوانية العابرة للحدود وعمليات الإنعاش اللاحقة للأزمات وبرامج إعادة التأهيل.

202. - يختص البرنامج 4E، ببند برنامج التعاون التقني، حيث تم استبقاء نفس مستواه بالأرقام الحقيقية. وسيتم في نطاق البرنامج متابعة التغييرات الواسعة في مجال السياسات والإطار التشغيلي لبرنامج التعاون التقني الذي وافق عليه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. ومن المتوقع أن تستمر المساعدات التي تقدم في حالات الطوارئ في نطاق برنامج التعاون التقني طبقاً للسقف الإشاري الذي حددته الأجهزة الرئاسية بنسبة 15 في المائة. ومن المتوقع زيادة استخدام مرفق برنامج التعاون التقني، بما في ذلك صياغة أطر الخطط القطرية المتوسطة الأجل التي ستندمج فيها أولويات برنامج التعاون التقني. وسيواصل برنامج التعاون التقني القيام بدور حفاز في إضفاء "الطابع المحلي" على المنافع العامة العالمية للمنظمة بما يتماشى مع معايير برنامج التعاون التقني، كما سيتم ربط جميع المشروعات بكيان برامجي واحد على الأقل. ويرد في الملحق 1 مزيد من التفاصيل بشأن برنامج التعاون التقني.

الباب الخامس: خدمات الإدارة والإشراف

الباب الخامس: خدمات الإدارة والإشراف				
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
البرنامج	اسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
5A	الإشراف	11,260	1,839	13,099
5B	خدمات البرنامج والميزانية	7,013	50	7,063
5C	الخدمات المالية	17,880	(2,894)	14,986
5D	إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين	16,812	(627)	16,185
5E	التوريدات	8,901	(388)	8,513
5F	إدارة مباني المقر	33,454	2,157	35,611
5G	الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم	7,882	(97)	7,785
5H	الخدمات المشتركة	19,641	2,821	22,462
5X	إدارة البرنامج	7,865	1,121	8,986
	المجموع	130,708	3,983	134,690
	ارتفاع التكاليف			18,280
	المجموع - بعد إعادة حسابه			152,970

203. يشتمل هذا الباب على طائفة من خدمات دعم الإدارة والإشراف وهي: الإشراف، وخدمات البرنامج/الميزانية، والخدمات المالية، وإدارة الموارد البشرية، والتوريدات، وإدارة مباني المقر، والاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم، والخدمات المشتركة. وسيكون من بين التوجهات الرئيسية للفترة المالية 2009-2008: توحيد نظام إدارة الموارد البشرية الذي بدأ العمل به بالفعل وتنفيذ نموذج إدارة الموارد البشرية بغرض تحسين الجودة الشاملة والكفاءة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية مع تحقيق وفورات في التكلفة في ذات الوقت، وتشغيل مركز الخدمات المشتركة في شكله الجديد، واستمرار العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، توطئة لتنفيذها في 2010.

204. كما ورد في القسم الثاني باء، يشمل برنامج العمل والميزانية الكامل الحالي للفترة 2009-2008 مبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي يستخدم كتمويل مركزي حفاز في نطاق البرنامج 5B، ويتاح لكافة المجموعات التي تباشر الأنشطة المتعددة الاختصاصات أولوية متقدمة على أساس "تنافسي" أي تخضع لمزايا الطلبات الواردة من هذه المجموعات، ويستكمل بمبلغ إضافي قدره 1.6 مليون دولار أمريكي للعمل الحفاز في مجال إدارة المعارف، وبناء القدرات، وتغير المناخ والطاقة الحيوية.

205. يمكن تفسير التغييرات الرئيسية الأخرى التي طرأت على توزيع الموارد على النحو التالي: بالنسبة للبرنامج 5A تُعزى الزيادة إلى زيادة مخصصات المراجعة الداخلية (بما في ذلك لجنة المراجعة)، وبرنامج

المراجعة المحلية، والتقييم المستقل. وبالنسبة للبرنامج 5C يُعزى الانخفاض إلى انتقال التجهيز الروتيني للمعاملات إلى مركز الخدمات المشتركة في بودابست، ونقل الموظفين إلى وحدة التنسيق الجديدة في مركز الخدمات المشتركة بالمقر الرئيسي في نطاق البرنامج 5H، وبالنسبة للبرنامج 5D يُعزى الانخفاض إلى انتقال الموارد إلى البرنامج 5H، بما في ذلك العمل المرتبط بمزايا وحدة كشوف المرتبات التي تم إدماجها مع مركز الخدمات المشتركة، وبالنسبة للبرنامج 5E يُعزى النقص إلى انتقال عمليات التجهيز الروتيني للمعاملات إلى وحدات مركز الخدمات المشتركة، وبالنسبة للبرنامج 5F ترتبط الزيادة بالهياكل الميدانية الموسعة (مثل ارتباطها بإدارة البنى الأساسية والمرافق هناك) وأخيراً وبالنسبة للبرنامج 5H تعكس الزيادة موضوع إنشاء مركز الخدمات المشتركة في شكله الجديد وما ينتظر من إعادة توزيع تكاليف الموظفين الذين ألغيت وظائفهم من جراء ذلك (أنظر القسم الثالث - باء أدناه).

الباب الثامن: الإنفاق الرأسمالي

الباب الثامن: الإنفاق الرأسمالي				
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
البرنامج	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
8A	الإنفاق الرأسمالي	13,575	4,835	18,410
	المجموع	13,575	4,835	18,410
	ارتفاع التكاليف			528
	المجموع - بعد إعادة حسابه			18,938

206. ورد وصف كامل للمقترحات الواردة تحت هذا الباب في القسم الثالث من الملحق 1.

الباب التاسع: الإنفاق الأمني

الباب التاسع: الإنفاق الأمني				
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
البرنامج	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
9A	أمن المقر	7,989	81	8,071
9B	الأمن الميداني	12,455	(82)	12,373
	المجموع	20,444	(0)	20,444
	ارتفاع التكاليف			1,658
	المجموع - بعد إعادة حسابه			22,102

207. يقدم الباب التاسع تغطية شاملة للتكاليف المتعلقة بالموظفين وغير الموظفين والتي تتصل اتصالاً مباشراً بأمن وسلامة موظفي المنظمة وأصولها في نطاق مرفق الإنفاق الأمني الذي تم إنشائه بموجب قرار المؤتمر 2005/5. وتتناول البرامج الفرعية البعد الأمني في كل من المقر الرئيسي والهيكل الميداني.

القسم الثالث- القضايا المالية والقضايا الرئيسية المتصلة بالميزانية

ألف - مقدمة

208. استرعت المنظمة انتباه الأعضاء بانتظام إلى خطورة العجز في الحساب العام للمنظمة، وحالة التدفقات النقدية، والتكاليف الممولة جزئياً والالتزامات التي لا يوجد لها تمويل، وذلك بغرض العمل على تحسين الوضع.

209. أعرب المجلس في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، عن قلقه الشديد إزاء وضع المنظمة المالي الذي يزداد سوءاً، والمبالغ الكبيرة من التكاليف غير الممولة، والالتزامات غير الممولة وغير المسجلة وتزايد عجز الحساب العام. كما لاحظ المجلس أن تدهور حالة التدفقات النقدية، نتيجة لتأخر الأعضاء في سداد الاشتراكات المقررة بصفة خاصة، بلغ مرحلة حرجة لأن جميع الاحتياطات قد استنفدت، مما اضطر المنظمة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لفترات أطول مما كان يحدث في الماضي حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها. وقد وافق المجلس على طلب لجنة المالية بأن تقدم الأمانة اقتراحاً مالياً مناسباً للفترة 2008-2009 يهدف إلى استرداد سلامة المنظمة المالية واسترداد الاستدامة طويلة الأجل للمنظمة.

210. وقد اعترف المجلس في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة بأن موجز برنامج العمل والميزانية كان يهدف في المقام الأول إلى الاستجابة إلى توقعاته الخاصة بوضع "خطة مالية شاملة"، تتضمن تدابير تسترد المنظمة من خلالها عافيتها المالية. ولذا، يتناول هذا القسم الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل خلال الفترة المالية المقبلة وخصوصاً في ضوء تصاعد تكاليف الوحدة من المدخلات من ناحية، والمتطلبات اللازمة لمعالجة السلامة المالية للمنظمة، وحالة السيولة والاحتياطات من ناحية أخرى.

211. وتتناول الفقرات التالية معالجة تفصيلية وكمية للقضايا المالية التي تواجه المنظمة في الفترة 2008-2009 تحت موضوعين محددتين:

212. - المتطلبات الإضافية لتنفيذ برنامج العمل للفترة 2008-2009 على مستوى "ميزانية الإدامة":

- يتضمن ذلك في المقام الأول المتطلبات التي تتجاوز مستوى الميزانية الاسمية الحالية للمحافظة على القوة الشرائية في المستوى الذي كانت عليه في 2006-2007، أي تعويض الزيادات المتوقعة في التكاليف. وتقدر الزيادات الإضافية للفترة 2008-2009 بمبلغ 101,4 مليون دولار أمريكي؛
- ويتضمن الجانب الثاني المتطلبات الإضافية للميزانية التي نشأت في الفترة 2006-2007 وتم إبلاغ الأعضاء بها أو أيدها الأعضاء لتنفيذها في الفترة 2008-2009 بدون تمويل مقابل، وتقدر بمبلغ 18,7 مليون دولار أمريكي. وقد تم تخفيض هذه التقديرات من 23,9 مليون دولار أمريكي في موجز برنامج العمل والميزانية في ضوء الاقتراح الخاص بتنفيذ اعتماد اللغة الروسية لغة على مراحل وتغطية مدفوعات نهاية الخدمة التي تدفع لمرة واحدة للموظفين نتيجة في إطار تنفيذ مركز الخدمات المشتركة.

213. واتفق المجلس على أن "المقترحات الخاصة بميزانية الإدامة في موجز برنامج العمل والميزانية تشكل أساساً للتوسع في بلورتها في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية. وطلب المجلس مزيداً من المبررات التفصيلية، في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية، لتقديرات الزيادة في التكاليف وللمتطلبات التي تؤدي إلى تكاليف إضافية لتغطية المقترحات الخاصة بالإنفاق الرأسمالي المدرجة في ميزانية الإدامة وترد التوضيحات ذات الصلة في هذا القسم.

214. - المتطلبات المرتبطة بمعالجة السلامة المالية، وحالة السيولة والخدمات: هذه المتطلبات متكررة أو لمرة واحدة لكي يمكن معالجة تثبيت العجز في الحساب العام عن طريق معالجة الالتزامات التي لا يوجد لها تمويل وتوسيع شبكات الأمان (الاحتياطات) لكي يمكن تجنب حدوث عجز في السيولة.

215. وقد وافق المجلس على الإجراء اللازم اتخاذه لاسترداد السلامة المالية للمنظمة، إلا أن الفترة الزمنية وآليات معالجة هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البحث. وكان هناك انطباع عام بأن مقترحات تمويل الاحتياطات والالتزامات الطويلة الأجل تستحق بالتالي إعادة نظر في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية من أجل التوصل إلى نهج مرحلي بقدر أكبر.

216. وفيما يتعلق بعجز السيولة الذي تواجهه المنظمة، أقر المجلس في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة بأن حالة السيولة في الحساب العام للمنظمة حرجة ولا يمكن تحسينها إلا من خلال تسديد جميع الدول الأعضاء

لاشتركااتها المقررة في مواعيدها. واتفق المجلس من حيث المبدأ على تقديم اقتراح إلى المؤتمر للأخذ بالتدابير الثلاثة التي أوصت بها لجنة المالية¹⁶، (أ) الموافقة على استثناء من تطبيق المادة 5-6 من اللائحة المالية لتمكين الأمانة من قبول اشتراكات بعملة محلية غير قابلة للتحويل، بشروط معينة¹⁷؛ (ب) أن يُطلب من الدول الأعضاء التي عليها متأخرات تفوق مجموع الاشتراكات المستحقة عليها عن السنتين التقويميتين السابقتين، أن تقدم إلى لجنة المالية جدولاً لتسديدها على أقساط كي تستعرضه اللجنة ويوافق عليه المؤتمر بعد ذلك؛ (ج) ووقف العمل فوراً بعملية إعادة حقوق التصويت تلقائياً لجميع الدول الأعضاء في اليوم الأول من افتتاح المؤتمر.

217. تبلغ قيمة سيناريو المستوى الأدنى من التمويل الإضافي المتوقع في موجز برنامج العمل والميزانية لاستهلاك تكلفة التغطية الطبية بعد الخدمة والالتزامات الخاصة بمدفوعات نهاية الخدمة 39.7 مليون دولار أمريكي، بينما تبلغ قيمة تجديد موارد الاحتياطيات 31.2 مليون دولار أمريكي، وبذلك يبلغ إجمالي التمويل الإضافي اللازم 70.9 مليون دولار أمريكي.

218. وقد قامت الأمانة بإعادة تقييم الحد الأدنى للمخصصات الإضافية للفترة 2008-2009 تحت هذا العنوان، في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية، بغرض اقتراح نهج مرحلي بدرجة أكبر، وبالتالي تتراوح المخصصات الإضافية الآن بين 37,3 مليون دولار أمريكي كحد أدنى ونفس المستوى المرغوب وهو 133,8 مليون دولار أمريكي.

باء – المتطلبات المالية التراكمية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الفترة 2008-2009

219. يتضمن هذا القسم حساب الاحتياجات اللازمة لتمويل برنامج العمل بالكامل، بموجب ميزانية إدامة. وقد تم تعريف ميزانية الإدامة بأنها مستوى الميزانية الذي يحافظ على القوة الشرائية عن طريق تحديث تكلفة الوحدة من خلال تقدير الزيادات في التكاليف. وهي توفر أيضاً الموارد اللازمة لتغطية المتطلبات التراكمية التي أبلغت للأعضاء أو التي وافق عليها الأعضاء في الفترة 2006-2007 لتنفيذها في الفترة 2008-2009 (أي الميزانيات الرأسمالية، والتكاليف الانتقالية التي تدفع لمرة واحدة، وإدخال اللغة الروسية كلغة من لغات المنظمة).

الزيادات المتوقعة في التكاليف

المنهجية والسياق

220. المنهجية التي اتبعت في حساب الزيادات في التكاليف في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية 2008-2009 تسير على النهج الذي سبق أن وافقت عليه لجنة المالية، والمجلس والمؤتمر العام. وقد حُسبت تقديرات الزيادة في التكاليف استناداً إلى التعديلات الفعلية في التكاليف خلال الفترة المالية الجارية والتكاليف المتوقعة خلال الفترة المالية القادمة، وسيتم تحديث البيانات قبل وضع برنامج العمل والميزانية في شكله النهائي لكي تدل على أحدث اتجاهات التكلفة والتوقعات. وتنقسم التعديلات المالية الخاصة بفترة السنتين إلى عنصرين هما الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين القادمتين والتضخم.

221. وتعكس الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين القادمتين التأثير المالي التراكمي في الفترة المالية 2008-2009 المترتب على التعديلات التي أدخلت على التكاليف خلال الفترة المالية 2006-2007. وهكذا، فإن الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين تعكس بطريقة موضوعية التأثير المالي للتطورات التي تكون قد وقعت بالفعل قبل تنفيذ ميزانية 2008-2009. وبالتالي، فإن الآثار المالية هي، في الأساس، مسألة وقائع ورياضيات وليست تخمينات أو تخطيط لمدى بعيد.

222. ويمثل التضخم تأثير التعديلات التي يُتوقع أن تتم في مراحل مختلفة خلال الفترة المالية القادمة على التكاليف في الفترة 2008-2009. وبغية ضمان الإدارة المالية الحسنة والشفافية، تُستخدم توقعات مستقلة يمكن التحقق منها مستمدة من وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست والبيانات التي تنشرها لأجهزة المرجعية، مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية. وقد روعي تطبيق طريقة متحفظة في تقدير التضخم في الفترة 2008-2009، وتلخص الفقرات التالية الافتراضات التي يقوم عليها التخطيط.

¹⁶ الفقرات 54 إلى 57 من الوثيقة CL 132/14 والوثيقة FC 118/13.

¹⁷ الفقرتان 12 و 19 من الوثيقة FC 110/17.

223. وقد أخذ المجلس علماء، في سياق بحث مفهوم ميزانية الإدامة، بالتقديرات الكبيرة للزيادات في التكاليف وبأن الأرقام العالية المسجلة هي في قسم كبير منها نتيجة تأثير الزيادات التي حدثت أو التي من المتوقع أن تحدث في تكاليف الموظفين على امتداد الفترة المالية الراهنة 2006-2007. وأبدى المجلس ارتياحه لقيام لجنة المالية، كالعادة، بإخضاع تقديرات الزيادات في التكاليف لاستعراض معمق، إلا أنه اتفق مع اللجنة في الرأي حول ضرورة إعطاء مزيد من المبررات المفصلة في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية. وفيما يلي عرض للتفسيرات التفصيلية والافتراضات التي تستند إليها التقديرات.

عرض عام لزيادة التكاليف

224. تقدر المتطلبات التراكمية اللازمة لتغطية الزيادة في التكاليف للمحافظة على القوة الشرائية على ما كانت عليه في الفترة 2006 2007 بمبلغ 101.4 مليون دولار أمريكي (كدخل صافٍ) في الفترة المالية 2008-2009، وهي أعلى بكثير مما كانت عليه في الفترات المالية السابقة، كما يتضح من الجدول التالي.

الجدول 4: التسلسل الزمني للزيادات في التكاليف (بملايين الدولارات الأمريكية)*

الفترة المالية	إجمالي الميزانية المعتمدة	من بينها إجمالي الزيادة في التكاليف	النسبة المئوية من الميزانية بعد خصم CI
2007-2006	765,7	44.6	6.2%
2005-2004	749.1	33.0	4.6%
2003-2002	651.8	47.7	7.9%
+0120-2000	650.0	31.3	5.1%

* فيما يلي مصادر هذه البيانات: للفترة 2007-2006، الحاشية 29 من الوثيقة C/2005/3؛ وللفترة 2005-2004، محسوبة من جدول برنامج العمل والميزانية المعدل في الفقرة 10 (JM04.1/2 - FC 107/14 - PC91/3)؛ وللفترة 2003-2002، مستمدة من جداول الفقرتين 162 و197 من الوثيقة C/2001/3؛ وللفترة 2001-2000، من الجدول في الفقرة 141 بالوثيقة C/99/3.

225. ولتسهيل الإلمام الواسع بأسباب المستوى غير العادي للزيادة في التكاليف في الفترة 2008-2009، يلخص الجدول 5 هذه الزيادات بحسب المدخلات. ومبلغ الزيادات المقدرة في التكاليف الذي يصل إلى 101.4 مليون دولار أمريكي يعادل زيادة التكاليف بنسبة 12.9 في المائة من صافي الميزانية خلال فترة السنتين (أي أنه يعادل زيادة سنوية بنسبة 8.4 في المائة). وتمثل خدمات الموظفين الجانب الأكبر من مجموع الزيادة في التكاليف (92.4 مليون دولار أمريكي أو نسبة 89 في المائة) بينما من المتوقع أن تكون الزيادة في تكاليف السلع والخدمات بنسبة 3.6 في المائة خلال فترة السنتين (أو بنسبة 2.4 في المائة سنوياً). وتشير التقديرات في الواقع إلى أن الزيادة في تكاليف خدمات الموظفين ستكون بنسبة 15.8 في المائة خلال فترة السنتين (أو بنسبة 10.2 في المائة سنوياً).

الجدول 5: ملخص الزيادة في التكاليف بمقتضى ميزانية إدامة للفترة 2008-2009 (بملايين الدولارات الأمريكية مع مراعاة معدل معامل انقضاء الوقت)

مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008 بتكاليف الفترة 2007-2006 *	الزيادات في التكاليف للفترة 2009-2008	النسبة المئوية للزيادة في التكاليف	النسبة المئوية من مجموع الزيادة في التكاليف بحسب كل عنصر تكلفة
خدمات الموظفين	92.4	15.8%	89%
السلع والخدمات	11.6	3.6%	11%
برنامج العمل	104.0	11.4%	100%
ناقصا الإيرادات	(2.6)	2.0%	
الميزانية الصافية والاحتياجات الإضافية	101.4	12.9%	

* يعكس توزيع الميزانية بحسب فئات المدخلات المبين في العمود المعنون مقترحات برامج برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 بتكاليف الفترة 2007-2006، توليفة المدخلات المقترحة لميزانية "الإدامة" للفترة 2008-2009 بتكاليف 2007-2006.

خدمات الموظفين

226. تشمل خدمات الموظفين جميع تكاليفهم، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعالة، والضمان الاجتماعي وغيرها من المستحقات المتعلقة بالموظفين، ومزايا ما بعد نهاية الخدمة لموظفي كل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وترجع ضخامة الزيادات في تكاليف خدمات الموظفين إلى القرارات المتصلة بالنظام المشترك للأمم المتحدة، الذي استعرضته لجنة الخدمة المدنية الدولية ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، والعوامل الخارجية الأخرى مثل أسعار الصرف السائدة في السوق.

الجدول 6: ملخص الزيادة في تكاليف خدمات الموظفين للفترة 2008-2009، مع مراعاة معدل عامل انقضاء الوقت (بملايين الدولارات الأمريكية)

مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2007-2006	مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008	مجموع الزيادات في التكاليف للفترة 2009-2008	مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008	مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009	مقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009
552.7	626.0	73.4	20.4	53.0	خدمات الموظفين
12.4	26.3	13.9	0.0	13.9	المرتبات والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات
17.9	21.3	3.4	0.0	3.4	تكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة
	1.8	1.8			مستحقات أخرى ليعد نهاية الخدمة
					تعديلات عامل انقضاء الوقت
583.0	675.4	92.4	20.4	70.2	مجموع خدمات الموظفين

227. ومن الزيادات الإجمالية في التكاليف ، وهي 92.4 مليون دولار أمريكي، تحت بند¹⁸ خدمات الموظفين التي يتضمن الجدول 6 تلخيصاً لها يرجع مبلغ 20.4 مليون دولار أمريكي إلى التضخم (أي تأثير التعديلات على التكاليف المتوقع أن تحدث اعتباراً من يناير/ كانون الثاني 2008). وكما تم شرحه بمزيد من الإفاضة وكما هو مبين في الجدول التالي، يرجع الجانب الأكبر من الزيادة - 70.2 مليون دولار أمريكي - إلى الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين القادمتين (أي التأثير المالي الإضافي في الفترة 2008 2009 للتعديلات التي أجريت خلال الفترة المالية الجارية فيما يتعلق بتكاليف الموظفين).

228. ويعتبر التأثير المالي للاعتمادات اللازمة للفترة 2008-2009 نتيجة لعاملين هما:

- تختلف تكلفة الموظفين في كل شهر من شهور العمل عن تقديرات الميزانية التي أعدت منذ سنتين ضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007، ولذلك فمن اللازم إجراء تعديل لتصحيح تقديرات الميزانية لبلوغ مستوى التكلفة الفعلي في الفترة 2006-2007؛
- وعند تحديد قيمة التكاليف الزائدة التي ستحدث في وقت ما خلال السنة الأولى أو السنة الثانية من الفترة المالية الحالية (سواء كان مُدرجة أو غير مُدرجة في الميزانية) للفترة 2008-2009، ينبغي توفير نفقات مالية إضافية لأن التكاليف الزائدة ينبغي أن تُطبق على فترة 24 شهراً كاملة في الفترة المالية 2008 2009.

229. ويتضمن الجدول التالي التأثير الإجمالي للاعتمادات اللازمة لتغطية تكاليف الموظفين لفترة السنتين، 2008-2009:

¹⁸ على الرغم من تحديث تقديرات الزيادة في التكاليف منذ إعداد موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، تعتبر الزيادة العامة في التكاليف متوافقة مع ما ورد في موجز برنامج العمل والميزانية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى عمليات النقل التالية: (1) حدوث انخفاض بنحو 0.8 مليون دولار أمريكي في الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين؛ (2) حدوث انخفاض قيمته 1.1 مليون دولار أمريكي تحت بند التضخم نتيجة لانخفاض معدل التضخم في تكاليف الخدمات الطبية، كما هو مبين في الفقرة 242. وقد تمت موازنة التخفيضات السابقة بتخفيض معدلات عامل انقضاء الوقت الذي تترتب عليه زيادة تكاليف الموظفين بمبلغ 1.8 مليون دولار أمريكي (راجع القسم الخاص بعنصر انقضاء الوقت فيما يلي).

الجدول 7: الاعتمادات اللازمة لتغطية تكاليف الموظفين لفترة السنتين، بحسب فئة التكاليف وتاريخ العوامل المسببة الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموع خدمات الموظفين خلال فترة السنتين	تعديلات تكاليف المطبقة على 24 شهراً في 2009-2008	تكاليف البنود التي لم تدرج لها اعتمادات كافية في 2007-2006 للوصول إلى مستويات التكاليف الفعلية للفترة 2007-2006	تكاليف البنود التي لم تدرج لها اعتمادات كافية في 2007-2006 للوصول إلى مستويات التكاليف الفعلية للفترة 2007-2006	أساس البرنامج لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008 بتكاليف الفترة 2007-2006	أولاً	ثانياً	ثالثاً/ أ	رابعاً	خامساً = ثانياً + ثالثاً + رابعاً
					270.9		12.0	13.9	25.9
					60.7		1.6	3.6	5.1
					17.9		2.9	2.3	5.2
					17.3		(1.3)	0.0	(1.4)
					11.5		(0.4)	(0.1)	(0.5)
					19.9		(1.7)	0.2	(1.6)
					398.2		13.1	19.8	32.8
					113.9	13.9	0.6	2.6	17.1
					22.1		2.6	0.4	3.1
					15.5		(0.6)	0.3	(0.3)
					2.9		0.2	0.1	0.3
					154.5	13.9	2.8	3.4	20.1
					552.7	13.9	15.9	23.1	53.0
					12.4	13.5	1.4	(1.1)	13.9
					11.3		1.3	1.0	2.3
					5.8		0.1	1.5	1.5
					0.8		(0.7)	0.3	(0.5)
					30.4	13.5	2.1	1.6	17.2
					583.0	27.4	18.0	24.8	70.2

(أ) باستثناء 1 مليون دولار تكاليف لمرة واحدة

230. أبلغت الأجهزة الرئاسية للمنظمة بأن من الصعب التنبؤ بتكاليف الموظفين على الرغم من نظم تنقيح البيانات المستخدمة في تحليل أطر التكاليف الجارية وتحديد الاتجاهات¹⁹ كميًا، وقد أدى ذلك إلى وجود فروق بين تقديرات الميزانية التي أعدت في منتصف 2005 لإدراجها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2007-2006، وهي الفروق التي ترجع إلى العامل الأول الذي ينبغي تضمينه في الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين القادمتين، كما سبقت الإشارة. وقد سلّمت الأجهزة الرئاسية بأن تكاليف الموظفين في الفترة المالية الحالية كانت مدرجة في الميزانية بأقل من قيمتها بنحو 46 مليون دولار أمريكي نظراً لتضاعف التكاليف الذي حدث في عدة مراحل خلال 2007-2006²⁰. ولا تتمتع المنظمة بالحل المتاح في الأمم المتحدة، على سبيل المثال، حيث يتم تعديل متطلبات تكاليف الموظفين سنوياً على أساس أحدث تنبؤات أمانة الأمم المتحدة عن التضخم وأسعار الصرف، وتعديل الاشتراكات المقررة على الأعضاء على الفور لتوفير مصدر لتمويل الزيادات غير المدرجة بالكامل في الميزانية. والمعالجة المتاحة للمنظمة هي أن تجد حلولاً خاصة لهذه التكاليف غير المدرجة بالكامل في ميزانية الفترة المالية الجارية، وأن تأخذ التأثير المالي لهذه التكاليف في الاعتبار لدى تحديد الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين القادمتين حتى يمكن مراعاتها في الخطط اعتباراً من الفترة المالية 2009-2008.

231. ويتضمن العمودان الثاني والثالث بالجدول السابق التكاليف التقديرية غير المدرجة بالكامل في ميزانية الفترة 2007-2006، وتبلغ 45.4 مليون دولار أمريكي. والعوامل المؤدية إلى هذا التعديل الكبير هي:

¹⁹ انظر الوثيقة FC 113/10، معالجة فروق تكاليف الموظفين.

²⁰ انظر الوثيقة FC 118/2، التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة 2007-2006، الفقرات من 13 إلى 17.

- من اللازم زيادة تكاليف الخدمات الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بمبلغ 13.5 مليون دولار أمريكي زيادةً على المستوى المدرج للفترة 2006-2007، وذلك لتغطية تكاليف الخدمات الحالية الفعلية التي حددتها عملية التقييم الاكتواري الأخيرة في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 (كما سبق إبلاغ لجنة المالية²¹ في سبتمبر/ أيلول 2005). وهذا مبين بالعمود الثاني بالجدول السابق أمام بند التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.
- هناك زيادة لم تُرصد لها اعتمادات كافية في الميزانية نسبتها 12.16 في المائة (13.9 مليون دولار أمريكي) وافق عليها المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، في ضوء نتائج المسح الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية عن المرتبات، وهي النتائج التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2005. وهذه النتائج مبوبة في الجدول السابق أيضاً تحت بند مرتبات فئة الخدمات العامة في العمود الثاني (وقد أثرت أيضاً على الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، وخطة إنهاء الخدمة وبدلات الإعالة التي تُدفع لموظفي الخدمات العامة)؛
- الزيادة في مرتبات موظفي الفئة الفنية بالمقر الرئيسي والمعاشات التقاعدية بما يتجاوز المستويات المدرجة في الميزانية في الفترة المالية 2006-2007، والزيادات في منحة التعليم، وتأثير انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية بالمكاتب اللامركزية، وهي الزيادات التي أدت إلى وجود فروق في تكاليف الموظفين تُقدر بنحو 18 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية الحالية (وهي لا تشمل مليون دولار أمريكي كتكاليف تُدفع لمرة واحدة حدثت في الفترة 2006 2007). وقد أبلغت لجنة المالية بذلك في 2006 و 2007، وهي مبينة بالعمود الثالث بالجدول السابق.

232. يتضمن العمودان الثاني والثالث بالجدول السابق توضيح التأثير الكمي للتكاليف التي لم تُرصد لها اعتمادات كافية والتي تحققت في الفترة 2006-2007. وسوف يكون تأثير تعديلات تكاليف الموظفين التي لم تُرصد لها اعتمادات كافية والتي رُصدت لها اعتمادات في ميزانية 2008-2009 أكبر من ذلك. ويرجع ذلك إلى أن جميع الزيادات في التكاليف التي حدثت في وقت ما خلال الفترة 2006-2007 ينبغي رصد اعتمادات لها للفترة المالية 2008-2009 بأكملها. والتعديلات المطلوبة يوضحها كميّاً العمود الرابع بالجدول السابق، بمبلغ 24.8 مليون دولار أمريكي، وهو متوافق مع المستويات التي كانت متوقعة في برامج العمل والميزانية السابقة²².

233. وباستخدام البيانات الموضحة كميّاً فيما سبق، يوضح الرسم البياني التالي التأثير الإجمالي للعوامل التي تشمل تدبير الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين القادمتين وتضخم تكاليف الموظفين.

234. ويوضح العمودان الأول والثاني بالرسم البياني العناصر المختلفة التي تشكل مستويات تكاليف الموظفين، وهي المستويات التي سيتم بلوغها في الواقع في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2007. وهذا يشمل:

- أولاً، تكاليف الموظفين المدرجة في الميزانية بمعدلات 2006-2007 في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 لدى إعداده منذ سنتين (583.0 مليون دولار أمريكي)؛
- وثانياً، التكاليف الجارية التي لم تُرصد لها اعتمادات وتحققت في الفترة 2006-2007 وهي مبلغ 45.4 مليون دولار أمريكي المشار إليه أعلاه (أي المتطلبات الزائدة للتكاليف الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، والزيادات في مرتبات فئة الخدمات العامة بالمقر الرئيسي، والفروق في تكاليف الموظفين).

235. وبدءاً بميزانية الإدامة في الفترة 2006-2007، يوضح العمود الثالث *التكاليف الفعلية*، ويستقرئ العمودان الرابع والخامس كيفية ظهور مستويات التكاليف الفعلية للموظفين في الفترة المالية 2008 2009:

- في العمود الرابع، تتطلب الزيادات التي وقعت في وقت ما خلال الفترة 2006-2007 مخصصات مالية إضافية للفترة 2008 2009 حتى يمكن تلبيةها لمدة 24 شهراً في الفترة 2008 2009. وتُقدر المتطلبات الإضافية للفترة 2008 2009 بمبلغ 24.8 مليون دولار أمريكي.
- ثانياً، أُضيف تضخم تكاليف الموظفين في الفترة 2008 2009، البالغ 20.4 مليون دولار أمريكي (ترد فيما يلي تفاصيل أخرى عن الافتراضات المطبقة).

²¹ الفقرة 73 من الوثيقة CL 129/4.

²² وعلى سبيل المثال، كان من المتوقع زيادة مرتبات موظفي الفئة الفنية بالمقر الرئيسي في أبريل/ نيسان 2006 وأبريل/ نيسان 2007، وكذلك في ديسمبر/ كانون الثاني 2006 ومارس/ آذار 2007 للمكاتب القطرية مع اقتراح ذلك بتناقض تدريجي في قيمة الدولار الأمريكي مقابل هذه العملات خلال 2006-2007، وهذه التعديلات في المرتبات وفي قيمة العملات ينبغي تدبير اعتمادات لتغطيتها لأربعة وعشرين شهراً في الفترة 2008-2009.

236. وهكذا يوضح العمود الأخير كيفية الوصول إلى المجموع البالغ 673.7 مليون دولار أمريكي بالنسبة لتكاليف الموظفين²³ وهي تشمل: (1) مستوى التكاليف في الفترة 2006-2007، وهو 583.0 مليون دولار أمريكي حسب معدلات الربط التي وُضعت على أساسها الميزانية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 منذ سنتين؛ و (2) الزيادات في تكاليف الموظفين، والتي تتكون من 70.2 مليون دولار أمريكي تحت بند الاعتمادات اللازمة لفترة السنتين القادمتين (وتشمل مبلغ 45.4 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المدرجة في الميزانية التي ستحدث فعلاً في الفترة 2006-2007، ومبلغ 24.8 مليون دولار أمريكي لتطبيق تعديلات التكاليف في الفترة 2006-2007 على فترة السنتين 2008-2009، زائداً مبلغ 20.4 مليون دولار أمريكي للتضخم.

رسم بياني توضيحي لتوزيع زيادة تكاليف الموظفين للفترة 2009-2008



237. وفيما يتعلق بالتضخم، يستند مجموع الزيادة المتوقعة بالنسبة لخدمات الموظفين، وقدرها 20.4 مليون دولار، إلى التقديرات الخاصة بالتضخم في الفترة 2008-2009، وهي التي من المتوقع أن تحدث في 2008 في 2009 في المكونات المختلفة للتكاليف.

²³ باستثناء تسوية عامل انقضاء الوقت بمبلغ 1.8 مليون دولار أمريكي كما ورد في الفقرات من 246 إلى 255.

238. بالنسبة لمرتبات الموظفين والبنود المتصلة بها، استندت التقديرات إلى الافتراضات التالية، وتم تحديثها تماشياً مع أحدث رقم قياسي لأسعار المستهلك الذي حددته وحدة التحريات الاقتصادية والزيادات طبقاً لمؤشرات الأجور الاسمية:

- مكافآت موظفي الخدمات العامة بالمقر الرئيسي والبنود الأخرى المتصلة بها: زيادة بنسبة 2.7 في المائة و 3.0 في المائة على التوالي لسنتي 2008 و 2009، وهي أقل قليلاً من مؤشر الأجور الاسمية الذي حددته وحدة التحريات الاقتصادية لسنة 2008 وهو 2.9 في المائة، ولكنها أعلى قليلاً من النسبة التي توقعتها وحدة التحريات الاقتصادية بالنسبة لسنة 2009 وهي 2.7 في المائة؛
- مرتبات موظفي الفئة الفنية بالمقر الرئيسي ومضاعف تسوية مقر العمل: زيادة بنسبة 2.5 في المائة لسنة 2008 وبنسبة 3.0 في المائة لسنة 2009.
- في المواقع الأخرى: متوسط عوامل مثل الأرقام الإشارية للتضخم، وتوقعات أسعار الصرف وأنماط الزيادات الأخيرة التي طبقت على تكاليف الموظفين، وعلى سبيل المثال، يتراوح التضخم بالنسبة لتكاليف الموظفين الفئتين بين 1 في المائة في السنة (المكتب الإقليمي في أمريكا اللاتينية، ومكتب الاتصال في اليابان، والمكتب الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ) و 5 في المائة في السنة (المكتب الإقليمي والمكتب الإقليمي الفرعي في أوروبا، والمكتب الإقليمي الفرعي في جنوبي أفريقيا)؛ أما تكاليف موظفي فئة الخدمات العامة فتشهد مجالاً أوسع حيث يبلغ الحد الأدنى للزيادة 1 في المائة في السنة (مكتب الاتصال في جنيف ومكتب الاتصال في اليابان) وتصل إلى 20 في المائة في السنة (المكتب الإقليمي في أفريقيا، أكرا)؛ ويبلغ متوسط التضخم بالنسبة للمكاتب القطرية 3 في المائة لموظفي الفئة الفنية في السنة بينما تبلغ نسبة التضخم لموظفي فئة الخدمات العامة 4 في المائة بالعملة المحلية في السنة.

239. وبالنسبة للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية، طبقت زيادة بنسبة 3.0 في المائة كل سنة، مقابل توقعات وحدة التحريات الاقتصادية بالنسبة لمتوسط مؤشر الأجور الاسمية (3.1 في المائة و 3.4 في المائة) ومؤشر أسعار المستهلك (2.5 في المائة و 2.6 في المائة) للولايات المتحدة في 2008 و 2009.

240. ترتفع التكاليف الجارية لخدمات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة سنوياً لأن الموظفين العاملين يقدمون خدماتهم مقابل هذه الامتيازات التي ستدفع لهم في المستقبل. وهي تمثل التكاليف المشروعة لتنفيذ برنامج العمل وهي مشمولة في مخصصات الميزانية تحت بند تكاليف الموظفين والزيادات المتصلة بها. وكما هو مبين في الفقرة 231، فإن اعتماد تكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة المستمدة من أحدث تقييم اكنواري، تترتب عليها زيادة كبيرة مقارنة بالمستوى المدرج بالميزانية في الوقت الحاضر.

241. وفي حالة صندوق مدفوعات نهاية الخدمة، تم تدبير مخصص شامل قيمته 13 مليون دولار أمريكي بينما تبلغ قيمة تكلفة الخدمة الحالية حسب تقديرات الخبراء الاكتواريين 4.2 مليون دولار، وذلك تحسباً للتكاليف المحتملة لحالات إنهاء الخدمة بالتراضي في إطار ميزانية "الإدامة" ومستويات الإنفاق التاريخية. وبالتالي، سيتضمن هذا المبلغ تكاليف إنهاء الخدمة التي تدفع لمرة واحدة نتيجة لتنفيذ مركز الخدمات المشتركة. وبالنسبة للمزايا الأخرى بعد انتهاء الخدمة، وهي خطة التعويضات وخطة مدفوعات نهاية الخدمة لموظفي فئة الخدمات العامة، فقد أخذت في الاعتبار المبالغ المطلقة التي حددها التقييم الذي أجري في 31 ديسمبر/ كانون الثاني 2006، وهو التقييم الذي تترتب عليه تعديلات طفيفة مقارنة بالمخصصات الحالية للفترة 2006 2007.

242. وكان موجز برنامج العمل والميزانية قد افترض أن يكون التضخم في المساهمة في خطة التأمين الطبي الأساسي بنسبة 8 في المائة في السنة. وقد حُققت هذه النسبة إلى 5 في المائة، استناداً إلى أحدث اتجاهات التكلفة الطبية مقارنة بالاشتراكات، وإن بقيت رغم ذلك أعلى من المستوى العام لتضخم أسعار المستهلك.

243. وأخيراً، لم يتم إدخال أي تعديلات توقعاً لحدوث تحركات أخرى في العملات خارج المقر الرئيسي مقابل الدولار الأمريكي في المكاتب اللامركزية، وهذا يعني في الأساس أن أسعار الصرف السارية في السوق في 2006 وأوائل 2007 تعد مؤشراً معقولاً يمكن الاسترشاد به بالنسبة للفترة المالية القادمة. ومع ذلك، فإن اتجاه سعر صرف الدولار الأمريكي إلى الانخفاض في الفترة 2008 2009، كما يدل المؤشر المرجح لمبادلة الدولار أو أسعار مبادلة العملات في المواقع التي تعمل فيها المنظمة، قد يترتب عليه ارتفاع في التكاليف التي تتحملها المنظمة بالدولار الأمريكي في الفترة 2008 2009.

السلع والخدمات

244. تندرج تحت هذا العنوان تكاليف الموارد البشرية الأخرى، والسفر، ونفقات التشغيل العامة، والأثاث، والمعدات، والسيارات، ويبلغ متوسط التضخم التقديري 2.4 في المائة في السنة، وبذلك يكون من المطلوب تدبير 11.6 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين (3.6 في المائة) للمحافظة على القوة الشرائية لهذه المدخلات.

245. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف الموارد البشرية الأخرى، التي تشمل الموارد البشرية من غير الموظفين في شكل خدمات مؤقتة، وخبراء استشاريين، وموظفين يعملون بعقود، سوف ترتفع بنسبة 2.8 في المائة سنوياً بالنسبة للمقر الرئيسي و 3.2 في المائة سنوياً بالنسبة للمواقع الأخرى خارج المقر من جراء معدلات التضخم المتوقعة على أساس بيانات وحدة التحريات الاقتصادية (4.3 في المائة و 4.9 في المائة أثناء فترة السنتين، على التوالي). ويُعد ذلك نتيجة للمتوسط المرجح للزيادة التقديرية في الأجور الاسمية بالنسبة لإيطاليا المطبق على نفقات المقر والمتوسط المرجح للولايات المتحدة بالنسبة للمواقع اللامركزية. وقد ارتفعت هذه الزيادات منذ موجز برنامج العمل والميزانية من 2.3 في المائة إلى 2.9 في المائة بالنسبة لسنة 2008 ومن 2.5 في المائة إلى 2.7 في المائة بالنسبة لسنة 2009 فيما يتعلق بالمقر الرئيسي، ومن 2.8 في المائة إلى 3.1 في المائة فيما يتعلق بالمواقع خارج المقر. أما التكاليف الأخرى، مثل تكاليف السفر، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة 1.7 في المائة سنوياً في المقر وبنسبة 2.5 في المائة بالمواقع اللامركزية.

عامل انقضاء الوقت

246. وقوام هذا الأسلوب هو تخفيض الاعتماد المخصص في الميزانية للتكاليف التقديرية للوظائف المنشأة نظراً لأن بعض هذه الوظائف سيظل شاغراً لفترة ما من الفترة المالية بسبب تحركات الموظفين. وقد طبقت منهجية عامل انقضاء الوقت التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة لتطبيقها على ميزانية 1996-1997، بانتظام على جميع الميزانيات منذ ذلك الحين.

247. وخلال الفترات المالية العديدة السابقة، أدى وضع الميزانيات طبقاً لمعدلات انقضاء الوقت القياسية إلى تحمل تكاليف غير ممول، نظراً للتخفيضات التي أدخلت على الميزانيات بالأرقام الحقيقية. وفي كثير من الحالات، أصبح الفرق في تكاليف الوظائف المشغولة بين حالتها تطبيق عامل انقضاء الوقت وعدم تطبيق عامل انقضاء الوقت يُمول مركزياً، عن طريق عملية إعادة برمجة للموارد من مجالات أخرى لم يكن مخططاً لها، لأن الكثير من الوحدات في المنظمة غير قادرة على "استيعاب" عامل انقضاء الوقت، وبالتالي فهي تتطلب موارد تتجاوز ميزانياتها المعتمدة. وقد يحدث هذا، على سبيل المثال، في البرامج ذات الأولوية العالية التي تتطلب شغل وظائفها بالكامل طوال فترة السنتين (وفي حالة الوظائف الشاغرة، اللجوء فوراً إلى ترتيبات الخدمات الاستشارية المؤقتة)، أو في الوحدات التي لا تشهد تغييراً في موظفيها أثناء فترة السنتين.

248. وفي الظروف الحالية للميزانية حيث يشعر الأعضاء أنفسهم بالقلق إزاء "الوضع الحرج" للمنظمة في عدد من المجالات الرئيسية، فإن منهجية عامل انقضاء الوقت يمكن اعتبارها تقليلاً متعمداً للتكلفة الحقيقية لتنفيذ البرنامج، بما يمثله ذلك من مخاطرة تتمثل في تقديم وعد بأكثر مما يمكن تنفيذه من خلال الموارد المتاحة. ومع ذلك، فإن استيعاد أسلوب عامل انقضاء الوقت يؤدي إلى إضافة 15.6 مليون دولار أمريكي إلى الميزانية في 2008-2009، لتغطية التكلفة الكاملة للإبقاء على جميع الوظائف مشغولة طوال فترة السنتين.

249. وقد أحاط المجلس علماً، في دورته في يونيو/حزيران 2007، بالتوضيح الذي قدمته الأمانة من أن منهجية انقضاء الوقت التي وافق عليها في دورته السابعة بعد المائة سوف يستمر العمل بها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008 2009، مع أنها أدت إلى خلل هيكلي بين الميزانيات المعتمدة وتنفيذ البرامج، وهو أمر يستدعي البحث مجدداً في فترة مالية لاحقة.

250. وطبقاً لهذه المنهجية، حُددت تكلفة عدد من الوظائف الجديدة في ميزانية البرنامج لكن فقط لقسم من الفترة المالية التالية حيث أن الفترة المتوقعة لشغل تلك الوظائف أقل من الفترة المالية الكاملة.

251. وتعتمد المنهجية بالنسبة للوظائف المنشأة على ثلاثة عوامل هي:

- معدل دوران الموظفين، ويقاس بحالات انتهاء الخدمة؛
- الفترات القياسية السابقة على التعيين؛
- والحجم المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، حتى يمكن استبقائها ببدء إجراءات التعيين ومن ثم خفض الفترات السابقة على التعيين.

252. وطبقاً للمنهجية المتبعة، طُبِّق متوسط متحرك لفترة خمس سنوات (أي من 2002 إلى 2006 ضمناً) لحساب معدلات دوران الموظفين. وأدى ذلك إلى معدل دوران نسبته 7.28 في المائة في المتوسط لموظفي الفئة الفنية و 6.24 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة. ومقارنةً بالمتوسط المتحرك على امتداد خمس سنوات المستخدم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2007-2006، ينخفض معدل التغيير في موظفي الفئة الفنية وموظفي الخدمات العامة بنسبة 0.37 في المائة و 0.54 في المائة، على التوالي.

253. تكون فترات التوظيف المعتادة حالياً كما يلي: 42 أسبوعاً للفئة الفنية أو 0.81 سنة؛ و 25 أسبوعاً لفئة الخدمات العامة أو 0.48 سنة.

254. ويستمد مدى حالات انتهاء الخدمة الذي يمكن توقعه من استعراض أسباب انتهاء الخدمة والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

الجدول 8: المدى الذي يمكن فيه توقع إجراءات التوظيف

موظفو الخدمات العامة		الموظفون الفنيون		فئات إنهاء الخدمة
عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين المتوقع	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين المتوقع	
25 أسبوعاً	%21	42 أسبوعاً أو أكثر	%43	عمليات متوقعة لإنهاء الخدمة (مثل التقاعد الإلزامي)
8 أسابيع	%59	12 أسبوعاً	%42	عمليات إنهاء الخدمة المتوقعة ضمن فترة محددة (حالات الاستقالة بعد تقديم الإشعار المطلوب)
0 أسابيع	%20	0 أسابيع	%15	عمليات إنهاء الخدمة غير المتوقعة

255. وقد طُبِّقت هذه النتائج في حساب عامل انقضاء الوقت في الفترة 2009-2008 وهو 2.51 في المائة بالنسبة لتكاليف موظفي الفئة الفنية و 1.65 في المائة بالنسبة لتكاليف موظفي الخدمات العامة. وهذا أقل من النسبتين اللتين طُبِّقتا في الفترة 2007 2006، مما يسفر عن تعديل في زيادة تكاليف خدمات الموظفين قدره 1.8 مليون دولار أمريكي مقارنةً بالفترة 2007 2006، كما هو مبين في الجدول 6 السابق.

المصرفوات الرأسمالية

256. أنشئ مرفق المصرفوات الرأسمالية بموجب قرار المؤتمر 2003/10، وكان تنفيذه للمرة الأولى في الفترة 2007-2006. وقد تم ترحيل الموارد التي لم تُنفق كنفقات لمرة واحدة والتي تبلغ 10.1 ملايين دولار أمريكي من الفترة 2005-2004، وتمويل 4.7 ملايين دولار أمريكي من الاعتمادات التي كانت مدرجة في ميزانية الفترة 2007-2006 تحت الباب الثامن من برنامج العمل والميزانية، وكان القصد من ذلك في الأصل هو ترك رصيد غير منفق يبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي يُرحل إلى الفترة 2009-2008، كما هو مسموح به بموجب المادة 6.11 من اللائحة المالية. وبعد الاستعراض الذي أجرته لجنة المالية، من المتوقع الآن أن تُنفق هذه الموارد بالكامل في الفترة 2007-2006. ويعد التمويل الكافي لمرفق المصرفوات الرأسمالية من الأمور الأساسية إذا كان للمنظمة أن تواصل التنفيذ المنتظم للاستثمارات الرأسمالية التي ناقشتها الأجهزة الرئاسية، في سبيل دعم تبسيط العمليات الإدارية والمالية وتنفيذ اللامركزية.

257. وتشمل المصرفوات الرأسمالية المقترحة للفترة 2009-2008 المشاريع التي بدأت في الفترة 2007-2006، والمشاريع المدرجة في الخطة متوسطة الأجل للفترة 2011-2006، مع تحديث تقديرات الموارد والأطر الزمنية للتنفيذ. فمن اللازم، على وجه الخصوص، إنفاق استثمارات إضافية على النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق لزيادة تبسيط العمليات الإدارية؛ وقد أُضيف مشروع يتصل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تنفيذاً للمقررات التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية في هذا الشأن؛ والإنفاق الرأسمالي على التطبيقات التقنية في المنظمة الذي نُقِل من الفترة 2010 2011، كما أُسُحِدَت مشروع يتناول مشاريع البنية الأساسية للأبنية في إطار تدابير الصحة والسلامة.

258. وإجمالاً، من المطلوب أن تتضمن الميزانية مبلغ 18.4 مليون دولار أمريكي كحد أدنى للفترة المالية 2009-2008، وهذا يقتضي زيادة مبلغ 13.7 مليون دولار أمريكي على الاعتماد المدرج في الميزانية وهو 4.7 مليون دولار أمريكي في الفترة 2007-2006، وبذلك لن يتبقى أي رصيد يمكن ترحيله إلى الفترة 2010-2011. وتتضمن الفقرات التالية بيان المتطلبات المقابلة، بينما يتضمن الملحق 7 التفاصيل الكاملة عن المشاريع الرأسمالية المدرجة بالباب الثامن.

الجدول 9: ملخص المشاريع الرأسمالية (بآلاف الدولار الأمريكية)

المشروعات الرأسمالية المقترحة في 2009-2008	المشروعات الرأسمالية الأخرى أو احتياجات التمويل الإضافية	مجموع المشروعات الرأسمالية للفترة 2009-2008 المتوخاة في وثائق التخطيط	متوقعة في الخطة المتوسطة الأجل 2011-2006 للفترة 2009-2008 (معدلة)	موجلة من 2007-2006	مدرج في برنامج العمل والميزانية المعدل 2007-2006	الوصف
و+د=	هـ	د+ب+ج	ج	ب	أ	
1,150		1,150	1,000	150	0	8AA01- خدمات الاتصالات الهاتفية
3,825		3,825	3,125	700	1,950	8AA02- التطبيقات الإدارية المؤسسية
2,860	2,485	375	280	95	500	8AA03- برامجيات وحدة الخدمة وتراخيص نفاذ العملاء إلى الشبكات
750	325	425	0	425	575	8AA04- تكنولوجيا المعلومات دعماً للاجتماعات
2,150	2,150	0	0	0	9,250	8AA05- نظام إدارة الموارد البشرية نظام إدارة الموارد البشرية
0	0	0	0	0	500	8AA06- مشروع استبدال نظام المحاسبة الميدانية
850	850	0	0	0	800	8AA07- النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق
5,775	5,775	0	0	0	0	8AA08- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
350	350	0	0	0	0	8AA09- نظم البنية الأساسية للمباني
700	700	0	0	0	0	8AA10- التطبيقات الفنية المؤسسية
18,410	12,635	5,775	4,405	1,370	13,575	المجموع

259. وبتخاذ المشاريع التي أخذت في الاعتبار في برنامج العمل والميزانية المنح للفترة 2007-2006 كنقطة بداية، وُجد أن من الضروري أثناء التنفيذ تأجيل بعض الأنشطة، مثل الاستثمار في النظام الجديد للسفر (الوارد تحت البند 8AA02)، وكان من الممكن استكمال التمويل اللازم لمشروع نظام إدارة الموارد البشرية. كذلك كان من الضروري الشروع في الأعمال التحضيرية لنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وإجمالاً، كما يوضح العمود الثالث بالجدول، أعيد توجيهه 1.37 مليون دولار أمريكي من الخطة الرأسمالية الأصلية للفترة 2007-2006 وسيكون هذا المبلغ مطلوباً في الفترة المالية 2009-2008.

260. وقد بلغت متطلبات المصروفات الرأسمالية اللازمة للفترة 2009-2008، طبقاً للخطة متوسطة الأجل للفترة 2011-2006 التي صدرت في منتصف سنة 2004، مبلغ 7.165 مليون دولار أمريكي²⁴. وقد أعيد تقييم هذه المتطلبات وتعديلها لكي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأخرى أو المتطلبات التي تم تخفيضها في ضوء التغييرات التشغيلية أو التكنولوجية التي حدثت منذ ذلك الحين. وعلى وجه الخصوص، سوف يؤجل التحديث الذي كان مقرراً للخدمات الهاتفية (8AA01) وبرمجيات بعض التطبيقات الإدارية إلى الفترة المالية 2011-2010. وبالتالي، تم تخفيض الخطة الأصلية التي كانت موضوعاً للفترة 2009-2008 بالخطة متوسطة الأجل، أي أنها أصبحت أعلى قليلاً من 4.4 مليون دولار أمريكي.

261. والتمويل اللازم للمشاريع في الفترة المالية القادمة، والذي ناقشته الأجهزة الرئاسية في الفترة المالية الحالية، مبين في العمود قبل الأخير بالجدول 9 السابق. ومن بين البنود الرئيسية: تدبير مبلغ 2.15 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف تطوير نظام إدارة الموارد البشرية والتكاليف التالية للتنفيذ؛ وزيادة الاستثمارات اللازمة لبرمجيات جهاز الخدمة الجديد وتراخيص نفاذ العملاء لاستبدال الأنظمة العتيقة، وهناك بند كبير (8AA08) يتصل بتنفيذ نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول سنة 2010، كما سبق أن وافقت الأجهزة الرئاسية، تماشياً مع القرارات المماثلة في عموم منظومة الأمم المتحدة. ومن العناصر الأخرى التي تكمل الصورة تدبير المخصصات اللازمة لما يلي: النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق؛ وتعزيز دعم تكنولوجيا المعلومات للاجتماعات؛ وقواعد السلامة؛ وتطوير التطبيقات العامة.

²⁴ الفقرات 632-645 من الوثيقة CL 127/7.

التكاليف التي تُدفع لمرة واحدة وتكاليف فترة الانتقال

262. تتحدث الفقرات التالية عن التكاليف التي تُدفع لمرة واحدة وتكاليف فترة الانتقال المترتبة على الإصلاح في المنظمة والمتوقعة في الفترة 2008-2009 بموجب ميزانية الإدامة، وهي تشمل التكاليف التقديرية لمرتبات الموظفين الذين سيعاد توزيعهم (3.3 مليون دولار أمريكي). أما التكاليف الأخرى التي تُدفع لمرة واحدة وتكاليف فترة الانتقال اللازمة لاستكمال الإصلاحات التي وافقت عليها بالفعل الأجهزة الرئاسية فمدرجة إما في التكاليف المعيارية للموظفين (حالات إنهاء الخدمة المتوقعة بالتراضي) أو من المتوقع تغطيتها بواسطة الحكومة المضيفة أو مساهمات أخرى من خارج الميزانية.

تنفيذ مركز الخدمات المشتركة

263. يتضمن التنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة عدداً من التكاليف التي تُدفع لمرة واحدة وتكاليف فترة الانتقال. وسوف توفر حكومة المجر أو تغطي التكاليف التالية التي تُدفع لمرة واحدة: المكان المطلوب توفيره للمكتب؛ والتركيبات الفنية؛ والأعمال المدنية؛ وأعمال الأمن والسلامة؛ والتجهيزات اللازمة (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الهاتفية، وأجهزة الحاسوب) والأثاث، بما تبلغ قيمته الإجمالية نحو مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة المجر على المشاركة في تكاليف التسيير السنوية لمركز الخدمات المشتركة، كما ستوفر موارد لكل سنة على امتداد السنوات الثلاث القادمة لتغطية تكاليف نقل الموظفين الدوليين وتدريب الموظفين المحليين، وسوف يتم تعزيز ذلك عن طريق إعارة عدد من الموظفين ذوي الخبرة أو من موظفي مركز الخدمات المشتركة الحاليين في روما.

264. وسوف يتم إعفاء شاغلي 65 وظيفة من فئة الخدمات العامة، الذين ألغيت وظائفهم في إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية بموجب التشكيل المعتمد، من الواجبات التي يقومون بها في مركز الخدمات المشتركة بشكل تدريجي في الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران 2008، وسوف يعاد توزيعهم على وظائف أخرى مدرجة بالميزانية داخل المنظمة أو إعفائهم من الخدمة بشروط متفق عليها. وتقدر تكلفة مرتبات هؤلاء الموظفين، أثناء بقائهم في الخدمة بمركز الخدمات المشتركة بالمقر الرئيسي أو انتظار إعادة توزيعهم، بنحو 3 ملايين دولار أمريكي في 2008. وقد أضيفت هذه التكاليف إلى البرنامج 5H: الخدمات المشتركة، كمتطلبات إضافية في الميزانية في إطار ميزانية الإدامة.

265. تشير التقديرات إلى أن الأمانة قد تعرض لإنهاء خدمة ما يقرب من 20 موظفاً بالتراضي، إما بشكل مباشر على الموظفين الذين ألغيت وظائفهم أو على أي موظف آخر يشغل وظيفة مدرجة بالميزانية ويساعد خروجه على استيعاب أحد موظفي مركز الخدمات المشتركة المقرر إعادة توزيعهم، وتقدر التكلفة الإجمالية لذلك بنحو 1.7 مليون دولار أمريكي. ومدفوعات نهاية الخدمة هذه واردة ضمن تكاليف الموظفين المدرجة بميزانية الفترة 2008-2009.

266. وسوف يتأثر أيضاً عدد من الوظائف في وحدات دعم الإدارة بالمكاتب الإقليمية بتنفيذ الوحدات التابعة لمركز الخدمات المشتركة، ولكن ليس من المتوقع تحمل تكاليف إضافية كبيرة في هذه الحالات.

إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

267. من المتوقع أن يُسفر تنفيذ نموذج الإصلاح اللامركزي في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن بعض التكاليف المتصلة بعملية إعادة توزيع الموظفين، التي تُقدر حالياً بما يقرب من 0.3 مليون دولار أمريكي، وهي مدرجة تحت كيانات إدارة البرنامج بالبابين الثاني والثالث كاحتياجات إضافية في إطار ميزانية الإدامة.

268. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف التي تُدفع لمرة واحدة لإنشاء المكتب الجديد في أمريكا الوسطى والتكاليف المترتبة على احتمال تجديد المكتب في سنتياغو تُقدر بمبلغ 0.2 مليون دولار أمريكي، ستمول بموارد من خارج الميزانية.

التدريب

269. يتطلب العديد من فئات الموظفين المختلفة – وخصوصاً ممثلي المنظمة وبقية الموظفين المقرر إلحاقهم بالأفرقة المتعددة التخصصات على المستوى الإقليمي الفرعي في أفريقيا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية/الكاريبي – عمليات تدريب مكثفة لمرة واحدة، تشمل تنظيم حلقات عمل تتناول تحسين تخطيط البرامج. وقد تم تطوير نماذج التدريب على سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية؛ والاستثمار الزراعي؛ وعلى تطوير تمثيل المنظمة. ومن المتوقع أيضاً تدريب جميع الموظفين الفنيين والموظفين الإداريين القطريين الجدد. وتقدر تكاليف التدريب التي

تُدفع لمرة واحدة خلال فترة السنتين بما يتجاوز 2 مليون دولار أمريكي، سُبذِل من أجلها جهود للحصول على موارد من خارج الميزانية.

إدخال اللغة الروسية كلغة من لغات المنظمة

270. قامت لجنة المالية في مايو/ أيار 2007 كما قام المجلس في يونيو/ حزيران 2007 باستعراض الخدمات الإضافية التي سيكون من المطلوب توفيرها من أجل التنفيذ الكامل للغة الروسية كلغة من لغات المنظمة خلال الفترة 2008-2009²⁵. وفُدرت تكاليف هذه الخدمات الإضافية بنحو 5.2 مليون دولار أمريكي، منها 4.6 مليون دولار أمريكي تمثل التكاليف المتكررة.

271. وقد أعرب أعضاء المجلس في دورته التي عُقدت في يونيو/ حزيران عن قلقهم إزاء الآثار المالية لاعتماد اللغة الروسية وطالبوا بتحديد طرق مناسبة للتمويل، من بينها إنشاء حساب أمانة وتقديم مساهمات طوعية. وكان هناك أيضاً رأي مؤداه أنه ينبغي النظر في إدخال اللغة الروسية على مراحل، كما حدث في حالة اللغة العربية. وفي هذا السياق، تشاورت الأمانة مع البلدان المعنية لكي تحدد معها أولويات إدخال الخدمات باللغة الروسية ولكي تناقش معها إمكانية تقديم مساهمات طوعية، من بينها المساعدات العينية التي تستطيع تقديمها. العون²⁶.

272. وفي الوقت الذي أكدت فيه البلدان المعنية على ضرورة الاعتماد الكامل للغة الروسية، فإنها أبدت استعدادها لتأييد إدخال الخدمات باللغة الروسية في المنظمة على مراحل في ضوء الصعوبات المالية الحالية التي تواجهها المنظمة. وسوف تشمل المرحلة الأولى في الفترة 2008-2009: (1) ترجمة الوثائق الرئيسية الخاصة بدورات المؤتمر والمجلس، والمؤتمرات الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى، ودورات لجان مصائد الأسماك، والغابات، والأمن الغذائي العالمي، وتقاريرها الختامية إلى اللغة الروسية، (2) توفير خدمات الترجمة الفورية للاجتماعات العامة أثناء دورات المؤتمر والمجلس ولجنة رئيسية أخرى أثناء دورة المؤتمر، والمؤتمر الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، ودورات لجان مصائد الأسماك، والغابات، والأمن الغذائي العالمي، (3) ترجمة مطبوعات المنظمة الرئيسية إلى اللغة الروسية، (4) نشر الصفحات الرئيسية التابعة للمنظمة على شبكة الويب باللغة الروسية بمساعدة متخصصين من البلدان المعنية، و (5) وضع قوائم مصطلحات باللغة الروسية بمساعدة متخصصين من البلدان المعنية.

273. ولتلبية تكاليف هذه الخدمات، يتضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 مخصصات تصل إلى ما يقرب 1.7 مليون دولار أمريكي، تمثل جميعها تقريباً تكاليف جارية. وسوف تُبذل جهود للحصول على مساهمات طوعية إضافية يمكن استخدامها، في حالة الحصول عليها، في تغطية تكاليف ترجمة المزيد من المواد إلى اللغة الروسية وتوفير المزيد من خدمات الترجمة الفورية التي تحدد أولوياتها البلدان المعنية. وقبيل نهاية الفترة 2008-2009، سيعاد النظر في المتطلبات الخاصة بتوفير الخدمات باللغة الروسية، وسوف تُعرض التغييرات التي قد يكون من اللازم إدخالها على الأجهزة الرئاسية ذات الصلة لاتخاذ القرار المناسب.

جيم- الاحتياجات اللازمة لمعالجة السلامة المالية ووضع السيولة والاحتياطيات

274. يعتبر تقدير الحالة المالية للمنظمة في نهاية 2006 أساساً مفيداً لبحث الحلول الممكنة للفترة المالية القادمة. لذلك يتضمن الملحق 4 عرضاً شاملاً لعجز الحساب العام وأسباب تدهوره منذ 1998، عندما كانت الاحتياطيات الإجمالية وأرصدة الحساب إيجابية حيث بلغت 27.4 مليون دولار أمريكي، ونهاية 2006، عندما بلغ إجمالي العجز 83.2 مليون دولار أمريكي.

275. يوضح الملحق 4 أن التدهور الذي نشأ خلال هذه الفترة إنما يعزى أساساً إلى استهلاك تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة والمتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة (81.2 مليون دولار أمريكي)؛ وكذلك تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة التي وافق المؤتمر على تمويلها بالزيادة على الاعتمادات الصافية للميزانية في 1998-1999 و 2000-2001 (19 مليون دولار أمريكي)؛ ومدفوعات نهاية الخدمة للموظفين بالزيادة عن المبالغ المحددة طبقاً للتقييم الاكتواري في 2002-2003 و 2004-2005 (12.3 مليون دولار أمريكي)؛ والخسائر التراكمية لفروق النقد الأجنبي المحملة على حساب الاحتياطي الخاص (19.8 مليون دولار

²⁵ الوثيقة CL 132/17، اعتماد اللغة الروسية لغة من لغات المنظمة.

²⁶ الوثيقة CL 133/6، اعتماد اللغة الروسية لغة من لغات المنظمة- طرق التمويل.

أمريكي). كما يوضح الملحق الأثر الناشئ عن استمرار ارتفاع مستوى المساهمات غير المسددة والتي بلغت 110.5 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006، وإن كانت قد زادت كثيراً خلال السنة، وتأثير ذلك على حالة النقدية بالحساب العام مما أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي منذ 2004.

276. طبقاً لما ورد في الملحق 4، استمر العجز في الحساب العام في التدهور بسبب الخصم عليه بمصروفات لا يقابلها تمويل. وفي نهاية 2006، بلغ رصيد حساب رأس المال العامل 0.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بمستوى مصرح به وهو 25.4 مليون دولار أمريكي، نظراً لأنه تم إقراض موارد للحساب العام لمواجهة عجز السيولة. أما حساب الاحتياطي الخاص، الذي نضب أساساً بسبب الخسائر الكبيرة في أسعار الصرف الناشئة عن التأخير في سداد المساهمات، فقد بلغ رصيده 12.1 مليون دولار أمريكي (مقارنة بمستوى مصرح به وهو 5 في المائة من ميزانية العمل، وهو ما يعادل 38.3 مليون دولار أمريكي في 2006-2007).

277. فحصت لجنة المالية في دوراتها²⁷ السابقة مقترحات لتسريع سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها من أجل تحسين وضع الميزانية العمومية للمنظمة ونقص السيولة. وناقشت اللجنة عدة تدابير بديلة يمكن اتباعها لتشجيع الدول الأعضاء على سداد الاشتراكات في موعدها مثل تقديم الحوافز، وفرض العقوبات، إلى جانب التدابير التي سبق اقتراحها في الماضي ولم تعتمد، والخبرة التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة مؤخراً بشأن الاشتراكات. وتتصدى أمانة الأمم المتحدة لهذا الموضوع، حيث قدمت عدة مقترحات مؤخراً إلى الجمعية العامة، مثل تحميل الدول الأعضاء بفوائد على متأخرات الاشتراكات. وتواصل الأمانة إتباع كافة التدابير الممكنة لتسريع سداد الاشتراكات. بيد أنها لا تستطيع أن تصدر حكماً مسبقاً أو تتوقع حدوث تحسن ملحوظ في أنماط سداد الاشتراكات لحين تداول الأعضاء للأمر واتخاذ إجراء بشأنه.

278. أعرب المجلس في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة عن القلق إزاء ارتفاع مستوى المتأخرات المستحقة وحث الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها، ملاحظاً أنه، في 15 يونيو/حزيران 2007، كانت هناك 62 دولة من الدول الأعضاء ما زالت عليها متأخرات مستحقة عن عام 2006 وعن الأعوام السابقة، وأن 27 دولة عليها متأخرات بمبالغ قد تضر بحقوقها في التصويت طبقاً للمادة الثالثة - 4 من الدستور. إضافة إلى ذلك، فإن النقص الخطير في النقدية الذي تواجهه المنظمة يرجع أيضاً إلى النسبة المنخفضة جداً من الاشتراكات الجارية التي تسلمتها المنظمة بالفعل في 2007، والتي أظهرت نقصاً كبيراً مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي والسنتين الماضيتين. واتفق المجلس على توصية المؤتمر بعدة تدابير لسداد الاشتراكات من قبل الدول الأعضاء في حينه في الفقرة 215.

279. ويرد أدناه بيان كمّي بالاحتياجات اللازمة لتثبيت عجز الحساب العام على الأقل عن طريق التصدي للخصوم المتكررة غير الممولة كما تظهر في حسابات المنظمة (خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وحساب صندوق مدفوعات نهاية الخدمة) والبدء في استعادة شبكات الأمان خاصة لتجنب حالات عجز السيولة وذلك عن طريق تجديد موارد الاحتياطيات لمرة واحدة (صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص).

280. وافق المجلس على أنه لا بد للدول الأعضاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الصحة المالية للمنظمة، وإن كان الأمر يقتضي زيادة التمعن في المدة الزمنية اللازمة والطرائق المطلوبة لمعالجة المسألة.

281. استجابة للإحساس العام الذي عبر عنه المجلس ومواده أن الاقتراحات الخاصة بتمويل الاحتياجات والخصوم طويلة الأجل تيرر إعادة النظر في الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية بغية اتباع نهج مرحلي أكثر تدرجاً، على أساس تقدير إضافي تقوم به الأمانة، فقد أعيد النظر في احتياجات التمويل الإضافي الدنيا وهي تبلغ الآن 37.3 مليون دولار أمريكي بدلاً من مستواها البالغ 70.9 مليون دولار أمريكي في وثيقة موجز برنامج العمل والميزانية.

282. لا يتضمن التمويل الإضافي الأدنى المعدل الآن سوى المجالين اللذين حصلت الأمانة بشأنهما بالفعل على توجيهات إيجابية واضحة من المجلس، وذلك على النحو التالي:

- مبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي الهدف منه هو أن ترد إلى حساب الاحتياطي الخاص الأموال المعادلة لتكاليف جزء من الزيادة في مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة العاملين في المقر والتي لم يرصد لها

²⁷ انظر الوثيقة FC 115/8 تدابير لتحسين العجز في النقدية بالمنظمة، وهي تقدم أيضاً بياناً تاريخياً بالوثائق المعروضة على لجنة المالية في هذا الشأن.

مخصص في الميزانية، وذلك وفقاً لما أوصى به المجلس بالفعل في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006²⁸؛

- مبلغ 30.9 مليون دولار أمريكي لمواجهة خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، مما يتفق تماماً مع المبدأ الذي أرساه المجلس في دورة نوفمبر/تشرين الثاني 2005 وهو "التوصية بأن يكون التمويل في الفترات المالية المقبلة عند المستوى المشار إليه في عمليات التقييم الاكتواري الأخيرة".

283. حددت المتطلبات التراكمية المنشودة لمعالجة السلامة المالية للمنظمة وحالة السيولة فيها بمبلغ 133.8 مليون دولار أمريكي وذلك للتعبير مكرراً عن تقدير الأمانة للاحتياجات اللازمة لتحسين السلامة المالية للمنظمة بصورة جوهرية وعلى وجه السرعة. وهكذا فإن المتطلبات المالية الإضافية تتراوح، وفقاً للعرض الموجز في الجدول 10، بين مبلغ 37.3 مليون دولار أمريكي، وهو الحد الأدنى للتمويل الإضافي، و 133.8 مليون دولار أمريكي، وهو كامل التمويل المنشود.

الجدول 10- الاحتياجات الإضافية اللازمة لاستعادة السلامة المالية للمنظمة (بملايين الدولارات الأمريكية، بسعر صرف ميزانية 2007-2006 وهو 1 يورو = 1.19 دولار أمريكي)

عناصر لتحسين السلامة المالية للمنظمة، وحالة السيولة والاحتياطيات	الحد الأدنى من التمويل الإضافي في 2009-2008	التمويل الإضافي المرغوب في 2009-2008
احتياجات التمويل للالتزامات المتعلقة بالموظفين		
تمويل خصوم التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للخدمة السابقة على أقساط خلال عشر فترات مالية	30.9	30.9
تمويل خصوم التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للخدمة السابقة على أقساط خلال ثلاث فترات مالية	0.0	8.8
المجموع الفرعي لاحتياجات التمويل الإضافي للالتزامات المتعلقة بالموظفين	30.9	39.7
احتياجات تجديد الاحتياطيات لمرة واحدة		
صندوق رأس المال العامل (المستوى الحالي المرخص به يبلغ 25.4 مليون دولار)	0.0	49.6
حساب الاحتياطي الخاص (الرصيد في نهاية 2006 بلغ 12.1 مليون دولار)	6.4	44.5
المجموع الفرعي لاحتياجات لمرة واحدة لتكوين الاحتياطيات	6.4	94.1
مجموع المتطلبات الإضافية	37.3	133.8

284. لم يحدث من قبل كما أنه من غير المعتزم تمويل خصوم الخدمات السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من بنود في الميزانية أو برنامج العمل. وكما سبق إيضاحه في الملحق 4، فقد وافق المؤتمر على أن يتم ابتداء من الفترة المالية 2004-2005 تحصيل اشتراكات إضافية منفصلة من الأعضاء من أجل تمويل خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وإن كان ذلك سيكون بمستوى أقل من أن يتيح إمكانية التمويل الكامل لهذه الالتزامات بحلول عام 2027. وكان المجلس قد سلم من قبل بمبدأ توفير التمويل اللازم لإستهلاك الخصوم طبقاً لما جاء في التقييم²⁹ الاكتواري الأخير. أما قيمة الإستهلاك خلال الفترة المالية فتبلغ 45 مليون دولار أمريكي³⁰. والأمر يحتاج إلى زيادة قدرها 30.9 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى المبلغ الموجود وهو 14.1 مليون دولار أمريكي حتى يتوافق التمويل مع قيمة الإستهلاك، وفقاً لتوصية المجلس في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة بأن يكون التمويل من الأعضاء عند المستوى المشار إليه في آخر عمليات تقييم³¹ اكتوارية.

285. سوف يتعين على كل منظمة في منظومة الأمم المتحدة أن تمولّ بنفسها خصومها الخاصة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وليس هناك من حلّ موحد على مستوى الأمم المتحدة ككلّ على اعتبار أنّ حجم الالتزامات ونهج تمويلها يختلف من وكالة إلى أخرى. وقد موّلت عدد ضئيل جداً من منظمات الأمم المتحدة التغطية الطبية بعد انتهاء

²⁸ الفقرة 37 من الوثيقة CL 131/REP.

²⁹ الفقرة 44 من الوثيقة CL 129/REP.

³⁰ في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 بلغت خصوم التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة 173 مليون دولار منها 20 مليون دولار غير ممولة. أما المبلغ الباقي وهو 353.3 مليون دولار من خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالخدمة الطبية بعد انتهاء الخدمة فلم يسجل أو يمول بعد ويلزم إستهلاكه طبقاً لأحدث تقييم اكتواري في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2006.

³¹ وفقاً لما جاء في الوثيقة FC 118/11.

الخدمة، في حين توفر منظمات كثيرة أخرى التمويل على أقساط. أما في حالة المنظمة، فيالنسبة للفترة المالية 2008-2009، سنتظر الأجهزة الرئاسية في المسألة على أساس آخر البيانات الاكتوارية المتاحة.

إستهلاك خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بمدفوعات نهاية الخدمة

286. تتعلق هذه الخصوم بمدفوعات نهاية الخدمة، بما في ذلك العطلات السنوية المتراكمة، ومنحة العودة إلى الوطن، وتعويضات إنهاء الخدمة، وتكاليف السفر للعودة إلى الوطن والتي تنشأ عندما تنتهي خدمة الموظفين بالمنظمة. وقد بلغت خصوم الخدمة السابقة غير المسجلة وغير الممولة 24.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006، ولا ينتظر توفيرها من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل³². لذلك فإن خصوم الخدمة السابقة يلزم معالجتها بنفس طريقة خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

287. يستفاد من مستوى التمويل المنشود أن الأمر يحتاج إلى إدراج بند اشتراكات خاصة بمبلغ 8.8 مليون دولار أمريكي كل فترة مالية، وهو مبلغ يكفي لتوفير التمويل الكامل لخصوم الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة على امتداد ثلاث فترات مالية. ولا توجد في الوقت الحالي آلية للتمويل، وقد عدل سيناريو التمويل الإضافي الأدنى بحيث لا يتصدي لعملية التمويل في الفترة 2008-2009.

288. يمكن أن يكون لما تقدم آثار معاكسة على المركز المالي للمنظمة وعلى تدفقاتها النقدية إذا ظلت مستويات الإنفاق في الفترة المالية أعلى من تقديرات الميزانية ولم يواجه ذلك بتخفيض الأنشطة المقررة أو بتحديد مصدر تمويل منفصل يخصص لتغطية هذه الفئة من تكاليف الموظفين.

صندوق رأس المال العامل

289. تم إبلاغ لجنة المالية من قبل أنها لكي تتمكن من توفير احتياجات التشغيل النقدية في مواجهة التأخير المستمر في سداد اشتراكات الأعضاء، فإنه يلزم زيادة رصيد صندوق رأس المال العامل بمبلغ 49.6 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 75 مليون دولار أمريكي أو نسبة 8.4 في المائة من ميزانية "الإدامة" للفترة 2008-2009، عن طريق اشتراكات يسدها الأعضاء لمرة واحدة. ويعادل مبلغ 75 مليون دولار أمريكي تدفقات نقدية إلى البرنامج العادي لمدة شهرين تقريباً. ويعد تجديد موارد الصندوق وصولاً إلى هذا المستوى في 2008-2009 أمراً مستصوباً للغاية، حيث إن ذلك من شأنه توفير شبكة أمان حقيقية تكفل عدم اللجوء إلى الاقتراض مرة أخرى أو تخفيض مستواه، علماً بأن قيمة الاشتراكات غير المدفوعة تبلغ في المتوسط ما يعادل 4 أشهر من نفقات الميزانية العادية. وقد اقترح موجز برنامج العمل والميزانية تجديد الموارد على امتداد فترتين ماليتين كأساس للحد الأدنى من الاحتياجات التمويلية الإضافية للفترة 2008-2009 (24.8 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية). وقد تم الآن تعديل هذا بحيث يتم الإبقاء على المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل البالغ 25.4 مليون دولار أمريكي للفترة 2008-2009، مما يعني عدم اللجوء إلى تجديد الموارد لمرة واحدة، وبالتالي عدم ترتب أي تأثير لذلك على اشتراكات الدول الأعضاء.

290. تجدر الإشارة إلى أن المجلس، بالتوصيات الثلاث التي وافق على رفعها للمؤتمر بغية تشجيع سداد اشتراكات الدول الأعضاء بمزيد من السرعة، قد اتخذ خطوات ملموسة لتحسين حالة السيولة في الحساب العام. تجدر الإشارة إلى أن المجلس، بالتوصيات الثلاث التي وافق على رفعها للمؤتمر بغية تشجيع سداد اشتراكات الدول الأعضاء بمزيد من السرعة، قد اتخذ خطوات ملموسة لتحسين حالة السيولة في الحساب العام. وما لم يتحسن نمط سداد اشتراكات الأعضاء بدرجة كبيرة في الفترة 2008-2009، فإن إبقاء صندوق رأس المال العامل عند مستواه الحالي البالغ 25.4 مليون دولار أمريكي سينطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في الاقتراض الخارجي بالشروط التجارية لتنفيذ برنامج العمل المعتمد.

حساب الاحتياطي الخاص

291. ينص قرار المؤتمر 81/13 على ضرورة أن يظل مستوى حساب الاحتياطي الخاص عند مستوى يعادل 5 في المائة من مجموع ميزانية العمل الفعلية للمنظمة. وكان المؤتمر أجاز عام 1991 (بموجب القرار 91/16) عملية التجديد السابقة للحساب بواسطة اشتراكات خاصة من الدول الأعضاء بمبلغ قدره 28 مليون دولار أمريكي.

³² ترد تكاليف الخدمة الحالية المتعلقة بمدفوعات نهاية الخدمة في مخصصات ميزانية الفترة 2008-2009 بمبلغ 4.2 مليون دولار.

292. بلغ رصيد حساب الاحتياطي الخاص 12.1 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006، وذلك عقب تحميله بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي يمثل جزءاً من الزيادة غير المتوقعة في مرتبات موظفي الخدمات العامة بالمقر الرئيسي في الفترة 2006-2007، وذلك بناء على توصية الاجتماع المشترك للجنة البرنامج ولجنة المالية المعقود في سبتمبر/ أيلول 2006. وقد خلصت لجنة المالية في دورتها في سبتمبر/ أيلول 2006 إلى إن الحد الأدنى المطلوب لتجديد موارد الحساب هو 6.4 مليون دولار أمريكي حتى يتسنى تغطية الشريحة الممولة جزئياً من تكلفة الزيادة في مرتبات موظفي الخدمات العامة المحملة على حساب الاحتياطي الخاص³³. فأبقى الحد الأدنى من التمويل المطلوب لحساب الاحتياطي الخاص عند نفس المستوى المقترح في موجز برنامج العمل والميزانية وهو 6.4 مليون دولار أمريكي.

293. بيد أن رصيد حساب الاحتياطي الخاص يمكن أن ينضب في نهاية السنة إذا تكبدت المنظمة في 2007 مقادير كبيرة من خسائر سعر الصرف الناشئة في المقام الأول عن التأخير في سداد اشتراكات الأعضاء مع ترتب آثار على ذلك بالنسبة للعجز في الحساب العام. فمثلاً، بلغت خسائر سعر الصرف المحملة على حساب الاحتياطي الخاص خلال الفترة 2004-2005 وحدها 14.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد على رصيد حساب الاحتياطي الخاص في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006. لذلك فإنه من المرغوب فيه تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص ليصل إلى المستوى المصرح به عن طريق اشتراكات خاصة تدفع لمرة واحدة. أما مستوى الاشتراكات فيتوقف على آخر رصيد للحساب وعلى مستوى الميزانية الذي يتم الموافقة عليه. وعلى افتراض عدم وجود رصيد في حساب الاحتياطي الخاص بنهاية الفترة المالية، فقد يحتاج الأمر إلى اشتراكات بمبلغ 44.5 مليون دولار أمريكي حتى يتسنى تجديد موارد الحساب بشكل كامل بما نسبته 5 في المائة من ميزانية "الإدامة" للفترة 2008-2009.

دال - الاستنتاجات

294. تناول هذا القسم العناصر التي تتكون منها "خطة مالية شاملة" تستهدف استرداد السلامة المالية والاستدامة طويلة الأجل للمنظمة في ضوء التوجيهات التي قدمتها لجنة البرنامج والمالية والمجلس أثناء استعراض موجز برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008-2009 في مايو/ أيار - يونيو/ حزيران 2007.

295. وترد أدناه نظرة عامة على كيفية تأثير هذه الخطة - التي تنص على تمويل المتطلبات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الفترة 2008-2009. وكذلك المتطلبات اللازمة لمعالجة السلامة المالية، وحالة السيولة والاحتياطيات- على الالتزامات المالية من جانب الأعضاء في المستقبل.

متطلبات التمويل التراكمية

تمويل برنامج عمل الفترة 2008-2009

296. توفر ميزانية "الإدامة" الموارد اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج الفترة 2006-2007 في الفترة 2008-2009. ولذلك، تبدأ الميزانية باعتمادات صافية تبلغ 765.7 مليون دولار أمريكي، وهي الاعتمادات التي تمت الموافقة عليها للفترة المالية الحالية. ويجب إضافة مبلغ 101.4 مليون دولار أمريكي إلى المبلغ السابق للمحافظة على القيمة الشرائية (وخصوصاً الزيادات في تكاليف الموظفين التي لم تدرج لها اعتمادات كافية في ميزانية الفترة 2006-2007) ومبلغ 18.7 مليون دولار أمريكي للمتطلبات الإضافية التي سبق إبلاغها للأعضاء أو وافقوا عليها في الفترة 2006-2007 على أن تُنفذ في الفترة 2008-2009 (الإنفاق الرأسمالي، وتكاليف فترة الانتقال، وإدخال اللغة الروسية كلغة من لغات المنظمة).

³³الفقرة 43 من الوثيقة CL 131/7.

الجدول 11- صافي اعتمادات الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية، بسعر الصرف في ميزانية الفترة 2006-2007 وهو 1 يورو=1.19 دولار)

ميزانية "الإدامة" للفترة 2009-2008	المتطلبات لتنفيذ برنامج العمل في الفترة 2009-2008
765.7	صافي اعتمادات الميزانية للفترة 2007-2006
101.4	ارتفاع التكاليف
18.7	المتطلبات الإضافية للفترة 2009-2008 التي أبلغت للدول الأعضاء/ وافقت عليها الدول الأعضاء
120.1	متطلبات التمويل الإضافية لميزانية "الإدامة"
885.8	مستوى صافي اعتمادات ميزانية "الإدامة" للفترة 2009-2008
15.7%	النسبة المئوية للتغير في صافي الاعتمادات

297. ويمثل مستوى الاعتمادات البالغ 885.8 مليون دولار أمريكي المبلغ اللازم لمواصلة برنامج العمل في الفترة المالية القادمة بمستوى 2006 2007. وأي اعتمادات صافية أقل من هذا المبلغ سوف تقتضي إجراء استقطاعات في البرنامج. وميزانية الإدامة لن تتناول مجالات التمويل المنخفض التي تراكمت على مر السنين أو أعمال المتابعة التي يمكن أن تترتب على التقييم الخارجي المستقل وإصلاحات الأمم المتحدة - وهي أمور لا يمكن تقديرها حتى الآن.

استعادة السلامة المالية للمنظمة

298. من المرغوب فيه زيادة مستوى التمويل الإضافي بمبلغ 133.8 مليون دولار أمريكي لتحقيق تحسن سريع في السلامة المالية للمنظمة في الفترة 2008 2009. ومع ذلك، فكما يوضح الجدول التالي، تمثل المقترحات المقدمة الحد الأدنى لمعالجة الوضع المالي ووضع السيولة المتدهورين عن طريق:

- توفير التمويل اللازم لتلبية التزامات الخدمة السابقة فيما يتعلق بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، عن طريق زيادة الاشتراكات التي تدفع كل سنتين، كما أوصى بذلك المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005؛
- وإعادة جزء من الزيادة في مرتبات موظفي فئة الخدمة العامة إلى حساب الاحتياطي الخاص، وهي التي خصمت من حساب الاحتياطي في الفترة المالية الحالية، حسب توصية لجنة المالية المقدمة إلى المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006.

الجدول 12- المتطلبات الإضافية لاستعادة السلامة المالية للمنظمة (بملايين الدولارات، بسعر الصرف في ميزانية الفترة 2006-2007 وهو 1 يورو=1.19 دولار)

عناصر لتحسين السلامة المالية للمنظمة، وحالة السيولة والاحتياطيات	الحد الأدنى من التمويل الإضافي في 2009-2008
الاحتياجات الجارية للالتزامات المتعلقة بالموظفين: تمويل خصوم التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للخدمة السابقة على أقساط خلال عشر فترات مالية	30.9
الاحتياجات لمرة واحدة لتجديد الاحتياطيات: حساب الاحتياطي الخاص (الرصيد في نهاية 2006 بلغ 12.1 مليون دولار)	6.4
الحد الأدنى من المتطلبات الإضافية للفترة 2009-2008 للتصدي لتدهور السلامة المالية للمنظمة	37.3

التأثير على الاشتراكات

299. عند حساب اشتراكات الأعضاء، تنص المادة 5-2 (أ) من اللائحة المالية على أن يتضمن القرار الذي يصدر بشأن اعتمادات الميزانية خصم الإيرادات المتوقعة المقدرة. وقد تراوحت تقديرات الإيرادات المتنوعة التي عُرضت أثناء الفترات المالية الأربعة الماضية بين 6 ملايين دولار أمريكي و 9.2 مليون دولار أمريكي. وكانت الأجهزة الرئاسية قد سلّمت بالفعل بمخاطر هذا النهج إذا لم يتحقق المستوى المتوقع للإيرادات المتنوعة، بما يترتب على ذلك من أثر عكسي على رصيد الحساب العام. وفي الفترة 2004-2005 جاءت الإيرادات المتنوعة الفعلية أقل من المستوى المقدر بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي. وفي 2006-2007 يُنتظر أن تؤدي تكاليف الاقتراض المتزايدة (1.5 مليون دولار أمريكي في 2006 وأكثر من مليون دولار أمريكي كانت مقدرة لسنة 2007) إلى انخفاض الإيرادات المتنوعة الفعلية بدرجة كبيرة عن تقديرات الفترة 2006-2007، وهي 6 ملايين دولار أمريكي. وبناء عليه، يُرى أن من الملائم تقدير الإيرادات المتنوعة في برنامج العمل والميزانية القادم عند مستوى متحفظ قدره مليون دولار أمريكي.

300. ويبلغ إجمالي متطلبات التمويل في الفترة 2009-2008 لميزانية "الإدامة" ولتوفير الحد الأدنى للتمويل في الفترة 2009-2008 من أجل استرداد السلامة المالية للمنظمة 936.2 مليون دولار أمريكي، تمثل زيادة بنسبة 21 في المائة في مستوى الاشتراكات مقارنة بالفترة المالية الحالية، كما هو مبين بشكل موجز في الجدول 13.

الجدول 13- الاشتراكات التراكمية (بملايين الدولارات، بمعدل الصرف في ميزانية الفترة 2007-2006 وهو 1 يورو=1.19 دولار)	
متطلبات التمويل لميزانية "الإدامة" للفترة 2009-2008 واستعادة السلامة المالية	برنامج العمل والميزانية المعتمد للفترة 2007-2006
765.7	متطلبات الميزانية بمستويات تكاليف 2007-2006
120.1	المتطلبات الإضافية لميزانية "الإدامة"
885.8	765.7 صافي اعتمادات الميزانية لتنفيذ برنامج العمل
14.1	14.1 التمويل الجزئي لخصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة
37.3	المتطلبات الإضافية لاستعادة السلامة المالية للمنظمة
51.4	14.1 الاشتراكات لمعالجة السلامة المالية للمنظمة
937.2	779.8 مجموع الاحتياجات المقترحة
(1.0)	(6.0) خصم الإيرادات المتنوعة
936.2	773.8 الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء
162.4	الزيادة في اشتراكات الفترة 2009-2008 مقابل الفترة 2007-2006
%21.0	النسبة المئوية للزيادة في الاشتراكات مقابل 2007-2006

301. بموجب منهجية الاشتراكات المجزأة التي اعتمدها المؤتمر العام بقراره 2003/11³⁴، يستحق دفع الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وفقاً للمصروفات بكل من هاتين العملتين³⁵. وسوف يرتفع الجزء المحسوب بالدولار الأمريكي من المصروفات المقدر في الفترة 2009-2008 لتنفيذ برنامج العمل، مقارنة بما كان عليه في الفترة 2007-2006، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التوسع في إزالة المركزية عن مكونات التكاليف اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. ويبين الجدول 14 التأثير الإجمالي على التقديرات، مقارنة بالاشتراكات المقدر بالدولار الأمريكي واليورو للفترة 2009-2008، ومقترحات معالجة السلامة المالية للمنظمة. ويتبين من الجدول أن الزيادة الإجمالية في الاشتراكات التي تبلغ نسبتها 21 في المائة تتضمن زيادة مقدارها 34.3 في المائة في الاشتراكات المقدر بالدولار الأمريكي وزيادة مقدارها 9.8 في المائة في الاشتراكات المقدر باليورو.

الجدول 14- الاشتراكات المقدر من الدول الأعضاء في 2007-2006 و 2009-2008			
الفترة المالية	مستوى التمويل لـ	بملايين الدولارات، بسعر صرف 1 يورو = 1.19 دولار	بملايين اليورو
2007-2006	تنفيذ برنامج العمل (46 في المائة بالدولار الأمريكي، و 54 في المائة باليورو)	765.7	352.2
	- ناقصاً الإيرادات المتنوعة (80 بالدولار الأمريكي، و 20 في المائة باليورو)	(6.0)	(4.8)
	تمويل اهتلاك تكاليف الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة (40 في المائة بالدولار الأمريكي، و 60 في المائة باليورو)	14.1	5.6
	مجموع الاشتراكات المسددة من الأعضاء، 2007-2006	773.8	353.1
2009-2008	تنفيذ برنامج العمل	885.8	450.5
	- ناقصاً الإيرادات المتنوعة	(1.0)	(0.8)
	مويل اهتلاك تكاليف الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	45.0	18.0
	تجديد حساب الإحتياطي الخاص	6.4	6.4
	مجموع الاشتراكات المقترح أن يسدها الأعضاء في الفترة 2009-2008	936.2	474.1
	النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2007-2006	%21.0	%34.3
			%9.8

³⁴ انظر المادة 5-6 من اللائحة المالية للمنظمة.

³⁵ المصروفات المقررة في معظم المكاتب الواقعة خارج المقر مدرجة في الحصة المقدر بالدولار الأمريكي.

302. قد يختلف الأثر من عضو إلى عضو من جراء الزيادة الشاملة الناشئة عن التعديلات المقترحة على جدول الاشتراكات في 2008-2009³⁶، حيث يُنتظر على سبيل المثال أن تنخفض نسبة الاشتراكات بالنسبة لليابان والبرازيل وترتفع بالنسبة لاستراليا، والصين، والمكسيك، وجمهورية كوريا، وإسبانيا.

303. حسبت أرقام الميزانية المذكور أعلاه بسعر الصرف في ميزانية الفترة المالية 2006-2007، أي 1 يورو = 1.19 تم حساب أرقام الميزانية على أساس سعر الصرف المطبق في الفترة المالية 2006-2007 وهو 1 يورو = 1.19 دولار أمريكي. وطبقا للممارسة المتبعة يحدد سعر الصرف بالنسبة لميزانية 2008-2009، مقداره 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي، بالرجوع إلى السعر الساري وقت إرسال برنامج العمل والميزانية إلى المطبعة، في حين أن الجزء المقدر بالدولار الأمريكي من المصروفات لتنفيذ برنامج العمل تحدد بنسبة 47.5 في المائة، مع حساب النسبة المتبقية، ومقدارها 52.5 في المائة، باليورو.

304. وجدير بالذكر أن الاشتراكات التي تسدد على أساس تقسيمها إلى يورو ودولار أمريكي لا تختلف باختلاف أحوال سعر الصرف. وهذا موضح في الجدول 15، عن طريق حساب المستوى الأدنى لاحتياجات التمويل للفترة 2008 2009 المبينة في الجدول أعلاه، على أساس سعر صرف مُعدل وهو 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي.

الجدول 15- تأثير تغير سعر الصرف على الميزانية في ظل الاشتراكات المجزأة (بملايين الدولارات)

1 يورو = 1.19 دولار	1 يورو = 1.36 دولار	
450.3\$	450.3\$	الاشتراكات المستحقة بالدولار الأمريكي لتنفيذ برنامج العمل للفترة 2008-2009* (47.5 في المائة من صافي الاعتمادات)
365.8€	365.8€	الاشتراكات المستحقة باليورو لتنفيذ برنامج العمل للفترة 2008-2009* (52.5 في المائة من صافي الاعتمادات)
450.3	450.3	مساهمات الاشتراكات المقررة المستحقة بالدولار الأمريكي
497.5	435.3	مساهمات الاشتراكات المقررة المستحقة باليورو معبراً عنها بالدولار الأمريكي بسعر صرف محددين هما 1 يورو = 1.19 دولار أمريكي و 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي
948.0	885.8	الإجمالي معبراً عنه بالدولار الأمريكي

* باستثناء خصم الإيرادات المتنوعة (بسعر صرف 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي) البالغ 1 143 000 دولار أمريكي المجزأ بنسبة 80 في المائة بالدولارات الأمريكية (أي 914 000 دولار أمريكي) و 20 في المائة باليورو (أي 168 000 يورو)

305. ويوضح الجدول التالي تأثير سعر الصرف المعدل لليورو/ الدولار للفترة 2008-2009 والبالغ: 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي، بحسب أبواب الميزانية، كما يوضح الاعتماد الناتج عنه.

الجدول 16- موجز عن تأثير سعر الصرف بحسب الأبواب (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الباب	الوصف	صافي الاعتمادات بسعر صرف ميزانية 2006-2007 وهو 1 يورو = 1.19 دولار أمريكي	صافي الاعتمادات بسعر صرف ميزانية 2008-2009 وهو 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي
1	التنظيم والإدارة المؤسسية	21,043	23,038
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	248,408	266,474
3	تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية	220,179	239,851
4	اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج	227,832	234,553
5	خدمات الإدارة والإشراف	126,695	139,671
6	المصروفات غير المنظورة	600	600
8	الانفاق الرأسمالي	18,938	20,378
9	الإنفاق الأمني	22,102	23,420
	المجموع	885,797	947,985

هاء- مشروع قرار للعرض على المؤتمر للموافقة عليه

ربط ميزانية الفترة المالية 2008-2009

إن المؤتمر،

وقد نظر في برنامج العمل والميزانية الذي قدمه المدير العام:

يوافق على اعتمادات يبلغ مجموعها الصافي 947 985 000 دولار أمريكي للفترة 2008-2009 كما يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2008-2009، على النحو التالي:

(أ)	أقرت الاعتمادات بسعر الصرف 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي للأغراض المبينة أمام كل منها:
	الباب الأول: التنظيم والإدارة المؤسسية
بالدولار الأمريكي	الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة
23 038 000	الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية
266 474 000	الباب الرابع: اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج
239 851 000	الباب الخامس: خدمات الإدارة والإشراف
234 553 000	الباب السادس: المصروفات غير المنظورة
139 671 000	الباب الثامن: الإنفاق الرأسمالي
600 000	الباب التاسع: الإنفاق الأمني
20 378 000	مجموع الاعتمادات (الصافية)
23 420 000	الباب العاشر: التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية
947 985 000	مجموع الاعتمادات (إجمالية)
94 300 000	
1 042 285 000	

(ب) تمول الاعتمادات (الصافية) الموافق عليها في الفقرة (أ) أعلاه الإيرادات المتنوعة المقدرة بمبلغ 1 143 000 دولار أمريكي، من واقع الاشتراكات المقدرة على الدول الأعضاء بمبلغ 946 842 000 دولار أمريكي.

(ج) تحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو وتتألف من 449 378 000 دولار أمريكي و365 782 000 يورو. ويراعي هذا تجزئة بنسبة 47.5 في المائة بالدولار الأمريكي و52.5 في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية).

(د) يغطي مبلغ 45 000 000 دولار أمريكي أيضا من واقع الاشتراكات المقدرة على الدول الأعضاء لتمويل استهلاك بند الرعاية الطبية بعد نهاية الخدمة. وتحدد الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، مع مراعاة تجزئة بنسبة 40 في المائة بالدولار الأمريكي و60 في المائة باليورو، وستبلغ بالتالي 18 000 00 دولار أمريكي و19 853 000 يورو.

(هـ) يبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد وتمويل استهلاك بند الرعاية الطبية بعد نهاية الخدمة 467 378 000 دولار أمريكي و385 635 000 يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء في 2008 و2009 وفقا لجدول الاشتراكات الذي اعتمده المؤتمر في دورته الرابعة والثلاثين.

(و) عند تحديد مبلغ الاشتراكات الفعلية التي تسدها كل دولة عضو، يحمل مبلغ إضافي من خلال صندوق التسويات الضريبية على أي دولة عضو تجبى ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يحصل عليها العاملون في المنظمة وتسدها المنظمة للموظفين. وقد قدر لهذا الغرض مبلغ قيمته 11 600 000 دولار أمريكي.

تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص

إن المؤتمر،

إذ ينوه بأن أحد أغراض حساب الاحتياطي الخاص، الذي أنشئ بموجب قرار المؤتمر 81/13، هو تمويل التكاليف الإضافية للبرامج المعتمدة والتي لم ترصد لها ميزانية بسبب اتجاهات تضخمية غير منظورة، في حدود ما لا يمكن الوفاء بهذه التكاليف عن طريق وفورات الميزانية دون الإخلال بتنفيذ هذه البرامج، وذلك رهنا باستعراضها من جانب لجنتي البرنامج والمالية وموافقتهما عليها مسبقاً؛

وإذ يحيط بأن لجنتي البرنامج والمالية قد وافقتا، في اجتماعهما المشترك المعقود في سبتمبر/أيلول 2006، على تحميل حساب الاحتياطي العام بجزء قيمته 6.4 مليون دولار أمريكي من تكاليف الزيادة غير المنظورة، وغير المدرجة في الميزانية، في مرتبات فئات الخدمات العامة للفترة 2006-2007 والمترتبة على نتائج الدراسة الاستقصائية لمرتبات فئة الخدمات العامة في روما- وأن المجلس أيد ذلك في دورته المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006؛

وإذ يشير إلى أن لجنة المالية قد أوصت، في دورتها المعقودة في سبتمبر/أيلول 2006، بأن يتم، عند صياغة برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، تأمين التمويل اللازم للمبلغ المحمل لحساب الاحتياطي الخاص وقدره 6.4 مليون دولار أمريكي عن طريق تجديد موارده بمبلغ مكافئ يجري توفيره بواسطة اشتراكات تسددها البلدان الأعضاء على ذمة حساب الاحتياطي الخاص؛

وإذ يشير كذلك إلى أن المجلس، في دورته المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، قد طلب من لجنة المالية أن تدرس تمويل التكاليف غير المدرجة في الميزانية وتبلغه بنتائج هذه الدراسة؛

وقد نظر، وفقاً لما تقدم، في الاقتراح الذي قدمه المدير العام إلى لجنة المالية، في دورتها المعقودة في سبتمبر/أيلول 2007، وإلى المجلس، في دورته المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، بتجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي؛

(1) يقرر إنشاء اشتراكات خاصة تسددها البلدان الأعضاء من أجل تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي، وتدفع على قسطين متساويين قيمة كل منهما 3.2 مليون دولار أمريكي في 1 يناير/كانون الثاني 2008 و 1 يناير/كانون الثاني 2009 على التوالي؛

(2) يطلب من المدير العام إبلاغ لجنة المالية والمجلس في الفترة المالية التالية بالتقدم المحرز في تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص.

الملحق 1 – سرد برامجي وجداول الموارد

ملاحظات تفسيرية

306. يتوسع هذا الملحق في عرض القسم الثاني-دال أعلاه وذلك بتقديم سرد أكثر تفصيلاً يتناول توجهات جوهرية وإجراءات مقررة في نطاق البرامج المختلفة، إلى جانب مخصصات الميزانية المقترحة وصولاً إلى مستوى الكيان البرامجي. ويستذكر أن الهيكل الحالي للبرنامج يختلف عن الهيكل المستخدم في الوثيقة السابقة لبرنامج العمل والميزانية الكامل للفترة 2006-2007 والتي عرضت على المؤتمر الأخير في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. فقد صادق المؤتمر على هيكل معدل في سياق الإصلاحات وتم وضعه موضع التنفيذ في برنامج العمل والميزانية المعدل الذي بحثته لجنة البرنامج والميزانية في مايو/أيار 2006. يمكن الحصول على معلومات تفصيلية على الموقع الشبكي للمنظمة www.fao.org/pwb.

307. توضح جداول البرامج أدناه كيانات العناصر - برموزها وعناوينها والمخصصات المقترحة للفترة 2008-2009. وقد يكون من المفيد استذكار اتفاقية وضع الرموز المستخدمة حالياً. فكل كيان له رمز يتكون من خمسة حروف وأرقام:

- الرقم الأول يشير الى الباب الذي ينتمي اليه الكيان؛
- والحرف التالي يشير الى البرنامج المعني ضمن الباب؛
- والحرف الثالث يشير اما الى: (1) أن الكيان مشروع محدد زمنياً (ويتميز دائماً بالحرف A)؛ (2) أو أنه يعبر عن أنشطة مستمرة (ويتميز دائماً بالحرف P)؛ (3) أو أنه يقدم خدمات فنية أو غيرها (ويتميز دائماً بالحرف S)، ولاسيما تقديم خدمات استشارية للدول الأعضاء أو خدمات دعم فني للمشروعات؛
- والرقمان الأخيران عبارة عن العدد التتابعي لكل كيان من نفس النوع ضمن البرنامج (مع احتمال نظري بأنه يبدأ من 01 الى 99).

التغييرات التي طرأت على الموارد

308. ورد إيضاح للتغييرات التي أجريت على مستوى الأبواب والبرامج في القسم الثاني-دال. وعلى مستوى الكيان البرامجي، وما لم يذكر غير ذلك، يمكن ملاحظة أن التغييرات التي طرأت على بنود برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006-2007 والموضحة في الجداول هي في أغلبها انعكاس للتوزيع المعدل للموظفين (لاسيما الموظفين المهنيين) فيما بين البرامج والكيانات، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أثر نموذج التشغيل الجديد على المواقع الميدانية ووجود أفرقة متعددة الاختصاصات في المكاتب الإقليمية الفرعية. يتم إيضاح أثر الزيادة في التكاليف في سطر محدد أسفل كل جدول.

الباب الأول: التنظيم والإدارة المؤسسية

البرنامج 1A: الأجهزة الرئاسية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
1AP01	تنظيم دورات المؤتمر والمجلس والتنسيق المشترك بين المصالح لدورات الأجهزة الرئاسية	6,473	983
1AP02	المؤتمرات الإقليمية	1,321	105
المجموع		7,794	1,088
	ارتفاع التكاليف		826
	المجموع- بعد إعادة حسابه		9,709

309. يشمل البرنامج 1A تنظيم المؤتمر والمجلس واللجان التابعة له بإستثناء اللجان التقنية الرئيسية وكذلك المؤتمرات الإقليمية التي تعقد مرة كل سنتين. وهو يكفل تغطية تكاليف إتاحة الوثائق بلغات المنظمة، والترجمة الفورية، والموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والأجور الإضافية، إضافة إلى سفر الممثلين الحكوميين وفقا لللائحة المالية. كما تقدم خدمات الأمانة إلى دورات المؤتمر والمجلس، بما في ذلك إعداد جداول الأعمال، وقوائم الوثائق، والمراسلات، واستخدام قاعات الاجتماعات ومرافقها أثناء الدورات.

البرنامج B1: التوجيه العام

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
1BP01	مكتب المدير العام	7.296	(182)
1BP02	الخدمات القانونية اللازمة لإدارة المنظمة	2.355	213
1BP03	تقديم الدعم للجنة الشؤون الدستورية والقانونية	163	0
المجموع		9.814	31
	ارتفاع التكاليف		1.461
	المجموع- بعد إعادة حسابه		11.306

310. يشمل البرنامج مكتب المدير العام بمعناه الضيق، وكذلك نصيب أنشطة مكتب الشؤون القانونية المكرسة لأعمال "المشورة للإدارة". وهناك كيان منفصل يبين الدعم الفني للجنة الشؤون الدستورية القانونية.

الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

البرنامج 2A: إدارة نظم إنتاج المحاصيل

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرمجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007-2006	التغير
		برنامج العمل للفترة 2009-2008	
2AA02	صيانة التربة وإنتاجيتها	2,454	(2,454)
2AA04	صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام	2,621	758
2AA05	التكثيف المستدام لنظم إنتاج المحاصيل من خلال التقنيات النووية والتقانة الحيوية	2,089	0
2AA06	نظم إنتاج المحاصيل - التكثيف والتنوع المستدام والتنوع البيولوجي	4,328	549
2AP01	الدعم الفني للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	2,875	(0)
2AP03	أمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	1,124	483
2AS01	لجنة الزراعة	512	0
2AS02	الخدمات الفنية لأغراض إقامة الشراكات وإبداء المشورة وزيادة المعلومات	695	(264)
2AS03	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	3,467	229
المجموع		20,165	(699)
ارتفاع التكاليف		2,265	
المجموع - بعد إعادة حسابه		21,731	

311. ستحصل البلدان، في إطار هذا البرنامج، على المساعدة لرسم استراتيجيات متكاملة وإعداد خيارات عملية – تتصدى للتحديات المتعددة مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع الحيوي، وتدهور الموارد الطبيعية، وتأثير الطاقة الحيوية على إنتاج المحاصيل – من أجل تعزيز نظم الإنتاج الغذائي والعلفي وتحسين سبل العيش، خاصة لفقر الريف، باستخدام نهج إدارة النظام الإيكولوجي. كما سينشر البرنامج 2A أفضل الممارسات وسيدعم القدرة الوطنية على جمع وصون واستخدام الموارد الوراثية النباتية والتنوع الحيوي المقترن بالمحاصيل.

312. يستلزم تكثيف الإنتاج المحصولي بصورة مستدامة إحراز تقدم متزامن في مجال تربية النباتات والتكنولوجيا الحيوية، والسلامة الحيوية، واستخدام المياه على مستوى المزرعة، وتغذية النباتات، والإدارة المتكاملة للأفات، والحد من تلوث التربة والمياه، والبستنة ذات القيمة المرتفعة، حتى ينشئ تقنيات لها مقومات البقاء في النظم الفلاحية في البيئات الزراعية المختلفة. وسيستفيد تشاطر المعارف القائمة على الموقع الجغرافي والمتعلقة بالممارسات الإنتاجية من قاعدة بيانات، خاصة في المناطق التي تعاني من انتشار إنعدام الأمن الغذائي وما يقترن به من إجهاد بيئي، كما سيستفيد من موقع معلومات تفاعلي على الويب ونظام لدعم اتخاذ القرارات ومجموعة من حلقات العمل دون الإقليمية.

313. سيستمر تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أي تنفيذ النظام متعدد الأطراف للنفوذ وتشاطر الفوائد في مجال الموارد الوراثية والاتفاق الموحد لنقل المواد. إضافة إلى ذلك سيستكمل مطبوع رئيسي هو حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم. وسوف يساعد هذا التقرير البلدان في تحديد أولويات الأنشطة المتعلقة بصون واستخدام الموارد الوراثية النباتية وفي تنفيذ خطة العمل العالمية، والمعاهدة الدولية، وبرنامج العمل متعدد السنوات الذي صادقت عليه هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في الأونة الأخيرة. كما أن المعلومات التي يتضمنها التقرير ستساعد البلدان في التصدي للتأثير السلبي لتغير المناخ على الموارد الوراثية النباتية وإنتاج المحاصيل. كذلك ستطوي خطة العمل العالمية ونظام المعلومات العالمي على تقديم المساعدة التقنية المحددة.

314. ستعد الشبكة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكنولوجيا متعددة لتحسين إنتاجية المياه للمحاصيل، وتعزيز الاستدامة والقدرة التنافسية في البيئات القاسية، وترويج أنواع الطوافر المحسنة. وسيسهل تطبيق هذه التكنولوجيات وإدارة المياه وتغذية النباتات في زيادة إنتاج المحاصيل ورفع جودتها. كما ستوضع منهجيات ومبادئ توجيهية لاستخدام الطفرات في تحسين أصناف المحاصيل غير المستغلة أو تلك المستغلة بقدر غير كاف وصونها، وتقدير الواسمات الجزيئية لتحديد صفات الجينوم المطفر. وسيحتفظ البرنامج بقاعدة بيانات عن الموارد الوراثية المطفرة ويعد أدوات لدعم اتخاذ القرارات من أجل تخطيط وتنفيذ تقنية الحشرة العقيمة.

315. ستعقد الدورة الحادية والعشرون للجنة الزراعة في 2009.

البرنامج 2B: إدارة نظم الإنتاج الحيواني

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007-2006	التغير
2BA02	الإنتاج الحيواني المستدام	3,043	144
2BA03	إدارة الموارد الوراثية الحيوانية	2,307	(0)
2BP01	نظام المعلومات العالمي عن الثروة الحيوانية والمعارف	1,257	46
2BS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	1,891	547
المجموع		8,498	737
ارتفاع التكاليف		1,189	
المجموع - بعد إعادة حسابه		10,424	

316. تتمثل بؤرة التركيز الأساسي للبرنامج 2B في معالجة جوانب الإنتاج الحيواني في المزرعة وإفراز وتحليل ونشر المعلومات التي تخص قطاع الإنتاج الحيواني بصفة محددة. وينطوي هذا على: إدخال الممارسات الجيدة لإنتاج وتربية الحيوان والتي تشمل علف الحيوانات وتغذيتها؛ وتربية الحيوان؛ ومعالجة احتياجات رعاية الحيوان؛ وإدارة صحة القطعان فيما يخص الأمراض الحيوانية غير المعدية؛ والاستخدام المناسب للموارد الوراثية الحيوانية في المزرعة؛ وتقديم الإرشاد بشأن عنصر الإنتاج الحيواني في صياغة عمليات التصدي للكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، بالتعاون مع البرنامج 4D.

317. حيث إن الأمراض المعدية وحيوانية المصدر تنشأ عموماً في المزارع، فإن البرنامج 2B سيدعم الإجراءات الرامية إلى مكافحة الأوبئة الرئيسية التي تنفذ في إطار البرنامج 2C، وذلك عن طريق ترويج تدابير الأمن الحيوي والتربية الحيوانية على مستوى المزرعة. وعلى نفس الغرار، فإن الأمراض الحيوانية المنقولة بالأغذية تنشأ عموماً عن تناول الحيوانات والمنتجات الحيوانية بصورة غير ملائمة في المزرعة. لذلك، فإن البرنامج 2B سيستحدث وينشر أيضاً ممارسات الإدارة الجيدة بالاشتراك مع البرنامج 2D. سيتم إصدار دليل للتغذية السليمة للحيوانات (وهو قيد الإعداد مع قطاع الأعلاف) لكفالة تنفيذ مدونة ممارسات التغذية الجيدة للحيوان التي وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي. وإضافة إلى ذلك، سيعالج البرنامج، بالاشتراك مع البرنامج 2M العناصر التقنية والمؤسسية لإضافة القيمة بعد الحصاد على مستوى أصحاب الحيازات الصغيرة.

318. سيستمر النظام العالمي لمعلومات ومعارف الإنتاج الحيواني في إتاحة البيانات والتحليلات بشأن قطاع الإنتاج الحيواني على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وسيتم التوسع في إنتاج الأطلس العالمي للإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية وخرائط نظم التوزيع والإنتاج الحيواني. كما أن تجميع المعلومات والمعارف الإحصائية وتوزيعها ونشرها عن طريق أدوات يسهل استخدامها والنفوذ إليها سيسهم في اتخاذ القرارات على أساس المعلومات والقرائن لإتاحة التوجيه لتنمية قطاع الإنتاج الحيواني.

319. فل البرنامج أيضاً متابعة قرارات المؤتمر التقني الدولي الأول بشأن الموارد الوراثية الحيوانية (سبتمبر/أيلول 2007 في إنترلاكن، سويسرا) التي يرجح أن تشمل خطة عمل عالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية بقصد تطبيقها على مستويات شتى. ستجري معالجة الجوانب المتعلقة بالسياسات بالاشتراك مع أمانة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في إطار البرنامج 2K.

البرنامج 2C: الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
الكيان البرمجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007-2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
2CA02	التكثيف المستدام لنظم الإنتاج الحيواني من خلال التقنيات النووية والتقانة الحيوية	1,726	0	1,726
2CP01	أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات	4,656	671	5,327
2CP02	الحد من أخطار استخدام المبيدات من خلال إدارتها والإدارة المتكاملة للآفات، واستخدام المبيدات الحيوية	3,936	284	4,220
2CP04	نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود - الآفات النباتية الغازية المهاجرة والعبارة للحدود	5,226	422	5,648
2CP05	نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود - مكافحة التدرجية لأمراض الحيوانية العابرة للحدود	4,553	695	5,248
2CS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	3,772	1,020	4,792
المجموع		23,869	3,092	26,961
	ارتفاع التكاليف			3,111
المجموع - بعد إعادة حسابه				30,073

320. يجمع البرنامج 2C بين عناصر نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود المتعلقة بالآفات النباتية وتلك المتعلقة بالأمراض الحيوانية، وهو يحصل على الدعم من مركز إدارة الأزمات الذي أنشئ عام 2007 على مستوى إدارة الزراعة وحماية المستهلك. وسيكفل المركز التنسيق من خلال السلسلة الغذائية بأكملها (الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، وسلامة الأغذية) بما في ذلك الشراكات مع الوكالات الأخرى، وسيستخدم مركز إدارة الأزمات التابع لشعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، الذي أنشئ في أكتوبر/تشرين الأول 2005، كقاعدة لوجستية/تنفيذية للتصدي السريع للطوارئ من خلال السلسلة الغذائية. وسيضمن المركز اتخاذ تدابير التخطيط الاحتياطي على مختلف المستويات، ويدعم القيام بتدريبات المحاكاة، ويعزز أو ينشئ، عند الاقتضاء، نظم المعلومات والإنذار المبكر ذات الصلة.

321. ستحتل عمليات تقدير سبل عيش السكان ومدى تعرضهم للمخاطر مكانا بارزا في العمل المتعلق بالاستهداف والمكافحة الذي سيتم الاضطلاع به في المستقبل في إطار استراتيجية الجراد الصحراوي الجديدة، على نحو ما أوصى به تقييم حملة مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005،³⁷ كما سيحتل مرتبة مهمة فيه التوسع في استخدام مبيدات الآفات الحيوية على النحو الذي يتضح من مكافحة الجراد المهاجر. وسيؤدي بناء القدرة على التصرف في الكميات غير المستخدمة من مبيدات الآفات التقليدية إلى زيادة الحد من المخاطر البيئية. كما أن اللجوء إلى النهج الوقائي لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود المتبع في أجزاء كثيرة من الإقليم الأوسط سيوسع في هذا الإقليم وفي الإقليم الغربي.

322. فيما يخص أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ستضطلع المنظمة بدور رئيسي في التنفيذ التدريجي لخطة العمل التي اعتمدت مؤخرا، وذلك بالتشارك مع المنظمات الوطنية والإقليمية لوقاية النباتات. وستقوم بتوسيع الشبكات تيسيرا لتقديم الدعم التقني والمالي لوضع المعايير وسنقدم مساعدات إضافية لوقاية التنوع الحيوي للنباتات ومكافحة الأنواع النباتية الغازية. وسيتم السعي، في إطار الشراكات الاستراتيجية، إلى تعزيز دور المنظمة في تنسيق المساعدة المقدمة للقطر في مجال الصحة النباتية. ويقترح التقييم الذي أنجز مؤخرا لأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات هدفا يتمثل في وضع ما يتراوح بين 3 و4 معايير دولية جديدة أو معدلة لتدابير الصحة النباتية في السنة.

323. تبعا لمصادقة لجنة الزراعة والمجلس على استراتيجية أكثر شمولاً لإدارة مبيدات الآفات على الصعيد الدولي، ستزيد المنظمة من نشاطها في تنسيق اتفاقية روتردام ومدونة السلوك بشأن مبيدات الآفات ومعايير مخلفات مبيدات الآفات وذلك عن طريق هيئة الدستور الغذائي، وإسداء المشورة بشأن سياسات الإدارة المتكاملة للآفات وممارستها، وتقديم المساعدة من أجل التصرف في مبيدات الآفات المتقدمة. وستساعد هذه الاستراتيجية البلدان الأعضاء، في ثلاثة أقاليم على الأقل، على الحد من استخدام مبيدات الآفات شديدة الخطورة.

324. بدأت عملية اعلان التحرر من الطاعون البقري على الصعيد العالمي بحلول عام 2010 مسارها. وسينشئ البرنامج العالمي لاستئصال الطاعون البقري لجنة توجيه علمية للإشراف على عملية التصديق والاعتماد. والأرجح أن تظل أنفلونزا الطيور الممرضة للغاية في حاجة إلى العناية الفائقة، وستظل لأنشطة الوقاية والمكافحة

³⁷ الوثيقة (c) PC 96/4.

أولوية لا سيما في آسيا وأفريقيا. وستتمكن الخدمات البيطرية الوطنية من استهداف هذا المرض الخطير عند المنشأ على أساس المعارف الجديدة بشأن إيكولوجيته. وسيستمر البرنامج 2C في معالجة الخسائر الفادحة التي أنزلها مرض الحمى القلاعية بقطاع الإنتاج الحيواني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وستقوم الهيئة الأوروبية رفيعة المستوى المعنية بمكافحة الحمى القلاعية بتوفير المعلومات والدعم للحملة العالمية التي يتم شنها على هذا المرض. وسيتركز الاهتمام على أمريكا اللاتينية فيما يخص استئصال الحمى القلاعية وحمى الخنازير التقليدية على السواء.

325. ستوجه المنظمة، جنباً إلى جنب مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، الإنذار المبكر وتوفر المعلومات بشأن جميع الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ذات الأهمية الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية أو التي تشكل تهديداً لصحة الإنسان، عن طريق النظام العالمي للإنذار المبكر بالأمراض الحيوانية العابرة للقارات. وسيتم توسيع شبكة المراكز الإقليمية لصحة الحيوان لتدعم مكافحة والاستئصال التدريجين للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، بما في ذلك الأمراض حيوانية المنشأ. وسيركز الدعم البرنامجي الميداني والمساعدة التقنية للبلدان على الوقاية من الأمراض ومراقبتها والتصدي السريع للطوارئ.

326. ستعد الشعبة المشتركة بين المنظمة ووكالة الطاقة الذرية طرقاً للكشف المبكر وبيانات مضمونة الجودة على أساس الاستقصاءات المصلية والجزئية الوطنية وذلك على سبيل دعم التشخيص والترصد والجوانب التحليلية للبرنامج 2C كما يتم تسهيل وصول البلدان إلى الأدوات الجزيئية من أجل تحديد الموارد الوراثية الحيوانية المحلية بصورة أفضل وتحديد تتابع الحمض النووي DNA التي تبيّن الصفات المواتية. وسيستمر تنفيذ البرنامج المشترك بين الوكالات لمكافحة التريبانوزوما في أفريقيا، كما ستتواصل أنشطة تحليل الأمراض البيئية/الإيكولوجية (بما في ذلك تفاعلات أمراض الحيوانات البرية) وإدارتها لتحسين التدخلات في المجال التقني وميدان السياسات.

البرنامج 2D: التغذية وحماية المستهلكين

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
2DA01	سلامة الأغذية من الإنتاج الحيواني	1,835	197
2DA05	الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة على مستوى الأسرة	2,822	(221)
2DA06	التوعية الغذائية والتغذية وزيادة وعي المستهلك	1,459	8
2DP01	تحسين سلامة الأغذية والبيئة من خلال التقنيات النووية	1,703	0
2DP02	الاحتياجات من المغذيات والتقييم التغذوي في الاقتصاد الغذائي المتغير	1,471	258
2DP03	برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (الدستور الغذائي)	6,932	13
2DP04	جودة الأغذية وسلامتها على امتداد السلسلة الغذائية لحماية المستهلكين	2,641	141
2DP05	تقديم المشورة العلمية عن سلامة الأغذية	2,779	0
2DS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	2,054	77
المجموع		23,696	473
ارتفاع التكاليف		2,729	
المجموع - بعد إعادة حسابه		26,898	

327. من العناصر الرئيسية لهذا البرنامج أنه من المتوقع أن تكون توصيات تقييم عمل هيئة الدستور الغذائي وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في مجال وضع المواصفات الغذائية قد نفذت بالكامل بحلول نهاية عام 2008. وسيتم تعزيز الاتصال بالبلدان ونشر المواصفات المعتمدة باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة. وستعقد تسعة اجتماعات خبراء لإسداء المشورة العلمية بشأن المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية، بما في ذلك: تقدير المخاطر فيما يتعلق بالأخطار الميكروبيولوجية والكيميائية في الأغذية؛ ومقاومة الجراثيم؛ وتقييم سلامة الأغذية المستمدة من الحيوانات المطعمة الحامض النووي؛ والاستخدام المأمون للكحول النشط في الصناعات الغذائية؛ والمخاطر والفوائد الصحية المقترنة باستهلاك أغذية محددة؛ والتكنولوجيا متناهية الدقة، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة.

328. من المنظور أن تتحسن سلامة الأغذية وحماية المستهلك في ثمانية بلدان نتيجة للمساعدة التي تقدمها المنظمة في إدارة نظم المراقبة باستخدام نهج السلسلة الغذائية. وسيشمل ذلك: تنسيق المواصفات واللوائح الغذائية الوطنية مع الدستور الغذائي؛ والاشتراك بمزيد من الفعاليات في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي؛ وإدماج نظم لضمان الجودة والسلامة في السلسلة الغذائية؛ والتصدي للطوارئ؛ ونشر المعلومات عن جودة وسلامة الأغذية.

وستجرى مساعدة البلدان أيضا في الوفاء بالمقتضيات الدولية للصحة والصحة النباتية المتصلة بالمفاوضات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف.

329. وعلى سبيل الإسهام في تحسين النظم الغذائية ستعقد مشاورات للخبراء بشأن "الدهون والأحماض الدهنية في التغذية البشرية" بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وستعتمد مؤشرات ومنهجيات لتقييم ورصد المتحصل من الأغذية، ومستويات إنعدام الأمن الغذائي الأسري؛ والحالة التغذوية والعبء المتعدد لسوء التغذية في إطار نظم معلومات التغذية والأمن الغذائي. وستوضع مؤشرات وخطوط توجيهية ومواد تدريبية جديدة لتنفيذ المعايير المتصلة بالتغذية عن طريق المبادرة الشاملة بشأن التنوع الحيوي للأغذية والتغذية. وسيستارح معدل إعداد ونشر المعلومات الخاصة بمكونات الأغذية بالاعتماد على شبكة مراكز البيانات الإقليمية التابعة للشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية والمجلة الخاصة بمكونات الأغذية وتحليلها. وسيتم تطوير المعلومات والمواد التعليمية والإعلامية المتعلقة بالتغذية الابتكارية، وتعزيز قدرات ست مؤسسات وطنية ومحلية على إعداد وتنفيذ برامج التوعية التغذوية الفعالة. وسيستمر إدماج الجوانب التغذوية في مشروعات الأمن الغذائي، بما في ذلك نظام المعلومات عن إنعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. ومن المقرر إجراء استقصاءات تغذوية في بلدان عديدة، فضلا عن إعداد ملخصات قطرية تغذوية جديدة أو محدثة.

330. فيما يخص الشواغل المتعلقة بالسلامة الغذائية للمنتجات الحيوانية، سوف يسهم البرنامج 2D في إعداد ممارسات زراعية وإدارية جيدة لتطبيق إدارة الأخطار المتعلقة بالسلامة الغذائية في العمليات الروتينية، وذلك بالتعاون مع القطاع المعني وغير ذلك من أصحاب الشأن. وسيتم التركيز على تنفيذ المدونات المعتمدة من هيئة الدستور الغذائي بشأن العلف المأمون للحيوانات وبشأن مناولة اللحوم ومنتجات الألبان، وعلى معايير السلامة الغذائية للمنتجات الحيوانية في مرحلة الإنتاج التي تفاوضت المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأنها. ولتعزيز الاستعداد للطوارئ والقدرة على التصدي السريع لها (بما في ذلك التخطيط الاحتياطي)، سيعمل البرنامج مع مركز إدارة الأزمات التابع لإدارة الزراعة وحماية المستهلك وذلك مع الدخول أيضا في شراكات وثيقة مع وكالات أخرى ودعم المعلومات المساندة ونظم الإنذار المبكر (وإعدادها، عند الاقتضاء).

331. سيستحدث مختبر الشعبة المشتركة بين المنظمة ووكالة الطاقة الذرية طرقا وإجراءات لتمكين الحكومات من تقييم تأثير تطبيق الممارسات الإنتاجية الجيدة، وستنتقل هذه الممارسات من خلال جهود تعاوني بين منظمات الأمم المتحدة وأصحاب الشأن الآخرين، وستتركز على مبيدات الآفات، والسموم الفطرية، واكتشاف مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية.

البرنامج 2E: المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات

جميع المبالغ بالآلاف الدولارات			إسم المشروع	الكيان البرامجي
برنامج العمل للفترة 2009-2008	التغير	برنامج عمل 2007 - 2006		
2,554	(462)	3,016	مركز الاتصالات والمعارف في مجال الغابات	2EP03
1,801	(92)	1,893	تحليلات اجتماعية اقتصادية عالمية ودراسات لقطاع الغابات	2EP04
2,821	359	2,462	تعزيز السياسات والقدرات المؤسسية والتشاركية لإدارة الغابات وصيانتها	2EP05
2,023	(473)	2,496	دعم لجنة الغابات، والعمليات الحرجية الإقليمية والعالمية	2EP06
1,796	382	1,413	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	2ES01
10,995	(286)	11,280	المجموع	
1,360			ارتفاع التكاليف	
12,354			المجموع- بعد إعادة حسابه	

332. في إطار البرنامج 2E، سوف تقدم معلومات قطرية عن كافة جوانب الغابات والحراجة، اعتمادا على تبادل المعارف والشراكات مع البلدان الأعضاء والمنظمات الأخرى والقطاع الخاص. وسوف تتاح هذه المعلومات على مختلف المستويات عن طريق قواعد بيانات متكاملة وكذلك عن طريق مطبوعات موجهة وفعالة التكلفة. وسوف تعمل دراسات التوقعات العالمية والإقليمية على توسيع قاعدة المعارف بشأن الحراجة من خلال عمليات تشاركية، وكذلك بناء القدرات.

333. وفقا للأهمية التي توليها لجنة الغابات لبرامج الغابات القطرية، ستجرى مساعدة البلدان في تطوير هذه البرامج وتنفيذها، وتشمل هذه المساعدة عدة أمور منها: استعراض السياسات، وتوثيق الصلات بين الحراجة والقطاعات الأخرى، وتعزيز مشاركة أصحاب الشأن وتدابير تنفيذ القانون، وتشاطر أفضل الممارسات على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. وسيتم التشديد على الآليات المالية اللازمة للإدارة المستدامة للغابات وإدارة

النزاعات. كما سيقوم البرنامج، على سبيل الاستجابة لتوصيات لجنة الغابات، بإجراء تحليلات إضافية لترتيبات حيازة الغابات وآثارها بالنسبة للإدارة المستدامة للغابات وتخفيف حدة الفقر. ويشجع البرنامج إقامة صلات عملية بين الحراجة واستراتيجيات الحد من الفقر والمشاريع الحرجية الصغيرة المعتمدة على المجتمع المحلي والرامية إلى إدراج الدخل بصورة مستدامة. ويرمي البرنامج إلى الاعتراف ببرامج الغابات القطرية كإطار لتخطيط وتنفيذ السياسات الحرجية من قبل 40 بلداً، منها ثلاثة أدرجت الدور الذي تسهم به الغابات في استراتيجياتها الخاصة بالحد من الفقر، وإلى زيادة الاعتراف بدور الغابات في التخفيف من وطأة الفقر في 10 بلدان.

334. ستقوم دراسات التنبؤات العالمية والإقليمية بتحليل القوى الدافعة والسيناريوهات الملموسة لتوفير أساس للتخطيط على الصعيد الوطني. كما ستصل البلدان إلى فهم أفضل للفرص والتحديات الناشئة في سياق العولمة وتوائم برامجها القطرية للغابات وفقاً لذلك. وسيعرض التحليل الاقتصادي الفرص المتاحة لزيادة الدخل والعمالة، وهو ما يمثل عنصراً رئيسياً من العناصر التي يتقرر على أساسها اعتماد الإدارة المستدامة للغابات على نطاق أوسع. ومن المتوقع أن تؤدي جميع هذه الأنشطة إلى تيسير حوار السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، في حين ستستمر المنظمة في قيادة الشراكة التعاونية بشأن الغابات، مع التركيز على اتباع نهج متعددة التخصصات إزاء القضايا ذات الأهمية الرئيسية.

البرنامج 2F: إدارة الغابات وصونها وإعادة تأهيلها

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	برنامج العمل للفترة 2008-2009
2FA06	إدارة حرائق الغابات وصحة الغابات	1,486	1,343 (143)
2FA07	صيانة وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية للغابات والأراضي الحرجية	2,160	2,496
2FP02	التنمية المستدامة للغابات والأراضي الحرجية والأشجار خارج الغابات	2,293	2,512
2FS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	2,295	2,612
المجموع		8,234	8,963
	ارتفاع التكاليف		1,081
	المجموع - بعد إعادة حسابه		10,044

335. يرمي البرنامج 2F إلى تشجيع ودعم الإدارة المستدامة للغابات، خاصة عن طريق كفالة وفاء السلع وخدمات النظم الإيكولوجية المشتقة من الغابات والأشجار باحتياجات الأجيال الحالية والمقبلة، فضلاً عن وفائها بالأهداف الوطنية في مجال الحد من الفقر والقضاء على الجوع وضمان الاستدامة البيئية. وسيوفر البرنامج للبلدان وأصحاب الشأن المعنيين بالحراجة بوسائل دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الغابات المتجددة طبيعياً، وإنشاء وإدارة الغابات المغروسة والنظم الزراعية الحرجية. وسيتم الاضطلاع بالعمل المتعلق بالموارد الوراثية بالتعاون مع البرنامج 2K.

336. وسيدعم البرنامج عملية استخلاص المعارف من أصحاب الشأن المتعددين، خاصة عن طريق تقييم الغابات الوطنية ورصدها وتشاطر الخبرة بإدارة الغابات على الصعيد العالمي، بقصد حفز التقدم على طريق الإدارة المستدامة للغابات. وسيستمر البرنامج في معالجة التنوع الحيوي، والمناطق المحمية، وإدارة الحياة البرية، والأشجار خارج الغابات، وغابات المناطق الحضرية. ويشجع البرنامج نُهج إدارة الأراضي الجافة والجبال مع اقتران ذلك بإصدار الخطوط التوجيهية للإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للأراضي الجافة. وبناء على الطلب المحدد الصادر عن لجنة الغابات في مارس/أذار 2007، سيتم تنفيذ مبادئ توجيهية طوعية بشأن مكافحة الحرائق وإنشاء الغابات المغروسة وإدارتها بصورة مسؤولة، وذلك بغرض تعظيم الفوائد والحد من الآثار السلبية الممكنة. وسيولي الاهتمام الواجب للوقاية من آفات وأمراض الغابات ومكافحتها، مع الاهتمام بصفة خاصة بالأنواع الغازية. وستعطى الأولوية أيضاً لتأثير تغير المناخ على الغابات، والمواعمة اللازمة لإدارة الغابات بغية ضمان صحة الغابات وكفالة الدور الذي يمكن أن تقوم به الحراجة في التخفيف من حدة تغير المناخ.

البرنامج 2G: المنتجات والصناعات الحرجية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2007-2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
2GA01	تعزيز مساهمة الصناعات الحرجية في التنمية الريفية	1,347	(76)	1,271
2GP01	أفضل الممارسات في مجال استغلال المنتجات الحرجية، الاستخدام والتطور الصناعي الملائم	2,697	500	2,197
2GP02	تقدير ورصد وإعداد التقارير عن المنتجات الحرجية والمؤسسات ذات الصلة	3,210	235	3,445
2GS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	1,645	270	1,916
المجموع		8,899	(71)	8,828
	ارتفاع التكاليف			1,147
المجموع - بعد إعادة حسابه				9,975

337. يشمل البرنامج 2G تقديم المشورة الفنية والمتعلقة بالسياسات للبلدان بشأن حصاد وتجهيز المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية التي تسهم في سبل المعيشة الحضرية والريفية. وسوف يقدم أيضا تحليل فني ودعم للسياسات في الحالات التي تقوم فيها الأخشاب والغابات بدور مهم في توليد الطاقة واستهلاكها. وسوف يهدف البرنامج الى تعزيز قدرة البلدان النامية على تطوير صناعات حرجية صغيرة ومتوسطة الحجم. وسوف يستمر في اجراء التقدير، والرصد واعداد التقارير بشأن الموارد والمنتجات والمؤسسات الحرجية. يشمل التوجه الرئيسي للفترة المالية 2009-2008 اطلاق عملية تقييم الموارد الحرجية في العالم 2010. ويشمل البرنامج 2G كذلك: الاحصاءات السنوية عن الإنتاج والاستهلاك والتجارة في المنتجات الحرجية؛ والمعلومات عن السياسات والمؤسسات القطرية الحرجية؛ والتكامل في عمليات الإبلاغ والاتصالات القطرية. وسيدعم البرنامج اقتسام البلدان للمعارف وأفضل الممارسات بخصوص حصاد وتصنيع وتجارة الأخشاب، والمنتجات الحرجية غير الخشبية والحطب، مع التركيز اللازم على العمالية وتوليد المداخيل.

البرنامج 2H: المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2007-2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
2HA01	دعم استراتيجية تحسين المعلومات عن أوضاع المصايد الطبيعية واتجاهاتها من خلال نظام رصد الموارد السمكية والشراكات الأخرى في النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك	1,038	(40)	998
2HA02	تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (بما في ذلك المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية) والصكوك المتصلة بها	3,825	159	3,984
2HP01	توفير معلومات وإحصائيات عن مصايد الأسماك	4,760	142	4,902
2HP04	تحليلات اجتماعية اقتصادية عالمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والنمو الاقتصادي	1,574	110	1,684
2HS02	تشجيع وتعزيز الأجهزة والترتيبات الإقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	2,967	287	3,253
2HS03	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	2,871	483	3,354
2HS04	الدعم لجنة مصايد الاسماك والاجتماعات المرتبطة بها	823	(29)	794
المجموع		17,858	1,111	18,969
	ارتفاع التكاليف			2,536
المجموع - بعد إعادة حسابه				21,505

338. وفقا لتوصيات لجنة مصايد الأسماك، على البرنامج 2H أن يقود تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد - التي تشمل تربية الأحياء المائية - والصكوك ذات الصلة، مع قياس ذلك بعدد صكوك مصايد الأسماك الدولية المعتمدة وعدد البلدان التي تعتمد خطط عمل وطنية. ويشمل هذا الجهد الرئيسي: تحليل وتطوير وتشجيع السياسات والاستراتيجية والتدابير التنظيمية الملائمة؛ وإعداد خطوط توجيهية إضافية بشأن التوسيم الإيكولوجي للمصيد من المصايد الداخلية والبحرية الطبيعية فضلا عن إعداد خطوط توجيهية تقنية بشأن الاعتبارات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية في نهج النظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ والمساعدة في التخلص التدريجي من طاقة الصيد المفرطة؛ والتحصير لمؤتمر يركز على المصايد الصغيرة؛ وإعداد صك جديد ملزم قانونا بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وستعطى الأولوية أيضا، وفقا لما طلبته لجنة مصايد الأسماك، لزيادة التوسع المستدام في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك إنشاء برنامج خاص لتربية الأحياء المائية في أفريقيا، والاستمرار في تعزيز أجهزة المصايد الإقليمية.

339. سيجري دعم العمل المتعلق بالسياسات عن طريق التحليل الاقتصادي – الاجتماعي الجاري لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وخاصة مساهمتها في الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، والنمو الاقتصادي. وسيواصل البرنامج 2H رصد وتحليل قضايا السياسات الرئيسية، بما في ذلك القضايا الناشئة، ذات التأثير على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مثل: الطاقة المفرطة، والوصول إلى الموارد ومناطق الصيد في المياه الساحلية والداخلية وإدارة الموارد وإدارة قائمة على المشاركة. وفيما يخص المعلومات والإحصاءات، ستولى الأولوية الواجبة لاستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك، والاستراتيجية التي اعتمدت أخيراً لتحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية مع اقتران ذلك بنشر مطبوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم (SOFIA) مرة كل فترة مالية، وغير ذلك من المطبوعات الإحصائية والمنتجات الإعلامية. وسوف يستمر تحسين جودة وتغطية المعلومات والإحصاءات بشأن مصايد أعالي البحار وتربية الأحياء المائية عن طريق توسيع الشراكات مع الحكومات والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك ومراكز الخبرات الرفيعة (مما يعبر أيضاً عن توقعات لجنة مصايد الأسماك).

البرنامج 2I: إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصونها

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
2IP01	رصد الموارد السمكية وإدارتها وصيانتها	5,539	(37)
2IP02	رصد الموارد لتنمية تربية الأحياء المائية وإدارتها وصيانتها	3,861	136
2IS01	خدمات الدعم الفني للدول الأعضاء والبرنامج الميداني في مجال الموارد السمكية	1,792	223
2IS02	خدمات الدعم الفني للدول الأعضاء والبرنامج الميداني في مجال تربية الأحياء المائية	1,721	244
المجموع		12,914	565
ارتفاع التكاليف		1,759	
المجموع - بعد إعادة حسابه		15,238	

340. يرمي البرنامج 2I إلى تعزيز صون الموارد والإدارة الفعالة لنظم الإنتاج عن طريق كينات تكميلية تتناول القطاعين الفرعيين لمصايد الأسماك الطبيعية (البحرية والداخلية) وتربية الأحياء المائية. ويسهم البرنامج أيضاً في تنفيذ الجوانب ذات الصلة من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية المرتبطة بها والصكوك الدولية الأخرى. ومع مراعاة الخلاصات التي انتهت إليها لجنة مصايد الأسماك والتوصيات التي قدمتها، سيقوم البرنامج بما يلي: (أ) متابعة تحديد الموارد وتقديرها ورصدها؛ (ب) نشر الخطوط التوجيهية والمنهجيات والمؤشرات لإدارة وصون كل من الموارد البحرية/الداخلية ونظم تربية الأحياء المائية؛ (ج) توضيح دور طرائق إدارة النظم الإيكولوجية (بما في ذلك المناطق المائية المحمية)؛ (د) معالجة الجوانب البيئية للصيد وتربية الأحياء المائية؛ (هـ) إجراء دراسات لتكثيف تربية الأحياء المائية، تشمل التكنولوجيات المنسمة بالكفاءة والقابلة للدوام، (و) دعم شبكات تبادل معلومات إدارة مصايد الأسماك؛ (و) معالجة القضايا الناشئة مثل مصايد المياه العميقة والمحميات البحرية وتأثير تغير المناخ على مصايد الأسماك. ويقوم البرنامج أيضاً بدور الأمانة للجنة الفرعية للجنة مصايد الأسماك المعنية بتربية الأحياء المائية والهيئة الاستشارية لمصايد الأسماك الداخلية الأوروبية وسيضطلع البرنامج بالعمل بشأن الموارد الوراثية بالتعاون مع البرنامج 2K وسيتم الاضطلاع بالعمل المتعلق بالموارد الوراثية بالتعاون مع البرنامج 2K.

البرنامج 2J: المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
2JA02	: تنفيذ الرصد والمراقبة والإشراف	564	182
2JA03	بناء القدرات في مجال تطوير تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الصغيرة	1,050	(66)
2JP01	استخدام المنتجات السمكية وجودتها وسلامتها	1,628	17
2JP02	تجارة الأسماك وتسويقها	2,020	(68)
2JP03	تحسين سلامة عمليات الصيد	528	96
2JS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	3,459	(101)
المجموع		9,248	61
ارتفاع التكاليف		1,124	
المجموع - بعد إعادة حسابه		10,433	

341. يركز البرنامج 2J على تحقيق الحد الأمثل في استخدام الموارد السمكية، بما في ذلك إنتاج منتجات سمكية مأمونة ومغذية. ويساعد البرنامج البلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية للأسماك، بما في ذلك منتجات قطاع الصيد الصغير. وسيرصد البرنامج الحواجز المتصلة بتجارة الأسماك ويحللها ويرفع التقارير عنها وبذلك يدعم النظم التجارية الشفافة والتي يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك معايير البيع بالتجزئة والتوزيع العادل لفوائد هذه التجارة. وعلى نحو ما أوضحت لجنة مصايد الأسماك، سيتم الإضطلاع بمزيد من العمل بشأن الخطوط التوجيهية التقنية العالمية بشأن التجارة الرشيدة بالأسماك.

342. سيقوم البرنامج برصد التطورات في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي حددتها المنظمة، بما في ذلك مختلف خطط إصدار الشهادات والتوسيم الإيكولوجي، بغرض توضيح ماهية التجارة الرشيدة بالأسماك. وسيعزز البرنامج الدعم المقدم للمصايد الصغيرة والجهات الصغيرة والمتوسطة لتجهيز الأسماك وتسويقها. وسيعزز أيضا الدعم المقدم في مجال المعلومات والبيانات الخاصة بتسويق الأسماك وذلك بالتعاون مع خدمة معلومات الأسماك.

343. سيستكشف البرنامج إمكانية استخدام التمويل الصغير كأداة لتطوير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسيركز البرنامج بصفة مستمرة على التعاون الدولي وتقديم المساعدة إلى البلدان بشأن التكنولوجيا الجديدة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي تستخدم نظم رصد السفن وسجلات السفن الالكترونية وغير ذلك من الوسائل لتحسين تقيد مشغلي السفن بنظم الإدارة. ويشمل ذلك، كما أوضحت لجنة مصايد الأسماك، إعداد سجل عالمي لسفن الصيد. وستولي العناية لاستدامة عمليات الصيد وسلامتها خاصة بالنسبة لقطاع الصيد الصغير، فضلا عن التدخلات المتصلة بزيادة نظافة موانئ الصيد وإدارة النفايات.

البرنامج 2K: إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
2KA01	كفاءة استخدام المياه للأغراض الزراعية ونوعيتها وصيانتها	4,080	271
2KA05	حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي والحصول على الموارد الطبيعية	2,684	17
2KA06	السياسات والتخطيط والإدارة المتكاملة للأراضي والمياه ونظم الإنتاج	1,638	779
2KA07	الغابات والمياه	1,107	(283)
2KA09	تأثير الصيد على البيئة	955	34
2KP01	أمانة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة	2,077	(0)
2KP02	إدارة المعارف ونظم المعلومات وقواعد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأراضي والمياه	2,476	(678)
2KP04	اقتصاديات الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية	1,479	27
2KP06	الطاقة الحيوية	1,797	1,538
2KP07	تأثير تغير المناخ وإجراءات التكيف	1,557	2,577
2KP08	النظم الإيكولوجية الهشة	1,144	723
2KS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	7,813	774
المجموع		28,808	5,779
ارتفاع التكاليف			4,244
المجموع - بعد إعادة حسابه			38,831

344. يعد البرنامج 2K، بحسب ما أبرزه القسم الثاني-دال أعلاه، أكبر برامج الباب الثاني، وهو يتميز بطابع يتسم بتعدد التخصصات، وينفذ بقيادة الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة مع حصوله على إسهامات كبيرة من الإدارات والمكاتب الأخرى. ويستفيد البرنامج، بالفعل، من الخبرة المتاحة في المنظمة بشأن إدارة الموارد الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه، والتنوع الحيوي، والطاقة الحيوية، وتغير المناخ، والإدارة البيئية للنظم الإيكولوجية. ويؤمن البرنامج أيضا الاتصال بالمبادرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالبيئة والإسهام في هذه المبادرات، بما في ذلك الهيئة المعنية بالتنمية المستدامة. وبناء على طلب لجنة الزراعة في دورتها العشرين، ستقوم الإدارة المعنية بالموارد الطبيعية والبيئة بإعداد دراسة لوضع إطار استراتيجي شامل للمنظمة بشأن الزراعة والبيئة في القرن الحادي والعشرين.

345. يسجل البرنامج تحولا كبيرا في بؤرة تركيزه صوب التعبير عن الطاقة الحيوية وتغير المناخ بوصفها أولويات أصيلة للمنظمة. وفي حين كان الكيان 2KP07. التكيف مع تغيير المناخ واحتواء تأثيراته، موجودا بالفعل لتوفير أساس راسخ لتنسيق الجهود التي تبذلها كل إدارات المنظمة في هذا المجال، فقد أعيدت صياغة الكيان

2KP06 ليكون مركز أنشطة تنسيق مماثلة بشأن الطاقة الحيوية. وقد ورد شرح تفصيلي بالغ لنطاق العمل المزمع وأهدافه في القسم الثاني-باء أعلاه، فضلا عن الاجتماعات الرفيعة المستوى المقرر عقدها في القسم الثاني-دال.

346. يتعلق جانب مهم من هذا البرنامج بإدارة الأراضي وموارد المياه. وتركز ثلاثة كيانات مترابطة بشكل وثيق (2KA01 و 2KA06 و 2KP02) على ما يلي: ضمان المزيد من الكفاءة في استخدام المياه وصونها؛ وتكامل السياسات المتعلقة بالأراضي والمياه وتخطيطها وإدارتها؛ وتحسين جودة الأراضي والمياه؛ وتحسين إدارة المعارف وقواعد البيانات المتعلقة بالأراضي وموارد المياه. وسيتم استيفاء نظم المعلومات بشأن الأراضي والمياه أولا بأول، بما في ذلك رصد حالة موارد الأراضي والمياه العذبة واستخدام هذه الموارد في العالم. ويجري إنشاء صلات مع نظم المعلومات القطاعية لوضع قاعدة معلومات شاملة متعددة القطاعات والأغراض بقصد تيسير إجراء التحليلات المتكاملة على سبيل دعم عملية اتخاذ القرارات.

347. ويشمل العمل المتعلق بإدارة المياه الموارد المائية العابرة للحدود والقيام بدور تحفيزي في تنشيط التعاون والاتفاقات فيما بين البلدان، ودعم المبادرات الدولية الرئيسية. ويركز هذا العمل على ندرة المياه، وإدارة النظم الإيكولوجية الهشة، بما في ذلك الأراضي الرطبة، وطرق الحفاظ على رطوبة التربة، وزيادة قدرة الزراعة البعلية على التكيف مع تغير المناخ. وسيجرى استقصاء إعادة شحن الطبقات الحاملة للمياه وتأثير تغير المناخ على موارد الأراضي والمياه. وتجرى معالجة أهمية الغابات في توفير إمدادات كافية من المياه العذبة في إطار الكيان 2KA07 من البرنامج، خاصة عن طريق وضع المنهجيات وتقديم المشورة للبلدان بشأن السياسات والممارسات الفعالة لإدارة مساقط المياه.

348. فيما يخص الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، سيساعد الكيان 2KA09 البلدان في إتاحة الفرص المضمونة للتمتع بها وفقا للأهداف الشاملة للعدالة الاجتماعية والتنمية الريفية، وذلك على سبيل متابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وسيعالج الكيان المذكور ضمن جملة أمور، إدارة حيازة الأراضي في أوضاع الطوارئ، والتنظيم الفعال لحيازة الأراضي، وتحسين إدارة الأراضي الأميرية، وأسلوب الاستجابة في مجال حيازة الأراضي لتغير المناخ واحتواء آثاره. أما الكيان 09KA2 فيغطي بصورة أكثر تحديدا القضايا البيئية المعقدة المتصلة بعمليات مصائد الأسماك وإدارتها. وسيستمر البرنامج 2K في إتاحة التقديرات التفصيلية لقضايا التفاعل بين الإنتاج الحيواني والبيئة وكيفية الحد من وطأتها وفي تقديم الدعم لعملية اتخاذ القرارات في هذا الشأن.

349. يتولى البرنامج 2K أيضا مهام أمانه هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ويساعد في إعداد إطرارات متفق عليها دوليا للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد استعرضت الهيئة في دورتها العادية الحادية والعشرين المعقودة في يونيو/حزيران 2007، حالة واحتياجات مختلف قطاعات التنوع الحيوي للأغذية والزراعة التي تتجاوز النباتات والحيوانات، لتشمل الغابات، ومصائد الأسماك، والكائنات الحية الدقيقة، فضلا عن اتباع نهج النظام الإيكولوجي لإدارة الموارد الوراثية والمحافظة عليها. وبحسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة ذاتها، ستقود الأمانة تنفيذ برنامج العمل المتجدد والمتعدد السنوات في مجال التنوع الحيوي في الأغذية والزراعة. كما ستشجع جوانب مثل إعداد البرامج الشاملة، بما في ذلك سياسات وترتيبات الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بصفة عامة وتشاطر فوائدها، وإدراج نهج النظام الإيكولوجي في إدارة التنوع الحيوي للزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وسوف تكفل الاتصال بالعمليات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والتي تنشط في قطاعات البيئة والتجارة والملكية الفكرية.

350. وسوف تكفل الاتصال بالعمليات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والتي تنشط في قطاعات البيئة والتجارة والملكية الفكرية. ويساعد البرنامج البلدان على تعميم شواغلها البيئية، بصورة كلية شاملة، وإدراجها في صلب الممارسات التي تتبعها في مجال الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، على أساس النهج الزراعية – الإيكولوجية، وعلى كفاءة تحسين إدارة النظم الإيكولوجية الهشة (مثل الأراضي الجافة، والجبال، والمناطق الساحلية).

351. يكمل الصورة إسهام أساسي تقدمه إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو إسهام يسعى إلى تحسين فهم الصلة بين الزراعة والبيئة، وعوامل الاقتصاد والبيئة والسياسات التي تؤثر على قرارات المزارعين بشأن إدارة الموارد الطبيعية. وقد أشارت الأجهزة الرئاسية للمنظمة في اجتماعاتها الأخيرة إلى ضرورة استناد السياسات إلى معلومات أفضل يوفرها لها علم الأحياء الفيزيائي وعلم الاجتماع السليم، وكانت لجنة الزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي من بين هذه الأجهزة. وستشمل مجالات التحليل: الصلات بين الأسواق والتنوع الحيوي؛ والفرص الموجهة نحو السوق لتعويض المزارعين عن التكاليف المتكبدة في تعزيز تقديم الخدمات البيئية؛ والتدابير الرامية إلى الحد من الحواجز التقنية والاقتصادية فضلا عن حواجز السياسات والمعلومات التي تعترض سبيل فقراء الريف في استغلالهم للموارد بصورة مستدامة.

البرنامج 2L: التكنولوجيا والبحوث والإرشاد

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير
برنامج العمل للفترة 2009-2008			
2LA01	تعزيز نظم البحوث الزراعية القطرية ونظم الإرشاد	2,828	18
2LP01	أمانة مجلس العلوم التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية	5,650	1,328
2LS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	1,534	77
المجموع		10,012	1,423
	ارتفاع التكاليف	1,030	
	المجموع- بعد إعادة حسابه		12,465

352. يساعد البرنامج 2L البلدان في إعداد وتعزيز نُهج ونظم وطنية للبحوث الزراعية والإرشاد تكون مناسبة للاحتياجات التي تم تحديدها في مجال التكنولوجيا والمعرفة والقدرات البشرية اللازمة للتنمية الزراعية المستدامة. وفي إطار البرنامج، يتم التركيز على إدماج النظم الوطنية للبحوث الزراعية والإرشاد في البرامج الوطنية للأمن الغذائي بغية كفاءة إفران التكنولوجيا الفعالة وتقييمها واعتمادها من قبل المزارعين. وتراعى، لدى القيام بذلك، التفاعلات المعقدة بين المجتمعات المحلية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي. كما تقدم المساعدة، في إطار البرنامج، لتحسين القدرات الوطنية على رسم السياسات والتطبيق المأمون للتكنولوجيا الحيوية، ولدعم التنسيق الإقليمي للإطارات التنظيمية. وللبرنامج صلات وثيقة بالبرنامج 3F: المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية، وهي صلات لمساعدة البلدان في ميدان الاتصالات المساندة للتنمية وتعليم فقراء الريف. وينطوي البرنامج 2L أيضاً على شراكات قوية مع مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والوكالات الأخرى للأمم المتحدة، والمنتهى العالمي للبحوث الزراعية، والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية في منتهيات تشمل البحوث والإرشاد والتربية والاتصالات. وهو يستضيف أمانة مجلس العلوم في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

البرنامج 2M: البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير
برنامج العمل للفترة 2009-2008			
2MA04	تشجيع الصناعات الزراعية التنافسية	6,019	(334)
2MA05	تحسين مداخل صغار المزارعين وغرض عملهم وسبل معيشتهم	2,700	(89)
2MP02	تنمية البنية الأساسية الريفية	2,229	(74)
2MS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	4,773	525
المجموع		15,721	28
	ارتفاع التكاليف	1,995	
	المجموع- بعد إعادة حسابه		17,744

353. يركز البرنامج 2M بصفة رئيسية على تطوير صناعات زراعية ومشروعات زراعية تتميز بالقدرة التنافسية وذلك عن طريق ربط موردي المدخلات والمنتجين بأسواق التجزئة النهائية. وسيسعى البرنامج، تبعاً لتوجيهات لجنة الزراعة، إلى التصدي لثلاث أولويات رئيسية: دعم البلدان في مجال السياسات والمؤسسات التي تعزز المشروعات الزراعية التجارية والصناعات الزراعية، ووضع برامج لتنمية صناعات زراعية وسلاسل قيمة محددة، وبناء قدرات صغار المزارعين والمشروعات الزراعية على المشاركة في الأسواق، بما في ذلك القنوات السوقية مرتفعة القيمة.

354. سيشهد عام 2008 تنظيم حدث رئيسي، هو المنتهى العالمي للصناعات الزراعية، بالإشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من الشركاء لمناقشة الاستراتيجيات الكفيلة بتطوير صناعات زراعية تنافسية تسهم في الحد من الفقر. وستطرح، بعد هذا المنتهى، سلسلة من الإجراءات الملموسة على المستويين الإقليمي والوطني لتعزيز الخبرة والقدرة المحلية على إقامة سياسات ومؤسسات وخدمات للدعم. وستولى العناية لتوضيح المهام المؤسسية، وتحسين الإطارات التنظيمية، وتوثيق التعاون بين القطاعين العام والخاص. وسيقوم البرنامج، بالتعاون مع الوكالات والشركاء الآخرين من القطاع الخاص، بتقديم الدعم التقني لتطوير صناعات زراعية وسلاسل قيمة محددة في جميع الأقاليم (وهو نشاط منطوق في عشرين بلداً على الأقل).

355. سيعالج البرنامج شواغل صغار المزارعين والمجهزين عن طريق القيام، مع الشركاء، ببناء قدرة تنظيمية على ربط المزارعين بالأسواق والخدمات، وعلى زيادة المهارات الإدارية للمزارعين بغية تحقيق قيمة مضافة (في نحو 30 مشروعا أو نشاطا أو أكثر). وتسليما بالقيود التي ترد على البنية الأساسية على نطاق واسع وتؤثر على النمو الإقتصادي بما في ذلك تطوير الصناعات الزراعية والمشروعات الزراعية وزيادة الدخل الزراعي، سيعزز البرنامج 2M استثمارات البنية الأساسية، مع إعطاء الأولوية لاتحاد البنية الأساسية لأفريقيا.

الباب الثالث: تبادل المعارف، والسياسات والمواد الترويجية

البرنامج 3A: زيادة الموارد والاستثمار

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			إسم المشروع	الكيان البرامجي
برنامج العمل للفترة 2009-2008	التغير	برنامج عمل 2007 - 2006		
3.023	(328)	3,351	تمويل مشاريع وبرامج المنظمة	3AP02
3.494	(85)	3,578	إعداد وصياغة البرامج الإقليمية والقطرية للأمن الغذائي والتنمية الريفية والزراعية	3AP03
35.248	2,698	32,550	برنامج التعاون مع البنك الدولي	3AS01
1.311	718	593	تعبئة الموارد للبلدان الأعضاء	3AS08
1.758	697	1,061	وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها	3AS12
9.188	418	8,770	مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية والمؤسسات الثنائية	3AS14
184	(742)	926	الدعم لأنشطة المنظمة	3AS16
54,206	3,377	50,829		المجموع
5,596				ارتفاع التكاليف
59,802				المجموع- بعد إعادة حسابه

356. ينطوي البرنامج 3A، في المقام الأول، على العمل مع طائفة واسعة من الشركاء لدعم التعاون التقني وتمويل التنمية الزراعية والريفية، بما في ذلك المساعدة في تحديد الفرص التمويلية، وتيسير الحوار والتفاوض على المستوى الرفيع، والتنسيق مع المبادرات الدولية للتنمية. وستحظى المشاركة في البرامج التجريبية لنظام "الأداء الموحد" للأمم المتحدة بعناية خاصة. وستقدم المساعدة على المستوى الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي والعالمي فيما يخص تحديد المشروعات وصياغتها والبرمجة المشتركة. إضافة إلى ذلك، يجري التركيز بالصورة الواجبة على إعداد مجموعة واسعة من طرائق التمويل المختلفة (الشراكات الاستراتيجية، وصناديق أموال الأمانة المتعددة الجهات المانحة، والتمويل المجمع، وصناديق أموال الأمانة المقدمة من جهة واحدة) التي تتيح المزيد من المرونة والاتساق بدرجة أوثق مع احتياجات وأولويات الجهات المانحة والبلدان النامية. ومن المتوقع أن يزيد التفاعل مع مصادر التمويل الجديدة (الجهات المانحة الناشئة) مثل مرفق البيئة العالمي، وهي مصادر أكثر دقة وصرامة فيما يخص وضوح الأداء وسرعة الاستجابة ومرونتها، وقياس النتائج والتأثير مع رفع التقارير المناسبة عن ذلك.

357. وفقا لتوجيهات فريق الخبراء الخارجيين رفيعي المستوى بشأن الأمن الغذائي في مايو/أيار 2007، ولجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثالثة والثلاثين، ولجنة البرنامج، سيظل تقديم الدعم إلى البلدان لصياغة وتمويل برامج وطنية وإقليمية للأمن الغذائي، نشاطا مهما لهذا البرنامج في الفترة 2008 - 2009. ونظرا لأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يقتضي العمل على نطاق أوسع كثيرا مما كان عليه العمل حتى الآن، واستجابة للدراس المستفادة ولتوصيات التقييم المستقل الذي أنجز في 2001 - 2002، فإن التحول في التركيز من المشروعات التجريبية للبرنامج الخاص للأمن الغذائي إلى البرامج الوطنية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي التي استهلكت في 2006 - 2007، سوف يستمر. وستولى العناية الواجبة لإدماج البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي بصورة أكثر انتظاما في سياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر ذات الصلة. ومن المنتظر أن تسفر التحالفات الاستراتيجية الجديدة مع البلدان المعنية عن اتفاقات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أكبر حجما وأكثر مرونة.

358. إن مركز الاستثمار، الحاصل على أكبر نصيب على الإطلاق من موارد الميزانية في إطار البرنامج 3A، سيقدم، على أساس الشراكات المستقرة مع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، المشورة والتحليلات المستقلة إلى كل من البلدان المستفيدة والمؤسسات المالية الدولية ذاتها، مما يفضي إلى تحديد استثمارات كبيرة للزراعة. وستمول معظم هذه الاستثمارات، الموجهة إلى الأمن الغذائي بصفة خاصة، من البنك الدولي في حين سيؤدي التعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واتساع نطاق الأنشطة المشتركة معه إلى زيادة حجم التمويل المقدم منه. ويضطلع مركز الاستثمار أيضا بدوره الواجب لدعم تنفيذ إعلان باريس عن فعالية المعونة مع السعي إلى تنسيق النهج وتشجيع استراتيجيات المساعدة المشتركة على الصعيد القطري. وستسفر البنية المتطورة للمعونة، فضلا عن زيادة تمكين الحكومات من قيادة وتوجيه البرامج الاستثمارية، عن تخصيص مركز الاستثمار المزيد من الموارد لبناء القدرات بغية نقل مهارات التخطيط الإنمائي إلى البلدان الشريكة في قطاع الأغذية والزراعة. ومن المتوقع أن تستفيد أفريقيا جنوب الصحراء من نصيب متزايد من أنشطة المركز، بما يتماشى وأولويات الشركاء، والتزام البلدان في إطار إعلان مابوتو بأن تخصص للزراعة ما لا يقل عن 10 في المائة من موارد ميزانياتها.

البرنامج 3B: السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير
البرامج	اسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير
3BA01	نظام معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة	4,295	113
3BA04	التحليلات الاجتماعية الاقتصادية للمسائل المنظورية العالمية في مجال الأغذية والزراعة	1,332	160
3BA06	تقديم الدعم لوضع إطار تنظيمي للأغذية والزراعة	2,126	(144)
3BP02	حالة الأغذية والزراعة	1,458	(8)
3BP05	تحليل سياسات الأمن الغذائي ورصد أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية	1,873	(64)
3BP08	وضع البرامج الميدانية	9,094	(757)
3BP10	جمع المعلومات القانونية ونشرها	1,276	67
3BP11	دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تحليل السياسات والدروس المستفادة	2,465	(94)
3BS01	تقديم الخدمات إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي	1,099	236
3BS02	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	1,203	212
3BS06	المساعدات في مجال السياسات الزراعية	4,075	331
المجموع		30,296	52
	ارتفاع التكاليف	4,026	
المجموع - بعد إعادة حسابه		34,373	

359. يرمي البرنامج 3B إلى تحديد سياسات تسهم بمزيد من الكفاءة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف الأول منها، في عالم يتسم بالتغير السريع. وقد تم، في اجتماعات مختلف الأجهزة الحكومية الدولية (خاصة لجنة الزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي) وشتى تقارير التقييم، إبراز الحاجة إلى أن تقوم منظمة كمنظمة الأغذية والزراعة بوضع إطار أفضل لرسم السياسات وتحديد المعايير فضلا عن السياسات القائمة على القرائن وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية. ومن ثم فإن البرنامج يجمع بين عنصرين رئيسيين: عنصر تحليلي لإتاحة الأساس اللازم للعنصر الآخر المتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية المباشرة.

360. في إطار هذا البرنامج، يقوم العمل التحليلي، في المقام الأول، بفحص الأسباب الكامنة للفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتطورة، بما في ذلك حالات الجوع المزمن والطوارئ والأزمات الممتدة، وهو يعالج تأثير السياسات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية والبيئة، وفعالية برامج ومشروعات الحد من الفقر، ويجري دراسات مواضيعية عن دور الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. كما يجري دراسات مقارنة عن التنمية الزراعية على الصعيدين القطري والإقليمي. كما يجري دراسات مقارنة عن التنمية الزراعية على الصعيدين القطري والإقليمي. ويستفيد البرنامج على نطاق واسع من الشبكات الأكاديمية وغيرها من الشركاء، لتبادل الآراء والمشورة.

361. تشمل أبرز المطبوعات الرئيسية التي تصدر في إطار البرنامج 3B: حالة الأغذية والزراعة التي تصدر سنويا؛ والتحليلات الاجتماعية الاقتصادية للمسائل المنظورية العالمية في مجال الأغذية والزراعة؛ إلى جانب التقرير الرئيسي المقبل عن الزراعة في العالم: نحو 2050/2030 التي ستصدر في 2009؛ وحالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم. وعلى سبيل المثال فإن تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2008، سيركز على الوقود الحيوي والأمن الغذائي. وسيصدر عددان من الصحيفة الإلكترونية الخاصة باقتصاديات الزراعة والتنمية (e-Jade) سنويا لتغطية قضايا الاقتصاديات الزراعية المواضيعية. وعلى الصعيد القطري، ستنفذ أدوات تصنيف إنعدام الأمن الغذائي وتقدير الاحتياجات الغذائية بالتعاون مع الشركاء. وستيسر هذه الأدوات توفير المعلومات القطرية والموضوعية بمزيد من الدقة والسرعة عن طريق نظام معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

362. بناء على العمل التحليلي أعلاه، تقدم إلى البلدان الخدمات الاستشارية في مجال السياسات خاصة فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية الآتية: إنشاء بيئة تمكينية في المجالين القانوني والتنظيمي ووضع ترتيبات مؤسسية مناسبة؛ تنسيق سياسات التنمية الزراعية والريفية مع الاستراتيجيات الأوسع للحد من الفقر؛ تعزيز قدرات البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي على تحليل السياسات ورسمها وتنفيذها؛ اعتماد نهج ابتكارية ومنهجيات محسنة على أساس الدروس المستفادة ونشر الممارسات الجيدة؛ وإعداد البرامج الميدانية على الصعيدين القطري والإقليمي. وسيستمر البرنامج أيضا في تقدير وتعزيز دور قطاع الإنتاج الحيواني، الذي يتطور بسرعة، في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

البرنامج 3C: التجارة والتسويق

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
البرنامج العمل للفترة 2009-2008	التغير	برنامج عمل 2007 - 2006	إسم المشروع
1,642	0	1,642	3CA02 دعم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ودعم إجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف
4,485	(462)	4,947	3CP06 التحليلات الاجتماعية والاقتصادية العالمية وتقييم أسواق المنتجات الزراعية وتأثير ذلك على الأمن الغذائي
2,657	(28)	2,685	3CP07 تحليل العولمة والقضايا التجارية ذات الصلة بالأسواق الزراعية
1,488	(2)	1,490	3CP08 تقديم الدعم للجنة مشكلات السلع
941	(194)	1,135	3CS01 خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني
11,213	(686)	11,899	المجموع
1,595			ارتفاع التكاليف
12,808			المجموع - بعد إعادة حسابه

363. يركز البرنامج أساساً على: (أ) تحليل تجارة الحاصلات الزراعية وأسواق السلع الأساسية، (ب) تحليل السياسات المتعلقة بتجارة الحاصلات الزراعية بقصد رسم استراتيجيات أكثر دراية وفعالية لتنمية التجارة الوطنية والسلع الأساسية، وكفالة المشاركة والتفاوض بمزيد من الفعالية فيما يخص الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وقد صممت أنشطة فترة 2009-2008 على أساس الأولويات التي عبرت عنها لجنة مشكلات السلع في دورتها السادسة والستين المعقودة في أبريل/نيسان 2007، وهي تقوم على التوصيات التي جاءت في التقرير عن تقييم عمل المنظمة بشأن السلع والتجارة الذي أنجز في باكورة عام 2007، كما أنها تراعي الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة وتطور هذه المفاوضات.

364. فيما يخص البند (أ)، تتمثل مجالات العمل الرئيسية في: (1) توقعات الأسواق العالمية للسلع الزراعية في الأجلين القصير والمتوسط على السواء، في ضوء التطورات العالمية الناشئة مثل ارتفاع أسعار الطاقة والطلب على الوقود الحيوي ودور جهات التأثير العالمية الكبرى وحالات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود؛ (2) تحليل تطورات وقضايا التجارة العالمية والإقليمية للحاصلات الزراعية في ضوء تطور أنماط العولمة والاتفاقات متعددة الأطراف، مع تقديم الدعم المساند لبناء قدرات الأعضاء؛ (3) تحليل عرض الأغذية والطلب عليها على المستويين الوطني والدولي، مع التركيز على التأثير السوقي للطلب على الوقود الحيوي، وتطورات أسواق السلع الأساسية ذات الأهمية للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، وتأثير القضايا التجارية على الأمن الغذائي الوطني والأسري.

365. فيما يخص البند (ب)، يشمل العمل المقرر: (1) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المفاوضات التجارية الدولية وتنفيذ الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف؛ (2) إبداء المشورة بشأن استراتيجيات التجارة الوطنية والإقليمية والسلع الأساسية في ضوء التطورات الدولية. وسوف يدعم البرنامج أيضاً السياسات الرامية إلى التنويع السلعي وتحقيق القيمة المضافة للسلع في الأسواق المحلية وأسواق التصدير على السواء.

366. ستجرى، في إطار البرنامج، تحليلات اجتماعية - اقتصادية لقطاع الإنتاج الحيواني، وللتجاهات المتغيرة وقضايا السياسة العامة المقترنه بها على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويتصدى البرنامج أيضاً لقضايا العولمة والتجارة المتصلة بتقشي ومكافحة كبرى الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي في سلسلة القيمة للمنتجات الحيوانية.

البرنامج 3D: المعلومات والإحصاءات الزراعية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير
		برنامج العمل للفترة 2009-2008	
3DA01	البرنامج المشترك بين الوكالات لبناء القدرات الخاصة بالإحصاءات الغذائية والزراعية	558	140
3DP02	الإحصاءات العالمية في مجالي الأغذية والزراعة	4,888	148
3DP03	عمليات المسح ونظم المعلومات الإحصائية القطرية	2,145	4
3DP04	قاعدة البيانات الإحصائية/الإحصاءات القطرية وتنسيق الإحصاءات في المنظمة	2,143	4
3DS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	985	152
المجموع		10,719	448
	ارتفاع التكاليف		1,670
	المجموع - بعد إعادة حسابه		12,838

367. يهدف البرنامج 3D إلى العمل باستمرار على تحسين نطاق تغطية المعلومات المتصلة بالتغذية والزراعة وكمية هذه المعلومات وفائدتها وتوافرها في الوقت المناسب وإمكانية النفاذ إليها لطائفة واسعة من مكونات البرنامج. وحيث إن نوعية إحصاءات المنظمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البلدان على توفير بيانات موثوقة وكاملة، فإن البرنامج يسعى إلى دعم القدرات الوطنية على جمع البيانات وتحليلها. ويقوم العمل المقرر للفترة المالية المقبلة على أساس الدراسات وعمليات التقييم التي أجريت في الماضي فضلاً عن التوجيهات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرئاسية بما فيها لجنة البرنامج ولجنة الزراعة في عام 2007 وعن الهيئات الإحصائية الإقليمية.

368. ويقوم العمل المقرر للفترة المالية المقبلة على أساس الدراسات وعمليات التقييم التي أجريت في الماضي فضلاً عن التوجيهات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرئاسية بما فيها لجنة البرنامج ولجنة الزراعة في عام 2007 وعن الهيئات الإحصائية الإقليمية. كما يقوم البرنامج بتجميع وتحليل بيانات الاستهلاك والبيانات الديموغرافية والخروج بمؤشرات تتعلق بحالة الأغذية والتغذية. وبغية رصد الجوانب الأخرى للتنمية الزراعية والريفية، يجري الاحتفاظ بقواعد بيانات متخصصة عن الأمن الغذائي، والاستثمارات الزراعية، والمساعدات المقدمة للزراعة، والإنفاق الحكومي على الزراعة، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، والتعداد الزراعي. ويقوم العمل المعياري على تصنيف البيانات بحسب الجنس وغيره من البارامترات. وقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية هي قاعدة بيانات المنظمة المستخدمة في إدارة ومسك ونشر البيانات الإحصائية الموضوعية، في حين أن قاعدة البيانات الإحصائية القطرية هي نظام متكامل لتنظيم ونشر إحصاءات الأغذية والزراعة على الصعيد القطري. وسيستمر تعميم قاعدة البيانات الإحصائية القطرية في بلدان إضافية (يتوقف عدد البلدان على توافر الموارد).

369. ويشجع على مشاركة البلدان في برامج التعداد الزراعي العالمي، بما في ذلك النطاق والتغطية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات والمنهجية والجدول المقترحة. وهو يقدر الاحتياجات القطرية إلى المساعدة التقنية في مجال تخطيط وإجراء عمليات التعداد والمسح الزراعي. وهو يجري دراسات منهجية، ويعقد مشاورات للخبراء، وحلقات تدارس، وحلقات عمل، ويشترك في المنتديات العالمية لوضع المعايير والمقاييس العالمية للإحصاءات الزراعية. وعلى نفس الغرار، ستلبي الطلبات القطرية للمساعدة التقنية في الحدود التي تتيحها الموارد.

البرنامج 3E: التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير
		برنامج العمل للفترة 2009-2008	
3EA01	نفيذ خطوط توجيهية للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني	391	27
3EP01	الاتحاد الأوروبي ومكاتب الاتصال القطرية	4,638	1,248
3EP02	الإطار الجامع للشراكات الفعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص	798	(151)
3EP03	تنسيق برامج الشراكات في المنظمة المتعلقة بالخبراء المتقاعدين، وخبراء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، والفنيين الشبان، والخبراء الزائرين من المؤسسات العلمية والبحثية	887	(401)
3EP04	التعاون مع الاتحاد الأوروبي	1,978	(74)
3ES02	يوم الأغذية العالمي وتليفود وما يتصل بهما من أنشطة	3,183	(129)
3ES03	التحالف الدولي ضد الجوع	713	(28)
المجموع		12,588	492
	ارتفاع التكاليف		1,392
	المجموع - بعد إعادة حسابه		14,471

370. سيظل البرنامج 3E. مشتملا على تنسيق وتخطيط وتنفيذ الأنشطة المتصلة بيوم الأغذية العالمي، وبرنامج تليفود، وسفراء النوايا الحسنة التابعين للمنظمة وتبعا للتوصية الواردة في عملية تقييم برنامج تليفود فسوف تدمج الحملة في أعمال التوعية والدعوة (في إطار البرنامج 3J) الرامية إلى استثارة الوعي العام بالجوع في العالم وغيره من القضايا المتصلة بولاية المنظمة، وتقدير الأمن الغذائي العالمي. ويشمل البرنامج 3E أيضا أعمال الأمانة للتحالف الدولي ضد الجوع التي ستواصل تعبئة الموارد الجديدة، وفقا لتوصية المجلس، بغية تمكين التحالف من أن يصبح ذاتي التمويل تدريجيا. وتشمل المهمة المنوطة بالتحالف، في جوهرها، قيام جميع الجهات الناشطة في هذا المجال بالعمل معا بغية التوصل إلى رؤية مشتركة بما يتسق والأهداف الإنمائية للألفية.

371. ويشمل الكيان 3EP01 ثلاثة مكاتب اتصال: في يوكوهاما (اليابان)، وواشنطن العاصمة (أمريكا الشمالية) وموسكو - عند إنشائه - (الاتحاد الروسي). وتقوم هذه المكاتب أيضا بدور رئيسي في استثارة الوعي بين الدوائر الوطنية المهمة بمجالات اختصاص المنظمة، وهي تسعى إلى تعبئة الموارد لمكافحة الجوع وسوء التغذية. ويشمل الكيان 3EP04 مكتب اتصال آخر، في بروكسل، ويرمي بصفة أعم إلى زيادة التعاون مع الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة أن الاتحاد الأوروبي يقدم أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم. وسوف يتم دعم تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين المفوضية الأوروبية والمنظمة عن طريق الحوار والتواصل الإيجابي مع المفوضية والمجلس والبرلمان وبنك الاستثمار الأوروبي، وكذلك مع أمانة وأعضاء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والبلدان المرتبطة بها.

372. تشمل مخصصات الميزانية الأخرى الحق في الغذاء، وتنسيق تنفيذ اتفاقات الشراكة والتعاون مع المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص وقد اعتمد مجلس المنظمة في عام 2004 الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري (الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء) مع توصية الأعضاء بتنفيذها. ومن ثم فإن الكيان 3EA01 سيستمر في دعم البلدان في تنفيذها للخطوط التوجيهية عن طريق إعداد منهجيات وأدوات، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وإتاحة المعلومات وتنمية القدرات. ويسعى الكيان أيضا إلى إدماج الحق في الغذاء في برامج المنظمة ومشروعاتها، حسب مقتضى الحال.

البرنامج 3F : المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية

البرنامج 3F : المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية			(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)	
الكيان البرمجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير	برنامج العمل للفترة 2009-2008
3FA02	التخفيف من تأثيرات الأمراض في المجتمعات الريفية	1,457	(319)	1,138
3FP01	تشجيع المساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية والتعليم والاتصالات في التنمية الريفية	5,144	0	5,144
3FS01	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	2,799	(153)	2,646
المجموع				
	ارتفاع التكاليف	9,400	(472)	8,928
	المجموع - بعد إعادة حسابه	1,200		10,128

373. تقود الشعبة المنشأة حديثا بإسم شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ وفرص العمل في المناطق الريفية البرنامج 3F الذي يحصل أيضا على الإسهامات المناسبة من الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وهو يرمي إلى الحد من حالات اختلال المساواة الجنسانية والعدالة الاجتماعية نظرا لإسهامهما في الفقر والجوع. ويقدم البرنامج الدعم إلى البلدان حتى تعمم القضايا الجنسانية في السياسات والبرامج، في إطار خطة عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، وغيرها من البرامج التقنية للمنظمة. وتولي عناية خاصة للبلدان النموذجية في سياق "توحيد الأداء". وتشمل القضايا التي يعالجها البرنامج بصورة تحليلية: الصلة بين الزراعة والمساواة الجنسانية والعدالة الاجتماعية والأمن الغذائي الأسري والتنمية الريفية والحد من الفقر مع مراعاة الاتجاهات الناشئة (مثل تعرض الفقراء لتغير المناخ وندرة المياه)؛ توثيق العبء الاقتصادي الاجتماعي للأمراض الإنسانية خاصة بالنسبة للزراعة والأمن الغذائي وسبل العيش في الريف؛ واحتياجات البلدان كل على حدة في سياق التفاعل بين السياسات الجنسانية والتجارة والعولمة وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة.

374. سيظل البرنامج 3F مشتملا على عنصر كبير لبناء القدرات في البلدان، مثل القدرة على إجراء بحوث اجتماعية تطبيقية وحساسة لقضايا الجنسين تتناول سبل العيش في الريف واختلال المساواة الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك تقدم العمر في الريف والأمراض البشرية والسكان الذين يعانون من هشاشة الأوضاع. ويشمل ذلك أيضا معالجة العوامل الجنسانية والديموغرافية في الإحصاءات الزراعية ونظم الرصد/التقييم باستخدام مؤشرات

حساسة لقضايا الجنسين. وتقدم المساعدة بشأن استخدام الاتصالات من أجل التنمية وتعليم سكان الريف بالتعاون الوثيق مع الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

375. يعتبر البرنامج أيضا مركز تنسيق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسكان الأصليين، والتنمية الريفية، والقضايا السكانية، لا سيما الهجرة وتقدم العمر في الريف والإعاقة. وهو يتولى، داخل الإئتلاف العالمي للنساء للإيدز، مسؤولية توجيه الدعوة إلى الاجتماعات ويشارك بصورة نشطة في اجتماعات الشبكة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن النساء والمساواة بين الجنسين (مع توليه قيادة العمل بشأن قضايا معينة).

البرنامج 3G: سبل المعيشة في الريف

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
3GA02	العمليات القائمة على المشاركة لضمان سبل المعيشة المستدامة في الريف	3,754	(1,110)
3GS02	خدمات الدعم الفني المقدمة للدول الأعضاء والبرنامج الميداني	365	68
المجموع		4,119	(1,042)
	ارتفاع التكاليف		399
	المجموع - بعد إعادة حسابه		3,476

376. تقود شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية أيضا البرنامج G3 مع حصوله على مساهمات من شعب إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارات المنظمة الأخرى وقد شدد عدد من الاجتماعات الأخيرة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة على الحاجة إلى تعميم الأهداف المتمثلة في العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في السياسات والبرامج والأنشطة. وبصفة خاصة فمن الجاري متابعة الشراكة مع منظمة العمل الدولية بشأن العمالة الزراعية والريفية عن طريق مذكرة تفاهم.

377. وينفذ البرنامج في سياق من التغيرات السريعة والعميقة في النظم الزراعية على الصعيد العالمي، مع تأثيرها بوضوح على أنماط العمالة في المناطق الريفية. فأتساع سلاسل القيمة مع المشروعات الزراعية التجارية والصناعات الزراعية، والصعوبة التي يواجهها صغار المزارعين العاملين لحسابهم في تحقيق دخل للمعيشة، والعجز في الأيدي العاملة في بعض الأقاليم مع قصور العمالة في أقاليم أخرى، كل ذلك يحول نظم العمل الريفي مما يقتضي تعديلا في السياسات. والجهود المبذولة للحد من الفقر والجوع عن طريق زيادة الدخول الزراعية وغير الزراعية وتنويع سبل العيش قد تعرقلها الأشكال الجديدة لعلاقات العمل المعتمدة على أشكال للعمالة الزراعية أكثر مرونة وأقل انتظاما ويجب أن تتصدى لها السياسات والبرامج الحالية للتنمية الريفية وتشريعات العمل القائمة.

378. يدعم البرنامج سياسات وبرامج العمالة وسبل العيش الريفية التي تنشئ فرصا للعمل الزراعي وغير الزراعي المنتج والمتنوع والمريح واللائق والمأمون، بما في ذلك استئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال. ويقدم البرنامج الدعم الإضافي لتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لمجموعات كبيرة تعاني من هشاشة الأوضاع. ويستهدف البرنامج هذه المجموعات التي يرجح أن تتعرض لأكبر قدر من الخسارة في عملية التحول السريع، بما في ذلك صغار المزارعين، والعمال المعدمين، والسكان الأصليين، والأطفال، وسكان الريف في الجبال وغيرها من الأقاليم الزراعية - الإيكولوجية الحدية والذين يعيشون في سياق ما بعد الكوارث. ويعتبر البرنامج أيضا مركز التنسيق في المنظمة بشأن تعزيز جمعيات المنتجين، والعمليات التشاركية، والتنمية الريفية. وهو يبسر التنسيق بين الإدارات بشأن النهوض بسبل العيش والتنمية الريفية، ويرأس فريق العمل المشترك بين الإدارات والمعني بالدعم المؤسسي للزراعة والتنمية الريفية، ويشجع الشراكات العالمية على سبيل دعم جمعيات صغار المنتجين.

البرنامج 3H: تبادل المعارف وبناء القدرات

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرمجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير
برنامج العمل للفترة 2009-2008			
3HP01	إدارة المعارف ونشر المعلومات (وايسنت، Ask FAO)	3,695	380
3HP02	معايير وقواعد وإجراءات إدارة المعرفة ونشر المعلومات (المركز العالمي للمعلومات الزراعية ومنتدى المعرفة في المنظمة، بما فيه خدمة Ask FAO)	1,518	(67)
3HP03	بناء القدرات والتعلم عن بُعد وتيسير النفاذ إلى المركز العالمي للمعلومات الزراعية وإلى منتدى المعرفة في المنظمة، بما فيه خدمة Ask FAO	2,408	(27)
3HP04	خدمات المكتبة والمكتبة الإلكترونية ونظام الوصول إلى البحوث الزراعية العالمية على الإنترنت وغيره من مجموعات المعلومات	3,290	(845)
3HP05	النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة	6,380	380
3HP06	شراء الكتب والمجلات على الإنترنت مباشرة والبرامج الدولية لإصدار نسخ رقمية من الكتب والمجلات الزراعية	1,978	710
3HP07	شبكات المعرفة الداخلية والخارجية	2,128	(5)
3HS02	بناء القدرات بما في ذلك في مجال المنح الدراسية والتدريب الداخلي والتدريب الرفيع المستوى في مجال السياسات وبناء المؤسسات	855	606
المجموع		22,251	1,132
	ارتفاع التكاليف		3,401
	المجموع - بعد إعادة حسابه		26,784

379. البرنامج 3H، هو نقطة التنسيق الشاملة لتعزيز دور منظمة الأغذية والزراعة كمنظمة للمعرفة، بما في ذلك عن طريق إطار المركز العالمي للمعلومات (وايسنت)، ولتنسيق وتيسير بناء القدرات. ويرد شرح أكثر اسهاباً لدوره في إطار القسم الثاني- باء أعلاه.

380. كما يتضح من الجدول السابق، فإن البرنامج 3H يشمل عدداً من الكيانات الفرعية المحددة التي تعالج جوانب شتى من إدارة المعرفة. وسوف يستمر البرنامج في القيام بجملة أمور منها تنسيق عملية سد الفجوة الرقمية الريفية ومجتمع الخبراء المعني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة، وحشد الموارد عن طريق الشراكات التي أقيمت بين الوكالات على سبيل متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وسيكفل هذا البرنامج لمتخذي القرارات والباحثين وأخصائيي التخطيط وخبراء التقييم، ولا سيما في البلدان النامية، الحصول في الوقت المناسب على المعلومات المتعددة اللغات عن الأغذية والزراعة والتنمية الريفية عن طريق شبكة الإنترنت العالمية وغير ذلك من الوسائط. وستطور معلومات المركز العالمي للمعلومات الزراعية (وايسنت) لزيادة تفاعلها وذلك على أساس الخبرة المكتسبة من منتدى المعرفة في المنظمة، بما في ذلك مبادرة Ask FAO والنجاح الذي حققه. وستستحدث أدوات لدعم الأحداث التي تعقد بصورة افتراضية (إلكترونية) وتمكين الدوائر الخارجية المعنية من التفاعل مع خبراء المنظمة بالاتصال المباشر (على الخط). وعلى سبيل المثال، فسوف يتم دعم شبكات المعارف المواضيعية والمتعلقة بأفضل الممارسات عن طريق المنتديات وكتيبات التدريب والأنشطة الألكترونية. وسيتم تعميم عمليات استحداث "أفضل الممارسات" في إجراءات العمل في المشروعات الميدانية للمنظمة والبرنامج الخاص للأمن الغذائي. وسيسعى البرنامج إلى زيادة تطوير مركز الوثائق الإلكتروني في المنظمة بحيث يصبح بمثابة "محفوظات مفتوحة". كما سيزيد من دعمه للوصلات البوابة للمعلومات المواضيعية، مثل الملخصات القطرية التي تعدها المنظمة. وسيواصل تقديم مجموعة كاملة من خدمات المكتبة لموظفي المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب المشمولة باللامركزية.

381. يشجع البرنامج أيضاً اعتماد التعاريف والمعايير والمنهجيات الدولية لجمع وتخزين ونشر البيانات والمعلومات والمعرفة الألكترونية المتعلقة بالأغذية والزراعة، مما يسمح بإدارة نظم المعلومات القطرية بصورة أفضل ويسفر عن زيادة استخدام المعلومات المتاحة. وسيؤدي تطوير دليل وايسنت على الويب إلى تيسير النشر الإلكتروني وسيسعى البرنامج إلى تعزيز المكنز الزراعي المتعدد اللغات مع مراعاة آخر النهج المتبعة في علم المعلومات (إي توسيع نطاق المعاجم المحدودة إلى مجموعات كاملة من المعلومات الموبوطة).

382. يشمل العمل في بناء القدرات تقديم المنح الدراسية والتدريبية، والتدريب الرفيع المستوى في مجال السياسات، وتعزيز الأبعاد المؤسسية. وسوف يقود البرنامج 3H عملية إعداد النهج الفعالة التي تتبعها المنظمة لتنظيم وإدارة أنشطة بناء القدرات، وذلك داخل إطار سياسات متجانس يحدد الأدوار التي تقوم بها كل جهة والمسؤوليات التي تتحملها، وينطوي على الالتزام بتنمية المهارات والنهج بما يتسق والمهمة المنوطة بالمنظمة والنطاق الواسع للطلبات على خدماتها.

383. كما يشمل البرنامج 3H النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، الذي مازالت توجهاته الرئيسية تتمثل في: (أ) دعم الأعضاء والمجتمع الدولي عامة في التصدي للأزمات الغذائية التي يتم تحديدها، عن طريق تقدير وتقييم الاحتياجات الغذائية المتصلة بالأزمة، وذلك على أساس بعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية؛ (ب) تعزيز نظم الإنذار المبكر في البلدان ذاتها، بما في ذلك القدرة على تقدير مدى تعرض الأسر للأزمات الغذائية القصيرة الأجل؛ (ج) المساعدة في رسم الاستراتيجيات الملائمة لإدارة المخاطر على الصعيدين الوطني والدولي.

البرنامج 3I: نظم تقانة المعلومات

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	برنامج العمل للفترة 2008-2009
3IP02	مفهوم نظم تقانة المعلومات وتطوير تلك النظم	6,138	7,066
3IP05	دعم خدمات البنى التحتية لتقانة الاتصالات والمعلومات	9,380	10,861
3IP06	دعم استخدام خدمات تقانة المعلومات	5,079	6,118
3IP07	دعم نظم إدارة المعرفة	2,578	2,803
3IP08	دعم نظم المعلومات عن الإدارة	5,777	5,437
المجموع		28,952	32,284
	ارتفاع التكاليف		4,169
	المجموع - بعد إعادة حسابه		36,454

384. يشمل البرنامج 3I نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم وحدات المنظمة وبرامجها وعملياتها الإدارية في جميع المواقع، تحت قيادة شعبة تكنولوجيا المعلومات. ويتضمن البرنامج بنوداً لمجموعة من خدمات المعلومات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم مستخدميها وتقديم المشورة في مجال السياسات والإرشاد التقني، بما في ذلك عن طريق نقل الموظفين إلى المكاتب الإقليمية وبعض المكاتب الإقليمية الفرعية. ويمكن أن يكون للمشروعات التجريبية لبرنامج "الأداء الموحد للأمم المتحدة" وتنفيذ الترتيبات الجديدة في نهاية المطاف تأثير كبير على عمل البرنامج.

385. وكما هو الحال دائماً، فإن الشاغل الرئيسي في هذا المجال هو أن تكون الخدمات من مستوى مقبول سواء من حيث توافرها أو أدائها أو تكلفتها. وتبذل أقصى الجهود بصورة مستمرة في إطار البرنامج لتحقيق الوفورات الناجمة عن زيادة كفاءته ورفع إنتاجيته كما هو مبين في القسم الأول-دال أعلاه وكذلك في إطار المصروفات الرأسمالية. ومن الأساسي أن يتم الالتزام بإطار فعال لاتخاذ القرارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أن المنظمة قد اعتمدت معايير معترف بها دولياً لإدارة المشروعات والخدمات، وهي معايير يجري في الواقع اعتمادها في كل منظومة الأمم المتحدة، وفي الكثير من الدول الأعضاء كذلك. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للفترة 2008 - 2009 في زيادة الالتزام بهذه المعايير.

البرنامج 3J: الاتصالات والإعلام العام

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	برنامج العمل للفترة 2008-2009
3JP01	برنامج تحسين التغطية اللغوية	2,048	2,048
3JP03	سياسات النشر الإلكتروني والدعم لها	4,474	4,662
3JS01	الاتصالات المتعددة اللغات والترويج الإعلامي والتعاون	11,547	10,909
المجموع		18,069	17,618
	ارتفاع التكاليف		2,321
	المجموع - بعد إعادة حسابه		19,939

386. يضطلع البرنامج 3J بدور حاسم في دعم وتنسيق التعميم المنتسق لرسائل السياسات الصادرة عن المنظمة وزيادة الوعي العام بأهدافها. وهو يشرف على أنشطة النشر في المنظمة، ويشمل الدعوة في سياق تعزيز التوعية. ومن ثم، فهو يكفل توصيل المعلومات لدعم برامج المنظمة، ويسعى إلى تعزيز صورتها كمركز امتياز متعدد اللغات وإلى رفع مستوى فهم وإدراك مجالات النشاط ذات الأولوية في المنظمة، ويعبئ إلى أقصى حد ممكن، الاهتمام في دوائر السياسات والمبادرات الإنمائية الدولية بالقطاع الزراعي والريفي ويتوافر الغذاء للجميع. ومن الأهداف الأخرى للبرنامج زيادة الاعتراف العالمي بهوية المنظمة وتأثيرها على عملية التنمية، وذلك عن طريق

الشراكات مع الجهات المعنية بالاتصالات في القطاع الخاص، وإعداد مواد لحملات الإعلام الأساسية، ووضع خطط توجيهية ومعايير للتصميم والتصوير، وقوائم بأسماء مقدمي الخدمات الخارجيين، وجهات تقديم الخدمات الاستشارية لوحدات المنظمة في جميع المواقع.

387. يشمل البرنامج أيضا التخطيط الاستراتيجي والدعم التقني لأنشطة النشر بوصفها مكونا أساسيا من عمل المنظمة كمنظمة للمعرفة. وهو يبذل، في هذا الإطار، قصارى الجهد لكفالة التصميم والتخطيط والانتاج والنشر والترويج المناسب للمنتجات الإعلامية التقنية متعددة الوسائط حتى يكون إسهامها متسا بأكبر قدر من فعالية التكاليف. ويتولى البرنامج أيضا المسؤولية الأساسية عن المنتجات الإخبارية التي توجه عن طريق التلفزيون، والإذاعة، والانترنت والمواد الإعلامية المطبوعة، بما في ذلك إذاعة المؤتمرات والأحداث الرئيسية بالوقت الحقيقي على الويب؛ وإنشاء مركز للتلفزيون والإذاعة؛ والتعاون مع القنوات والشبكات التلفزيونية العالمية والإقليمية والوطنية.

الباب الرابع: اللامركزية، والتعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج

البرنامج 4A: التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	برنامج العمل للفترة 2009-2008
4AP04	مشاركة المنظمة في التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية على مستوى المنظمة ككل	8,748	9,010
4AP05	مشاركة المنظمة في التعاون مع الأمم المتحدة على المستوى الميداني	5,164	4,790
المجموع		13,912	13,800
ارتفاع التكاليف		1,679	
المجموع - بعد إعادة حسابه		15,479	

388. سيستمر البرنامج 4A في تأمين التفاعل والتنسيق الوثيقين بين المنظمة ككل ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بغية كفاءة التكامل معها وتجنب التداخل والازدواجية وتفتيت العمل. وهو يرصد أيضا المناقشات فيما بين الحكومات (بما في ذلك سياسات الجهات المانحة) فيما يخص إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وفيما يتعلق بالإصلاحات الواسعة في الأمم المتحدة، ويسعى إلى تقدير آثار ذلك بالنسبة للمنظمة. وهو يرمي إلى إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ويحدد مواقف متسقة بشأن مسائل السياسات في منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما.

389. يقدم البرنامج أيضا خدمات الأمانة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، ويكفل، في هذا المجال، وجود الصلات الملائمة مع الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. ومن المزمع، في هذا الصدد، فحص العوامل التي تؤدي إلى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمنظمة، مع التركيز بصفة خاصة على بلدان أفريقية مختارة.

390. وفقا لما جاء في القسم الأول - باء أعلاه، تشترك أمانة المنظمة الآن بصورة وثيقة في العمل الرامي إلى تحسين الإتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة، مثل المبادرات المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بمشروعات "توحيد الأداء" التجريبية على الصعيد القطري؛ ويجري هذا بصفة خاصة عن طريق الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ومختلف المنديات المشتركة بين الوكالات لإسداء المشورة في مجال السياسات ومنها آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك لجنة جديدة رفيعة المستوى لتقديم الدعم، فضلا عن فريق استشاري رفيع المستوى يرأسه نائب الأمين العام؛ ومثل السعي إلى تحسين الممارسات التجارية في منظومة الأمم المتحدة (عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى)؛ واستعراض المسائل المتعلقة بمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق (عن طريق اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى والمجلس نفسه). إضافة إلى ما تقدم، سيدعم البرنامج الاستجابة المتسقة والمنسقة للمبادرات المقبلة التي تتخذ على صعيد منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

391. تجدر الإشارة إلى أن الكيان 4AP04 يتضمن البنود اللازمة للوحدات والموظفين الذين لهم صلة مباشرة للغاية مع الشركاء من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية في المقر، ومكتبي الاتصال بالأمم المتحدة في نيويورك وجنيف. كما يغطي الكيان 4AP05 الموارد في المواقع اللامركزية، نظرا لتركيز إصلاحات الأمم المتحدة على أنشطة العمليات على المستوى القطري في المقام الأول.

البرنامج 4B: تنسيق الخدمات اللامركزية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	برنامج العمل للفترة 2009-2008
4BP02	سياسات اللامركزية والتنسيق	1,920	2,285
4BP03	الإشراف والعمليات وخدمات دعم الإدارة في المكاتب القطرية	4,867	4,788
4BS01	دعم ممثلات المنظمة لإدارة المعرفة وتنظيمها ضمن شبكات والترويج لها	13,519	13,144
المجموع		20,306	20,217
ارتفاع التكاليف		2,829	
المجموع - بعد إعادة حسابه		23,046	

392. سوف يستمر البرنامج 4B في كفالة وحدة الغرض والتأزر بين مختلف مستويات الهيكل اللامركزي. وقد أفضت سياسة اللامركزية والإصلاحات الأخيرة في المنظمة إلى إجراء تعديلات في هياكل ومواقع المكاتب، بما في ذلك إنشاء مكاتب إقليمية فرعية جديدة ونماذج جديدة للتشغيل فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، والعلاقات بين المقر والمكاتب التي طبقت عليها اللامركزية. وسوف يستمر الأداء الشامل لشبكة المكاتب القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية (وتشمل حالياً أكثر من 130 بلداً). وأن الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات سيظل في حاجة إلى الإشراف المتسم بفعالية التكاليف، والدعم التشغيلي والإداري، بما في ذلك تطوير قدرات الموظفين، لكفالة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية ويسهم البرنامج أيضاً في تحليل السياسات وتحديد الآليات الرامية إلى كفالة المشاركة الكاملة من جانب الوحدات التي طبقت عليها اللامركزية في الترتيبات التعاونية المعدلة التي قد تنبثق عن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة.

393. وسوف تستمر الخدمات التي تقدمها ممثلات المنظمة دعماً لإدارة المعارف والربط الشبكي والدعوة في تسهيل التبادل ذي الاتجاهين للمعلومات والمعارف (مثل الإحصاءات والتقانات الملائمة وأفضل الممارسات) بين المصادر الدولية والشركاء المحليين وكذلك تشجيع المبادرات الوطنية لبناء القدرات. وسوف تقوم المكاتب القطرية بالدعوة لإعطاء الأولوية للاتفة للأمن الزراعي والغذائي في السياسات الوطنية، ومتابعة أنشطة التوعية وتسهيل حوار السياسات عن طريق شبكات أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسوف تستمر المكاتب القطرية في الدعوة، أي في كفالة إعطاء الأولوية للاتفة للأمن الزراعي والغذائي في السياسات الوطنية، ومتابعة أنشطة التوعية وتسهيل حوار السياسات عن طريق شبكات أصحاب الشأن الرئيسيين. ويجدر التنويه إلى أنه على ممثلات المنظمة أن تخصص جزءاً من وقتها لتقديم الدعم التقني على الصعيدين القطري والإقليمي الفرعي، وذلك بوصفها أعضاء في الأفرقة متعددة التخصصات للمكاتب الإقليمية الفرعية ذات الصلة (مع رصد المخصصات المتصلة بذلك في الميزانية في إطار البرامج المعنية).

البرنامج 4C: الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
4CA01	تنسيق البرامج الميدانية ورصدها وتقنيها وإعداد التقارير عنها	4.538	102
4CP01	الإدارة والتنسيق - المشاريع الصغيرة لصالح الفقراء في البرنامج الخاص للأمن الغذائي والبرامج القطرية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي	7.816	(69)
4CP05	تحليل المعلومات القطرية والإقليمية عن التنمية الزراعية وسياقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي	4.384	218
4CP06	عمليات البرنامج الميداني الإقليمي ورصده	3.792	103
4CS07	دعم ممثلات المنظمة للتنمية ومواجهة حالات الطوارئ/التأهيل على المستوى القطري	65.562	(1.212)
المجموع		86.092	(859)
	ارتفاع التكاليف		10.785
	المجموع - بعد إعادة حسابه		96.018

394. يجري في إطار البرنامج 4C4 بالاقتران مع البرنامج 4A، تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية لتنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي، بما في ذلك تعبئة الخبرة التقنية للمنظمة، وإنشاء اتفاقات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشراكات مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة وأصحاب الشأن داخل البلدان. وفي الفترة 2008 - 2009، سيشمل العمل في إطار هذا البرنامج عدة أمور منها: (أ) إنشاء نظم لرصد البرامج الوطنية للأمن الغذائي كميًا وتقدير تأثيرها، توطئة لرفع تقرير إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي عن الدروس المستفادة في عام 2009؛ (ب) تنفيذ اتفاقات بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء أفرقة مواضيعية داخل البلدان بشأن الأمن الغذائي؛ (ج) تحسين الاستهداف في مشروعات تليفود وزيادة تأثيرها وفعاليتها.

395. سيواصل البرنامج، بالاعتماد على المعلومات المقدمة من البرامج التي طبقت عليها اللامركزية، رصد وتحليل الحالات القطرية والإقليمية وذلك لدعم المساعدة في مجال السياسات وجهود حشد الموارد. وسوف ينظم التدريب، خاصة من أجل الممثلات الجديدة للمنظمة والموظفين المشتركين في البرنامج الميداني. وستتيح الموجزات القطرية والإقليمية أساساً سابقياً لتقديم المساعدة السياسية والتقنية إلى البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية. ويساند البرنامج أيضاً وينسق المناقشات الداخلية بشأن قرارات الجمعية العامة ومؤتمر المنظمة المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات واستجابة المنظمة لهذه القرارات، بما في ذلك

الأبعاد التشغيلية للمشروعات التجريبية لبرنامج "الأداء الموحد"، ويتفاعل مع آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتناول القضايا التشغيلية.

396. ستصدر تقارير تحليلية دورية على أساس نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، وعمليات الاستعراض التي تجرى لقضايا البرامج الميدانية المعقدة كلما نشأت هذه القضايا. وسيعزز هذا النظام، بوصفه تطبيقاً على مستوى المنظمة، وفقاً لطلبات المستخدمين والإدارة. ويتم تحديث سياسات وإجراءات البرامج الميدانية حسب الإقتضاء مع تقديم المشورة والتدريب المتعلقين بها إلى كل الوحدات المعنية.

397. يشمل أكبر كيانات البرنامج (4CS07) الدعم الذي تقدمه ممثلات المنظمة للتنمية الوطنية (بما في ذلك الطوارئ وإعادة التأهيل) نظراً لأنه على المكاتب القطرية أن تنظم عمليات الاستجابة المتسقة والسريعة للمشكلات التي يتم تحديدها في ميدان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية/الريفية والطوارئ، كما يشمل المساندة التي تقدمها الممثلات لعمليات تعبئة الموارد. وسوف تعمل الممثلات بصورة مستقلة على نحو متزايد مع التوسع في تفويض السلطة الإدارية وسلطة الموافقة على المشروعات. وسوف تدعم بصورة إيجابية النهج المشتركة للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر. وستكفل إدارات الأولويات المتوسطة الأجل الوطنية، التي يجري إعدادها بصورة تدريجية، أن يجري الاتفاق بصورة مشتركة مع البلد المضيف على الأولويات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من المنظمة. كما أنها ستيسر الحوار مع الشركاء من الأمم المتحدة والجهات المانحة وغيرها من أصحاب الشأن، بقصد التوصل إلى إدارات عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تكون أكثر شمولاً وتولى المزيد من العناية للأولويات الوطنية في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية والتنمية المستدامة.

البرنامج 4D: إدارة حالات الطوارئ ومابعد الأزمات

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	برنامج العمل للفترة 2008-2009
4DS01	تنفيذ برنامج الطوارئ	15,228	24,967
4DS02	التأهب لحالات الطوارئ والحد منها ودعم برنامج الطوارئ والإحياء	610	807
المجموع		15,838	25,774
	ارتفاع التكاليف		3,081
المجموع - بعد إعادة حسابه			28,855

398. سيستمر البرنامج داخل إطار الأمم المتحدة للتصدي للطوارئ، وبالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى (لاسيما برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية) والمنظمات غير الحكومية، في تولي الدور الحفاز للمنظمة في حالات الطوارئ عن طريق: (أ) تنسيق تحليلات الحالة والاستجابة (تقدير الاحتياجات) ورصد الأمن الغذائي؛ (ب) صياغة استراتيجيات وبرامج الإنعاش بعد الأزمات؛ (ج) قيادة المجموعة المختصة بقطاع الزراعة، والاشتراك في قيادة المجموعات المختصة بالأمن الغذائي أو سبل المعيشة على المستوى الميداني، ومساعدة الحكومات في ميدان التنسيق ووضع المعايير والمدخلات التقنية، بغية الوصول بتأثير المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى حده الأمثل؛ (د) التمكين من مكافحة تفشي الأفات والأمراض العابرة للحدود التي تصيب المحاصيل والماشية ومن تنفيذ برامج الإنعاش وإعادة التأهيل فيما بعد الأزمات.

399. ستولي المنظمة أهمية متساوية لدعم التدخلات التي تعزز تنوع سبل المعيشة بغية الحد من المخاطر المقبلة. ومرة أخرى تم استكمال التقديرات التفصيلية وتحليلها مع أصحاب الشأن الآخرين. وأصبحت التدخلات أكثر تعقداً وتقتضي آفاقاً أطول أجلاً وأوسع نطاقاً، كما تحتاج إلى إشراك وحدات كثيرة فيها. ولا تعتمد المساعدة المتصلة بذلك على "مبادرات المساعدة الإنسانية" وحدها وإنما تعاون في حشد موارد لها طابع إنمائي أكبر من أجل أنشطة الوقاية وسباقات ما بعد الكوارث والنزاع على السواء.

400. سيقود البرنامج أيضاً العمل المتعدد التخصصات بشأن الاستعداد للكوارث، وتخفيف وطأة حالات الطوارئ، ودعم عملية إعادة التأهيل. وسوف يعد البرنامج إجراءات مبسطة للحد من التكاليف الإدارية وزيادة سرعة العمل. وسوف يستحدث ويتبع نهجاً موحداً لدور المنظمة المتطور في حالات الطوارئ، وسباق ما بعد الأزمات والأوضاع الانتقالية، ويستفيد من الخبرة التقنية للمنظمة في جميع القطاعات (مثل تحليل الأمن الغذائي وسبل المعيشة، والإنتاج الحيواني، والبذور). ويرمي ذلك إلى تحسين جودة عمليات تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ والتخطيط للتصدي لها وقدرة المنظمة على التصدي للأزمات مع القيام، في الوقت ذاته، بتعزيز النظم الوطنية والمحلية لإدارة مخاطر الكوارث.

البرنامج 4E: برنامج التعاون التقني

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			اسم المشروع	الكيان البرامجي
برنامج العمل للفترة 2009-2008	التغير	برنامج عمل 2007 - 2006		
99,128	348	98,780	برنامج التعاون الفني	4EP01
4,422	(348)	4,770	إدارة برنامج التعاون الفني ورصده وتنسيقه	4ES01
103,550	0	103,550		المجموع
3,866				ارتفاع التكاليف
107,416				المجموع - بعد إعادة حسابه

401. في حين أكد المجلس، في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، طابع برنامج التعاون التقني كبرنامج موجه نحو تلبية الطلبات، فقد أقر تغييرات جوهرية، في إطاره السياساتي والتشغيلي بغية تعزيز مدى ملائمة وتأثير واستدامة النتائج التي يحققها البرنامج. وقد أدخلت هذه التغييرات في الفترة 2007-2006، مما استلزم اتباع طرق جديدة في استخدام وإدارة موارد البرنامج وهي طرق ستستمر في 2009-2008 على النحو الموجز أدناه.

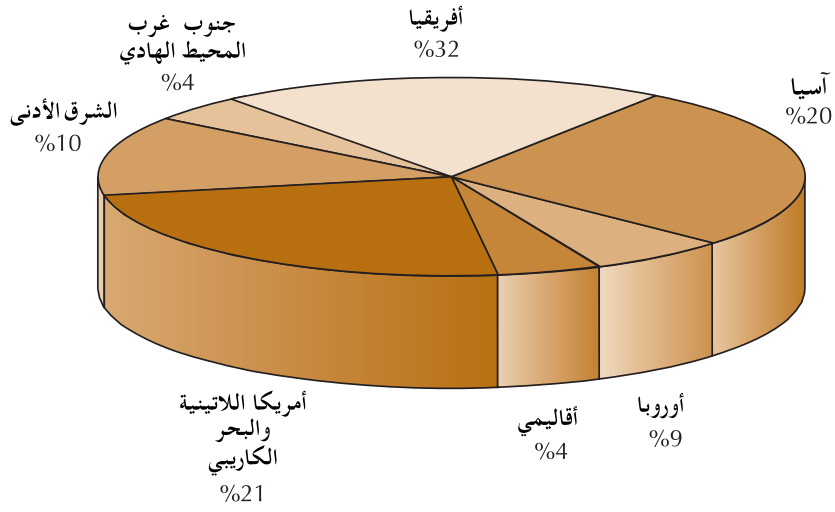
التوزيع الجغرافي الشامل

402. في حين أكد المجلس من جديد إمكانية تمتع الجميع بفرص الحصول على موارد برنامج التعاون التقني فقد أوصى، دون تحديد أي مستوى ثابت للموافقة لكل بلد أو مجموعة بلدان، بإيلاء عناية خاصة لأشد البلدان احتياجاً، لاسيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي يبلغ مجموعها 115 بلداً. ولا تتاح الآن فرصة حصول البلدان ذات الدخل المرتفع (البالغ مجموعها 38 بلداً) على المساعدة التقنية من المنظمة عن طريق برنامج التعاون التقني إلا على أساس استرداد التكاليف بالكامل. وما زالت مجموعة ثالثة من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط تتمتع بفرصة الحصول على المساعدة من البرنامج في صورة منحة. وترد في الجدول التالي مقارنة بين مستويات إقرار المساعدة لهذه المجموعات الثلاث من البلدان خلال مرحلتين: الفترات المالية الثلاث السابقة، والفترة المالية الحالية حتى شهر مايو/أيار 2007، وهي تسفر عن "اتجاه" يرجح أن يستمر في الفترة 2009-2008.

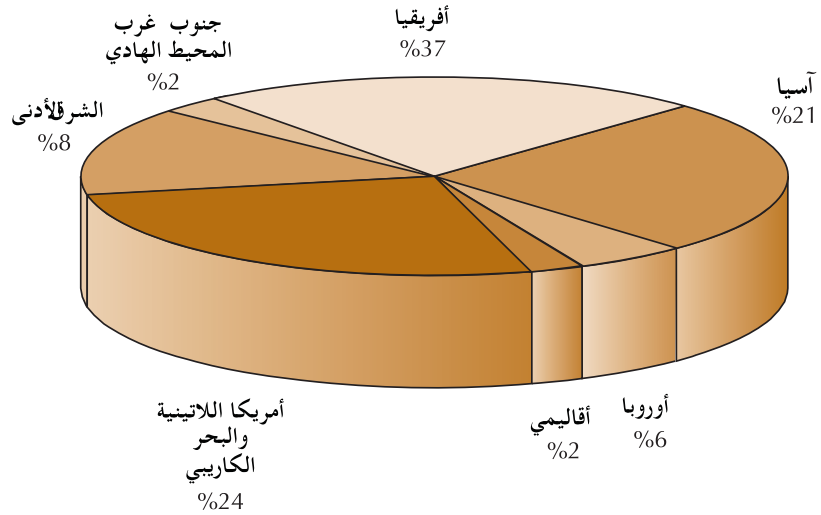
2007-2006		2005-2000		المشروعات الوطنية لبرنامج التعاون التقني التي أقرت من 2000/1/1 إلى 2007/5/31		
%	بملايين الدولارات	عدد المشروعات	%	بملايين الدولارات	عدد المشروعات	عدد البلدان (أعضاء المنظمة)
%79,8	33,0	185	%77,2	221,4	1,263	115
%0,0	0,0	0	%0,6	1,8	18	35
%20,2	8,3	50	%22,2	63,6	392	39
%100,0	41,3	237	%100,0	286,8	1,673	189

البلدان التي يولى لها اهتمام خاص
بلدان الدخل المرتفع (باستثناء الدول النامية
الجزرية الصغيرة)
بلدان الدخل المتوسط الأخرى
المجموع

توزيع مشاريع برنامج التعاون التقني بحسب الإقليم 2004-2005



توزيع مشاريع برنامج التعاون التقني بحسب الإقليم 2006-2007



المساعدات في حالات الطوارئ

403. يمكن توقع بقاء مساعدات الطوارئ من برنامج التعاون التقني في الفترة 2008-2009 في حدود النسبة القصوى الدليلية التي حددتها الأجهزة الرئاسية وهي 15 في المائة مقارنة بنسبة 14.2 في المائة في الفترة 2006-2007 و 27.8 في المائة في الفترة 2004-2005 وهي نسبة مردها وقوع أزمات كبرى في تلك الفترة (أنفلونزا الطيور والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، والجراد الصحراوي، وغير ذلك من حالات الطوارئ المعقدة، بما فيها التسونامي). ووفقا لتوجيهات الأجهزة الرئاسية، فإن مساعدات الطوارئ من برنامج التعاون التقني

ستتحول من مجرد تقديم المدخلات الإنتاجية إلى إساءة المشورة الاستشارية الرامية إلى تعزيز المرونة والقدرة على الاسترجاع والاستعداد فضلا عن تعبئة الدعم الفعلي من الجهات المانحة والحكومات.

استخدام اعتماد برنامج التعاون التقني

404. يسمح اعتماد برنامج التعاون التقني لممثلي المنظمة بإقرار التزامات تصل إلى 200.000 دولار أمريكي للبلد في كل فترة مالية. وفي حين لم يجر إقرار أكثر من 0.7 مليون دولار أمريكي من اعتماد البرنامج لمشروعات في 40 بلدا في الفترة 2004-2005، فقد أقر مبلغ 5.8 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007 (حتى 15 يونيو/حزيران 2007) في 90 بلدا. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه.

تعزيز العمليات القطرية

405. تشمل عمليات تحديد الأولويات لبرنامج التعاون التقني على المستوى القطري كلا من السلطات الحكومية، وممثل المنظمة، وشعبة المساعدة في مجال السياسات وموظفيها في المواقع اللامركزية وأصحاب الشأن الآخرين. وتكفل هذه العمليات التملك الوطني الوثيق للمشروعات والاتساق الكامل للمساعدة المقدمة من البرنامج مع الإطارات الإنمائية الوطنية. ويسهم اعتماد برنامج التعاون التقني في صياغة إطارات الأولويات القطرية متوسطة الأجل، كما أن أولويات البرنامج ستندمج إلى مدى أبعد في هذه الإطارات وغيرها من الإطارات التي تضعها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

معايير برنامج التعاون التقني وإجراءاته وخطوطه التوجيهية

406. طبقت المعايير، التي أقرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، بصورة منتظمة وسيستمر تطبيقها بنفس الطريقة في عمليات تقييم الطلبات الجديدة. وقد سهل إعداد المشروعات وتنفيذها بالأدوات والمفاهيم الملائمة (الخطوط التوجيهية التي وضعها البرنامج لأصحاب الشأن القطريين، والنموذج الموحد لوثائق المشروعات، وأسلوب الإطار المنطقي) بما يتماشى مع أفضل ممارسات وكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى، وتعزيز الاتصال مع شركاء البرنامج وتحسين التدريب الذي يتاح لهم. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الترتيبات الجديدة إلى تيسير عملية تعزيز الرصد والتقييم، وتحسين رفع التقارير إلى الأجهزة الرئاسية بالتالي. ومن الجاري، بصفة خاصة، إدخال نماذج جديدة للتقييم الذاتي تستخدمها الجهات المسؤولة عن الميزانية (ممثليات المنظمة في معظم الحالات) في تقييم ناتج/نتيجة المشروعات واحتمال تحقيقها لأثار حفازة، عند اكتمالها.

ربط العمل العالمي للمنظمة بالاحتياجات المحلية

407. سيستمر برنامج التعاون التقني في الاضطلاع بدوره الحافز في مواءمة السلع العامة العالمية للمنظمة مع الأوضاع المحلية (بما في ذلك القواعد والمعايير وأفضل الممارسات المستحدثة في برامج المنظمة) لكفالة اتساقه مع معايير برنامج التعاون التقني. وسيتولى الموظف التقني الرئيسي المعين لكل مشروع من مشروعات البرنامج المسؤولية الشاملة عن ضمان صياغة المشروع وتقديره وإقراره وتنفيذه وفقا لأعلى المستويات التقنية وبما يتماشى مع السياسات العامة والقطاعية للمنظمة.

408. سيستمر ربط جميع المشروعات ربطا مباشرا بكيان برنامجي واحد على الأقل. ومثال ذلك أن 22 برنامجا تقنيا و65 كيانا برنامجيا قد وسعت نطاقها، بفضل اعتمادات برنامج التعاون التقني للفترتين 2004-2005 و2006-2007، لتشمل بصفة خاصة: إدارة نظم إنتاج المحاصيل (14.0 و19.8 في المائة)؛ والأمراض والأفات التي تصيب الحيوانات والنباتات (22.8 و14.9 في المائة)؛ والتغذية وحماية المستهلك (5.1 و7.2 في المائة)؛ والبنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية (3.3 و6.2 في المائة)؛ وسياسات الأغذية والزراعة (5.4 و3.5 في المائة).

إدارة البرنامج

409. تدير البرنامج وتنسقه دائرة برنامج التعاون التقني، التي تتبع مدير شعبة العمليات الميدانية التابعة لإدارة التعاون التقني. وتقوم الوحدة بالتأكد من أن المشروعات التي تتم الموافقة عليها مستوفية لمعايير برنامج التعاون الفني، كما تتولى تنسيق عمليات تقييم الطلبات واستجابة المنظمة للطلبات الواردة للحصول على مساعدات البرنامج. وتكفل الدائرة اشتغال تصميم المشروعات على مراقبة الجودة وتحقق من أن الميزانيات المخصصة لها تتناسب مع المشكلات المطروحة. وبينما تقوم البنى اللامركزية بدور متزايد في دورة المشروعات، فما زالت إدارات المقر تتولى المسؤولية عن الجودة والالتزام بالمبادئ والمعايير. وقد تمكنت دائرة برنامج التعاون التقني من تبسيط عملياتها وتخفيض موظفيها في الفترة 2006-2007 والفترة 2008-2009 أيضا.

الباب الخامس: خدمات الإدارة والإشراف

البرنامج 5A: الإشراف

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
5AP01	المراجعة الخارجية	925	0
5AP02	المراجعة الداخلية والتفتيش ورصد النظام الداخلي للرقابة الداخلية والإدارة المالية	6,654	1,636
5AP03	التقييم المستقل	3,681	203
المجموع		11,260	1,839
ارتفاع التكاليف		1,501	
المجموع- بعد إعادة حسابه			14,600

410. يتعلق هذا البرنامج بالوظائف الرئيسية للإشراف، أي العمل الذي يقوم به كل من المراجع الخارجي والمفتش العام في جميع المواقع، والترتيب الخاص بالمراجعات المحلية في المكاتب الميدانية (والموضوعة ضمن الكيان 5AP02)، وأنشطة التقييم الممولة مركزياً بما في ذلك الدعم لعمليات التقييم الذاتي. وهناك تعاون كامل بين المراجع الخارجي ومكتب المفتش العام لضمان تكامل العمل. وسوف تتناول وظيفة المراجعة الداخلية الأنشطة الميدانية لتقديم تأكيدات بأن العمليات الميدانية تدار بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفعالية، وتشمل التحقيق في حالات الغش والغش الافتراضي والاتجاهات غير المرغوبة. وسيتم استكشاف نهج للمراجعة الداخلية بقصد احتواء التكاليف. وينبغي لمخصص تمويل المراجعة الداخلية الذي أعيد، في الفترة المالية 2007-2006، أن يتيح تغطية كافية لهذا النشاط.

البرنامج 5B: خدمات البرنامج والميزانية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
5BP01	دعم تخطيط البرامج وإعداد الميزانيات ورصد التنفيذ وإعداد التقارير عنه استناداً إلى النتائج	5,806	50
5BS02	الدعم المركزي لمجالات الأولوية للعمل متعدد التخصصات	1,207	0
المجموع		7,013	50
ارتفاع التكاليف		851	
المجموع- بعد إعادة حسابه			7,914

411. هذا البرنامج يوفر الدعم للتخطيط البرنامجي المعتمد على النتائج، والميزانية والتنفيذ والرصد، وأنشطة التقييم الذاتي ورفع التقارير عنها من خلال مكتب البرنامج والميزانية والتقييم، إلا فيما يتعلق بالتقييم المستقل الذي يدخل في البرنامج السابق. وكما يتضح من القسم الثاني- بآء أعلاه، فإن العنصر التحفيزي المدار مركزياً للمساعدة في تنفيذ العمل المتعدد التخصصات 02BS5 سيستمر ويتم تعزيزه.

البرنامج 5C: الخدمات المالية

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2007 - 2006	التغير برنامج العمل للفترة 2009-2008
5CP01	المحاسبة المركزية والتقارير المالية	7,557	3,446
5CP02	العمليات والنظم المالية	8,749	(6,066)
5CP03	عمليات الخزنة	1,574	(274)
المجموع		17,880	(2,894)
ارتفاع التكاليف		2,179	
المجموع- بعد إعادة حسابه			17,165

412. في إطار هذا البرنامج، تحافظ شعبة الشؤون المالية على النظم المالية للمنظمة وتضطلع بالأنشطة الخاصة بالمراقبة المحاسبية، وهو ما يوفر ضمانات بشأن إمكانية التعويل على التقارير المالية والامتثال للسياسات المالية

والقواعد واللوائح ذات الصلة، وتضع الحسابات الرسمية للمنظمة التي تستلزم إصدار شهادة من المراجع الخارجي. كما تدير السيولة والاستثمارات والاحتياجات من العملات في المنظمة. ويواجه البرنامج تحديات كثيرة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق معايير محاسبية جديدة في منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولأنه يعالج كما كبيرا من أعمال المحاسبة ورفع التقارير نتيجة للزيادة في حجم وتعقد الأنشطة الممولة من خارج الميزانية في المنظمة. ويجري تحديد أولويات للموارد بغية التصدي لهذه التحديات بأكثر الطرق كفاءة وفعالية.

البرنامج 5D: إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2006 -	التغير
		برنامج عمل 2007	برنامج العمل للفترة 2008-2009
5DP01	الخدمات الصحية والطبية	2,837	(63)
5DP02	الخدمات القانونية الخاصة بالموارد البشرية	1,290	(56)
5DP03	سياسات الموارد البشرية والتخطيط لها والأنشطة المشتركة بين الوكالات	5,028	(437)
5DP04	تطوير المنظمة وتعيين الموظفين	4,069	(63)
5DP05	خدمات تنمية مهارات الموظفين وتعلمهم	2,085	(78)
5DP06	توفير خدمات التأمينات الاجتماعية	1,503	70
المجموع		16,812	(627)
	ارتفاع التكاليف		2,219
المجموع - بعد إعادة حسابه			18,404

413. يشمل هذا البرنامج شعبة خدمات إدارة الموارد البشرية، والوحدة الطبية. وستستمر الشعبة في معالجة الطائفة الواسعة من قضايا إدارة الموارد البشرية، والاضطلاع بدورها الاستشاري وتقديم الدعم للمكاتب التي طبقت عليها اللامركزية. وفي هذا السياق، ستستمر الشعبة في اتباع نهج متكامل لتخطيط وتطوير الموارد البشرية في إطار نموذج إدارة الموارد البشرية ويدعمها في ذلك التنفيذ الكامل لنظام إدارة الموارد البشرية. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، ستواصل الشعبة المشاركة في المشاورات المشتركة بين الوكالات، وخصوصاً ما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، بما يضمن السير على أسلوب واحد في مسائل إدارة الموارد البشرية.

414. ستدعم الشعبة أنشطة المنظمة، ومن ذلك: استعراض المستويات الشاملة للتعيين في وظائف الخدمات العامة؛ والتعيين الموجه (خاصة بالنسبة للبلدان غير الممثلة بالمستوى الكافي) وبرامج تطوير قدرات صغار الموظفين الفنيين؛ وتطوير وتحسين نظام لإدارة الأداء مرتبط بنموذج التخطيط في المنظمة؛ والاضطلاع ببرامج فعال لتطوير قدرات الموظفين. وستتحمل الوحدة الطبية ولايتها المتعلقة بصحة الموظفين. وبعد المبادرات التي نُفذت بالفعل (تقييم مواقع العمل من ناحية ظروف العمل وأوضاعه، والعيادة الممتدة في حالات السفر)، ستنفذ الوحدة برامج وقائية استناداً إلى البيانات المستمدة من نظام معلومات الصحة المهنية.

البرنامج 5E: التوريدات

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير
		برنامج العمل للفترة 2008-2009	برنامج العمل للفترة 2008-2009
5EP01	التوريدات	8,901	(388)
المجموع		8,901	(388)
	ارتفاع التكاليف		1,376
المجموع - بعد إعادة حسابه			9,889

415. ينطوي هذا البرنامج، الذي تنفذه دائرة التوريدات في شعبة الخدمات الإدارية، على تقديم الدعم الرئيسي لأنشطة التوريدات في المنظمة ككل، التي اتسعت بشكل ملحوظ خاصة بسبب الأعمال المتعلقة بحالات الطوارئ. كما يساعد في بناء القدرات المؤسسية المتعلقة بالتوريدات والتدريب في البلدان المعنية، في سياق البرامج والمشروعات المهمة الممولة من جانب واحد، بما يتماشى مع مفهوم بناء القدرات.

416. سيستمر العمل في دعم اللامركزية وزيادة تفويض السلطة. وتتمثل الشروط المسبقة التي يقتضيتها هذا العمل في تعميم النموذج الإلكتروني لإجازة التوريدات في الأقاليم، واستكمال برنامج إجازة التوريدات، وتوسيع

نطاق التدريب. وسيستمر البرنامج 5E في التركيز على فئات البضائع التي يضاعف المقر من جواها ويضيف إلى قيمتها التقنية. وسيستمر البرنامج في السعي إلى زيادة الكفاءة عن طريق التطبيق الكامل لأداة توفير المعلومات التجارية المستحدثة في إطار البرنامج، وفي تعميق استقصاء جدوى اللجوء المنظم إلى أداة للدعوة إلى العطاءات إلكترونياً. وسيستمر البرنامج 5E في تحسين أسلوب إدارة الموردين بقصد زيادة معدل الاستجابة للمناقصات وتوسيع الأساس الجغرافي للمشاركة، كما سيستحدث أسلوباً للتوريدات التعاونية مع الوكالات التي يوجد مقرها في روما، ومع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة عند الاقتضاء.

البرنامج 5F: إدارة مبانى المقر

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير
5FP01	تأمين خدمات السجلات المركزية	7,581	205
5FP02	خدمات إدارة المنشآت	25,874	1,952
المجموع		33,454	2,157
	ارتفاع التكاليف		3,308
	المجموع- بعد إعادة حسابه		38,919

417. يشمل هذا البرنامج، الذي تنفذه دائرة إدارة البنى الأساسية والمرافق في شعبة الخدمات الإدارية، جوانب عديدة من إدارة مبانى المقر، بما في ذلك المرافق وصون المباني. ونظراً للقيود الشاملة التي ترد على المنظمة في مجال الميزانية، فسيستمر الاعتماد على الحكومة المضيفة والجهات المانحة لتحسين البنى الأساسية في المقر. وستستمر أنشطة الصون العادية، وإن كان بمعدل أقل من أن يكون مثالياً. وتم تقديم التمويل المتمم من اعتماد النفقات الرأسمالية للاضطلاع بأعمال السلامة والصون العاجل والشروع في عملية أطول أجلاً هي التصدي لاحتياجات البنية الأساسية، بما في ذلك السلامة، وفقاً للمعايير واللوائح الأوروبية. ويشمل هذا البرنامج أيضاً الخدمات الأساسية المتعلقة بالوثائق والسجلات المركزية والاتصالات الداخلية.

البرنامج 5G: الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير
5GP01	المراسلات الرسمية	1,723	(166)
5GP02	برمجة الاجتماعات في المقر الرئيسي وفي الميدان	1,559	149
5GP03	تقديم الخدمات اللغوية من المنظمة والإشراف عليها	1,974	(12)
5GP04	خدمات المراسم والاتصال بالمثلثين الدائمين	2,625	(68)
المجموع		7,882	(97)
	ارتفاع التكاليف		1,303
	المجموع- بعد إعادة حسابه		9,088

418. يشمل البرنامج 5G تجهيز المراسلات الرسمية ويضمن برمجة وإدارة جميع اجتماعات المنظمة والاجتماعات غير المتعلقة بالمنظمة المعقودة في المقر الرئيسي. ويوفر البرنامج الخدمات بلغات المنظمة واللغات المحلية، بما في ذلك خدمات المصطلحات والترجمة التحريرية والترجمة الفورية والطباعة وكذلك إدارة تدفق الوثائق ونظم المعلومات الداعمة. ويشمل هذا البرنامج أيضاً أعمال الاتصال والمراسم، بما في ذلك الاتصال مع الحكومة المضيفة من أجل تنفيذ اتفاق المقر، وإصدار وثائق السفر والتأشيرات وبطاقات الهوية، ودعم تنظيم اجتماعات الممثلين الدائمين. وسيستمر استكشاف آلية استرداد التكاليف لتجهيز وتسليم الوثائق الإدارية (التأشيرات وجوازات المرور، وغير ذلك).

419. والجدير بالملاحظة أن أعمال الإدارة المالية والرصد بالنسبة لخدمات الترجمة الفورية والترجمة التحريرية والطباعة تتم في إطار هذا البرنامج، في حين أن تمويل هذه الخدمات يتم استرداده من الأقسام المعنية وأمانات الأجهزة الرئاسية على أساس أسعار تحدد في بداية الفترة المالية. ويجري تخفيض مستوى الموارد التي تدار من خلال الحسابات المجمع مقارنة بالفترات المالية السابقة وذلك لسببين رئيسيين: من الجاري تطبيق تدابير في جميع البرامج لتخفيض حجم الترجمة والطباعة وعدد أيام الترجمة الفورية؛ والهبوط في حجم الترجمة التي توجه إلى خدمات الترجمة الداخلية. وتتاح الأدوات اللغوية الإلكترونية للموظفين الداخليين كما أن الرجوع إليها مفتوح ومتاح على الإنترنت على موقع FAOTERM.

البرنامج 5H: الخدمات المشتركة

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير	برنامج العمل للمفتره 2008-2009
5HP01	توفير خدمات الدعم الإداري	19.641	2.821	22.462
المجموع		19.641	2.821	22.462
	ارتفاع التكاليف			4.254
	المجموع بعد إعادة حسابه			26.717

420. يشمل هذا البرنامج مركز الخدمات المشتركة الذي سوف يسهم في نهاية الأمر في تحقيق مكاسب الكفاءة في معالجة المهام الادارية عن طريق الحد من التجزئة والازدواجية. وسوف يستند المركز الذي أعيد تشكيله، إلى السابقة التي تتمثل في الإدارة المركزية للدعم الإداري، التي كانت تكاليفها توزع في السابق فيما بين عدد من البرامج. وتجدر الإشارة إلى أن المركز يجمع في وحدة واحدة الموظفين القائمين على خدمة إدارة السفريات والموظفين المسؤولين عن الميزانية/المعاملات ووظائف مجموعة المعاونة الحاسوبية عبر المنظمة، فضلا عن وحدات إعداد كشوف المرتبات والوحدة الجديدة لتنسيق التطبيقات الإدارية.

الباب السادس: المصروفات غير المنظورة

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)				
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير	برنامج العمل للفترة 2008-2009
6AP01	المصروفات غير المنظورة	600	0	600
المجموع		600	0	600
ارتفاع التكاليف			0	
المجموع - بعد إعادة حسابه				600

421. لا تزال الاعتمادات للمصروفات غير المنظورة دون تغيير منذ برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 1980-1981.

الباب الثامن: الإنفاق الرأسمالي

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	اسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير
المجموع		13,575	4,835
ارتفاع التكاليف			528
المجموع- بعد إعادة حسابه			18,938

422. كما سبق التنويه في القسم الثالث- بآء أعلاه، أدرج بالميزانية ما مجموعه 18.4 مليون دولار أمريكي تحت بند الإنفاق الرأسمالي في الفترة 2009-2008. وتفصيل ومبررات مكونات المشاريع المبينة في الجدول السابق واردة فيما يلي.

8AA01: الخدمات الهاتفية (1 150 000 دولار أمريكي)

423. تم تركيب النظام الأوتوماتيكي لتشغيل الخدمات الهاتفية في مقر المنظمة في 1994 ويلزم استبداله في الفترة المالية 2009-2008. واستناداً إلى تطور تكنولوجيا نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، من المتوقع اختيار جيل جديد من النظام الأوتوماتيكي لتشغيل الخدمات الهاتفية باستخدام هذه التكنولوجيا. وسوف ينفق المخصص المؤجل من الفترة 2007-2006 (150 000 دولار أمريكي) في أوائل 2008 للتمكين من اختبار تكنولوجيا نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك في المكاتب الإقليمية التي يكون فيها النظام الأوتوماتيكي المصغر مناسباً لإجراء هذه الاختبارات. والهدف من ذلك هو تحقيق السيطرة على تكاليف المكالمات الهاتفية في التنظيم الذي يتزايد اتجاهه نحو اللامركزية، وإلا ستظل تكاليف الاتصالات تتزايد بسرعة. وللتقليل من المخاطر ومن تعريض المستخدمين للمتاعب، سيتم اتباع منهج مرحلي، مع رصد مخصص إضافي يبلغ مليون دولار أمريكي في ميزانية 2009-2008، مع استكمال بقية المشروع في الفترة 2010-2011.

8AA02: التطبيقات الإدارية في المنظمة (3 825 000 دولار أمريكي)

424. تم تخفيض الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البند مقارنة بالخطة متوسطة الأجل للفترة 2006-2011، ويتضمن الجدول التالي تلخيصاً للبنود الفرعية التي سيتم تمويلها في الفترة 2009-2008.

المبلغ	بند رأسمالي
1,685	تحديث البنى الأساسية للتطبيقات الإدارية
420	تحديث محدود لبرمجيات التعليم من أجل سكان الريف
200	توسيع مجمع البيانات على نطاق المنظمة
500	تحديث برمجيات مستودع البيانات
220	تحديث نظام تخطيط البرامج واعداد التقارير عن التنفيذ والتقييم (بيرس)
800	تحديث نظام السفريات
3,825	المجموع

425. والتوسع في مستودع بيانات المنظمة جزء من إطار نظم معلومات الإدارة التي تعد أساسية لاتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب. واستثمار مبلغ 200 000 دولار أمريكي مخصص للأعمال التحضيرية فقط، أي وضع خريطة طريق لإطار نظم معلومات الإدارة في المنظمة. وقد خُصص مبلغ 500 000 دولار أمريكي لتحديث برمجيات نظام مستودع البيانات الذي سيوفر بيئة لتحسين الأداء والتشغيل، وتيسير التفاعل بين النظام والمستخدمين، بالإضافة إلى 220 000 دولار أمريكي لتحديث نظام وضع الميزانية والتخطيط (نظام التخطيط البرامجي واعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم). ومن اللازم أيضاً استبدال مجموعة برمجيات أطلس التي أدخلتها المنظمة في مايو/ أيار 1999 للقيام بالوظائف المحاسبية وتوفير المعلومات الخاصة بالسفر (باستثمارات تبلغ 800 000 دولار أمريكي مؤجلة من الفترة 2006-2007). وسوف يحقق الاستخدام الجديد أفضل الممارسات في مجال تنفيذ إجراءات السفر والاستجابة لتوصيات المراجعة الخارجية والداخلية التي تقضي بإجراء تغييرات رئيسية في النظام الحالي.

8AA03: برمجيات الحاسوب الرئيسي وتراخيص نفاذ العملاء (2 860 000 دولار أمريكي)

426. البنود الفرعية مبينة في الجدول التالي:

المبلغ	بند رأسمالي
1,180	برمجيات شبكة ميكروسوفت والبريد الإلكتروني
980	توصيل موظفي المنظمة بالبريد الإلكتروني في المكاتب القطرية القائمة
250	البرمجيات المضادة للبريد المتطفل
450	إقامة حواسيب رئيسية للشبكات المركزية والبريد الإلكتروني
2,860	المجموع

427. تستخدم المنظمة في الوقت الحاضر برمجيات Microsoft Windows 2000 Server ، في إدارة الشبكة وبرمجيات Microsoft Exchange 2000 للبريد الإلكتروني. وسوف يتوقف الدعم لكليهما من موردي الخط الرئيسي في منتصف 2010. وتحسباً لذلك، من المطلوب تخصيص مبلغ 1.18 مليون دولار أمريكي للنسختين الجديتين من برمجيات Windows Server and Exchange والتراخيص اللازمة لهما. وسوف يغطي هذا المبلغ أجهزة خدمة إدارة الشبكة وتراخيصها ونفاذ المستخدمين بالمقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية، وتكاليف موظفي الدعم وتدريب المستخدمين، وكذلك الأعمال المتصلة بالانتقال إلى العمل بالنسخ الجديدة.

428. ولتلبية احتياج قائم منذ فترة طويلة إلى توصيل البريد الإلكتروني إلى جميع الموظفين، شرعت المنظمة في 2006 في توسيع خدمات البريد الإلكتروني من مكتب إلى مكتب لتشمل المكاتب القطرية الحالية، وبذلك يتمتع موظفو هذه المكاتب بنفس الخدمات التي يتمتع بها بقية موظفي المنظمة. وقد تم تدبير مبلغ 980 000 دولار أمريكي لاستكمال المشروع. وقد أصبح البريد الإلكتروني التطفلي (أي البريد الإلكتروني "التافه" غير المرغوب) من المضايقات المضيعة للوقت لمستخدمي البريد الإلكتروني في كل مكان. وتزايد حجم ودرجة تعقيد البريد التطفلي تتطلب الوصول إلى حل أقوى وأكثر تقدماً لمكافحة هذا النوع من البريد في الفترة 2009-2008، وتبلغ تكاليف ذلك 250 000 دولار أمريكي. وأخيراً، فمن اللازم وجود خدمة مركزية للشبكة تبلغ تكلفتها 450 000 دولار أمريكي. وخدمات الشبكة (تقاسم الملفات والطابعات وتبادلها) منظمة في الوقت الحاضر على أساس الإدارات، وفي كل مرة يكون من اللازم فيها تدبير موارد إضافية (قرص، أو ذاكرة أو وحدة معالجة مركزية) لا توجد مرونة لاستخدام الموارد المتاحة في إدارات أخرى بالمنظمة. لذلك فمن المتوقع أن يكون وجود خدمة مركزية مفيداً.

8AA04: تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الاجتماعات (750 000 دولار أمريكي)

429. تشمل نظم الاتصالات في قاعات الاجتماعات في المقر الرئيسي التجهيزات السمعية البصرية وتجهيزات الترجمة الفورية. وبعد تركيب الإنشاءات الأولية التي مولتها الحكومات الراعية، لا توجد اعتمادات لتحديث المعدات أو استبدالها بين حين وآخر. وسوف تساعد الاستثمارات المدرجة بالخطة على صيانة وإصلاح معدات قاعات الاجتماعات وضمان الاعتماد على الخدمات السمعية البصرية وخدمات الربط (SIE) بعد الأعمال التي تمت في الفترة 2007-2006. وسوف يغطي هذا المخصص أيضاً بعض الخدمات المحدودة المتصلة بالاجتماعات مثل عقد الاجتماعات من خلال الفيديو، وخدمات الإذاعة عبر الويب، ورقمنة المواد السمعية من قاعات الاجتماعات.

8AA05: نظام إدارة الموارد البشرية (2 150 000 دولار أمريكي)

430. تضمن تقرير الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة المالية حث الأمانة على إعطاء أولوية عالية "خاصة لاستكمال نظام إدارة الموارد البشرية برمته في عام 2008"³⁸. ومع التنفيذ التدريجي والمرحلي لنظام إدارة الموارد البشرية، لن تكون بعض وظائفه متاحة إلا في سنة 2008، بما في ذلك تخطيط الموارد البشرية ومعلومات الموارد البشرية، وكذلك العمليات الخاصة بالتوظيف وإدارة الأداء. وسوف يخصص المبلغ المدرج في الخطة لاستكمال تطوير النظام، وتوفير الدعم بعد التنفيذ، وتغطية عمليات التجهيز الموازية للنظم القديمة.

8AA07: النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق (8 500 000 دولار أمريكي)

431. يعالج نظام إدارة الموارد البشرية السجلات التي كان يتم الاحتفاظ بها في صورة ورقية، مما سيقلل كثيراً من تدفق الأوراق داخل المنظمة ويُمكن من استخدام طرق التوقيع الإلكتروني على القرارات الخاصة بالموارد البشرية وتسهيل عمليات حفظ السجلات واسترجاعها، على سبيل المثال. ويعد النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق مكملاً لنظام إدارة الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم في حدود المبلغ المخصص لاستكمال نظام إدارة

الوثائق وتدفق العمل (DocFlow) لدعم تنفيذ العمليات المختلفة، وإدارة الوثائق والتكليفات، وتمكين المستخدمين من إجراء العمليات الداخلية، وتنفيذها ومتابعتها.

8AA08: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (5 755 000 دولار أمريكي)

432. قبلت اللجنة رفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، توصية الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعنى بالمعايير المحاسبية، ومؤداها أن تعتمد منظومة الأمم المتحدة نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في فترات تقديم التقارير اعتباراً من أول يناير/ كانون الثاني 2010 أو بعد ذلك التاريخ. وفي يوليو/ تموز 2006، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تعتمد الأمم المتحدة نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووافق المدير العام على اعتماد هذا النظام في المنظمة بشرط تحديد التكاليف المترتبة على ذلك وموافقة الأجهزة الرئاسية، بما في ذلك موافقتها على التمويل المناسب.

433. ويتطلب القرار الخاص باعتماد نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة من جميع كيانات الأمم المتحدة أن تطبق هذه المعايير اعتباراً من أول يناير/ كانون الثاني 2010. ويقوم فريق مشروع على نطاق المنظومة بتوفير الدعم والتنسيق والقيادة، ولكن يتعين على كل كيان من كيانات الأمم المتحدة أن يُجري تقييماً للأثار المترتبة على ذلك وأن يدرج التمويل اللازم في ميزانيته. وفي هذا السياق، أدرج نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الميزانية الرأسمالية، بتكلفة تقديرية تبلغ 5.8 مليون دولار في الفترة 2009-2008. ويمكن الاطلاع على تفاصيل المشروع وتكاليفه في الوثيقة FC 118/12 بعنوان تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

434. وينطوي عدم العمل بنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مخاطر جمة. فسوف تتأثر مصداقية المنظمة في بيئة تنفيذ فيها المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بهذه المعايير في تقديم تقاريرها، ومن المتوقع أن يكون رأي المراجع الخارجي سلبياً بشأن عدم قدرة المنظمة على إعداد الكشوف المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، لن تستفيد المنظمة من المزايا المتوقعة من هذه المعايير من حيث تحسين القدرة على المساءلة والشفافية والحوكمة.

435. ويشمل هذا المبلغ تكاليف التشغيل التي تبلغ 3.9 مليون دولار أمريكي والتكاليف التقنية التي تبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي. ويشمل البند الأول تكاليف الموظفين والاستشاريين الذين سيعملون مع فريق المشروع بالإضافة إلى التعويض عن موظفي الوحدات الذين سيستعرقهم العمل أثناء مرحلتي التحليل والاختبار. أما البند الثاني، فيغطي تكاليف الموظفين أو الاستشاريين اللازمين للقيام بالأنشطة التقنية ورسوم التراخيص الإضافية وتكاليف المعدات حسب الحاجة.

8AA09: أنظمة المباني والبنية الأساسية (350 000 دولار أمريكي)

436. لضمان تقييد مباني المقر الرئيسي بقواعد السلامة وضمان الاعتماد على حسن تشغيل أنظمة تكييف الهواء، يلزم على وجه السرعة إنفاق استثمارات لاستبدال المبردات العتيقة والأنظمة واللوحات الإلكترونية المرتبطة بها. وبالإضافة إلى أن استبدال المبردات سوف يضمن تحسين عمل أنظمة تكييف الهواء في قاعات الاجتماعات بالمبنيين "C" و "D"، فإن ذلك سيسمح أيضاً بالامتثال لما ورد في بروتوكولي البيئة الصادرين في مونتريال وكويتو، اللذين يوصيان بالاستغناء تدريجياً عن استخدام الغاز الذي يؤدي إلى استنفاد طبقة الأوزون في أجهزة التبريد.

8AA10: التطبيقات الفنية المشتركة (700 000 دولار أمريكي)

437. كان من المتوقع في الخطة متوسطة الأجل للفترة 2006-2011 أن ينتهي جانب من الأعمال الخاصة بهذا المشروع في سنة 2010، وبالتالي فمن المطلوب تنفيذه خلال الفترة 2008-2009. وهذا يشمل: إنشاء مستودع بيانات مشترك متكامل ومن السهل الوصول إليه يتضمن المعلومات الفنية اللازمة لتحسين اطلاع الأعضاء والشركاء والجهات الأخرى على البيانات؛ وتوفير أجهزة وبرمجيات خدمة إضافية لتلبية الطلبات المتزايدة من الإدارات الفنية وشبكات المعرفة؛ وتحسين وتحديث المعدات التي تستخدمها وسائل الاتصال في المنظمة من أجل تحسين المحتوى، والتخزين الاحتياطي للبيانات، وتحقيق التكامل بين الأنظمة المطبقة في الشعب المختلفة بالمنظمة.

الباب التاسع: الإنفاق الأمني

البرنامج 9A: أمن المقر الرئيسي

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير برنامج العمل للفترة 2008-2009
9AP02	حماية أمن موظفي المنظمة وموجوداتها وعملياتها في المقر الرئيسي	7,989	81
المجموع		7,989	81
	ارتفاع التكاليف		1,236
المجموع- بعد إعادة حسابه			9,306

438. يقوم البرنامج 9A بحماية أمن الأفراد والممتلكات في المقر الرئيسي، وما يرتبط بذلك من تنسيق مع السلطات الحكومية. ويشمل البرنامج على سبيل المثال، توفير بطاقات الهوية المزودة بشريحة حاسوبية، وإقامة البنية الأساسية للأمن وتشمل آلات التصوير الأمنية ومناطق الاستقبال وحرس المقر الرئيسي.

البرنامج 9B: الأمن الميداني

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)			
الكيان البرامجي	إسم المشروع	برنامج عمل 2006 - 2007	التغير برنامج العمل للفترة 2008-2009
9BP01	حماية موظفي المنظمة وموجوداتها وعملياتها في المواقع الميدانية وتوفير المعدات الأمنية لممثليات المنظمة	7,091	(108)
9BP02	توفير المعدات الأمنية للمكاتب الميدانية للمنظمة بخلاف ممثليات المنظمة	727	26
9BP03	مشاركة المنظمة في تعهدات منظومة الأمم المتحدة المشتركة لتحسين الأمن الميداني	297	0
9BP04	المساهمة المالية المقدمة من المنظمة إلى نظام إدارة الأمن الموحد بالأمم المتحدة	4,340	0
المجموع		12,455	(82)
	ارتفاع التكاليف		423
المجموع- بعد إعادة حسابه			12,796

439. يقوم البرنامج 9B بإعداد وتنفيذ سياسات المنظمة للأمن الميداني في جميع مواقع المنظمة، وذلك في سياق اللامركزية المتزايدة. ويشمل البرنامج:

- الاتصال مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وتمثيل المنظمة في اجتماعات الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية المتعلقة بمسائل سياسات الأمن وإدارة نظام الأمن الموحد للأمم المتحدة؛
- تنسيق التدريب للسفريات الرسمية وتجهيز تراخيص الأمن للبلدان المعرضة للخطر، وتوعية موظفي الممثلات وغيرهم من الموظفين بسياسة الأمن الميداني والقضايا المتعلقة بها؛
- توفير معدات الأمن لممثليات المنظمة والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية ومكاتب الاتصال؛
- الإسهام في بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية الإجرامية لتغطية ألساطها للموظفين المنشورين ميدانياً المؤهلين للاستفادة منها؛
- معدات وخدمات أمن المساكن للموظفين في المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة.

الباب العاشر: التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية

440. بدأ العمل بصندوق التسويات الضريبية اعتباراً من أول يناير/كانون الثاني 1972.
441. وعملاً بالأسلوب المتبع منذ 1972-1973، قدمت ميزانية 2001-2008 على أسس إجمالية، أى بإضافة اعتمادات ضرائب دخل العاملين إلى إجمالي ميزانية العمل الفعلية.
442. ولن يؤثر ذلك على الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء التي لا تفرض ضرائب على مرتبات مواطنيها من موظفي المنظمة، لأن الحصة الكاملة من اعتمادات ضرائب دخل العاملين يتم ردها بخصمها من الاشتراكات التي تدفعها هذه الدول.
443. وبالنسبة للدول الأعضاء التي تفرض ضرائب على مرتبات مواطنيها من موظفي المنظمة، يجرى تخفيض حصتها من اعتمادات ضرائب دخل العاملين بما يساوى المبلغ المقدر لرد الضرائب لموظفي المنظمة المعنيين.
444. ويمثل مبلغ 94.3 مليون دولار المدرج للفترة 2008-2009 الفرق بين إجمالي التكاليف وصافي المرتبات على أساس جدول مرتبات الأمم المتحدة في 2007/1/1 بالنسبة للفئات الفنية والفئات العليا.
445. وستقدم المبالغ الناشئة عن نظام ضرائب دخل العاملين التي ستخصم من قيمة اشتراكات الدول الأعضاء بعد إقرار المؤتمر العام لجدول الاشتراكات الذي سيعمل به للفترة المالية 2008-2009.

الملحق 2- الأبعاد الإقليمية

ملخص الموارد

(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات)		
الإقليم	الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة	الباب الثالث: تبادل المعارف، والسياسات والمواد الترويجية
العالم	86,182	115,003
أفريقي	15,187	2,572
أفريقيا	45,087	32,779
آسيا والمحيط الهادى	27,812	28,448
الشرق الأدنى	15,816	10,280
أوروبا	15,423	17,662
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	27,457	17,362
المجموع	232,963	224,105

يرد في الجدول توزيع لتقديرات الموارد المتعلقة بكل إقليم في برنامج العمل، حيث أنها مبالغ مخصصة للمكاتب الإقليمية وتشبه الإقليمية القطرية ضمن بابين من أبواب الميزانية، وتوزيع مستمد من موارد المقر الرئيسي

مقدمة

446. تهدف المنظمة إلى أن تكون أكثر استجابة للأولويات الميدانية مع الاستمرار في التصدي للقضايا العالمية. وقد ركز الملحق 1 على التوجهات البرمجية والإنجازات العالمية مع بعض الإشارات فقط إلى الأنشطة التي تهم كل إقليم بشكل مباشر، سواء كانت هذه الإشارات صريحة (مثلما جاءت فيما يتعلق بالأمراض الحيوانية أو الآفات النباتية التي تصيب أقاليم جغرافية محددة) أو ضمنية (عند ذكر العمل المزمع القيام به بعناصره المعروفة ذات الطبيعة الإقليمية أو الإقليمية الفرعية مثل الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالغابات، وتقديم الدعم لهيئات مصائد الأسماك، أو إعداد برامج للأمن الغذائي).

447. لذلك يعطي هذا الملحق إشارة إلى الأولويات ذات الصلة الوثيقة بالأقاليم التي سيتم التصدي لها في 2009-2008 تحت الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة، والباب الثالث تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية.

448. تم تحديد مجالات الأولوية تحت قيادة المكاتب الإقليمية المعنية، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية الفرعية والأقسام التقنية بالمقر الرئيسي، مع الأخذ في الاعتبار توصيات المؤتمرات الإقليمية. وقد تم صياغة الإنجازات المقررة في سياق البرامج الحالية وتهدف إلى المساهمة في العمل المعياري للمنظمة ومد مزايا هذا العمل إلى المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية. وستكون الموارد التي تأتي من خارج الميزانية وسيلة إضافية للتصدي لهذه الأولويات على المستوى الميداني.

449. يقدم الجدول 2 الموجز أعلاه تفصيلاً لموارد برنامج العمل الواردة في البابين الثاني والثالث من برنامج العمل والميزانية والمتعلقة بالعمل العالمي وبكل إقليم من الأقاليم. وقد جاءت البيانات المتعلقة بكل إقليم من الأقاليم انتقائية عن قصد بدءاً بنظرة عامة على السياق الإقليمي من منظور ولاية المنظمة.

أفريقيا

نظرة عامة

450. لا تزال الزراعة في أفريقيا تعتمد على الأنماط المتغيرة لسقوط الأمطار وتعتمد عليها 93 في المائة من الأراضي المزروعة حيث يندم الري أو يوجد بقدر ضئيل. ومن خصائص الزراعة أيضاً تلك المشاكل التي ترتبط بانخفاض إنتاجية التربة، ونظم الإنتاج الشاسعة للغاية، وتآكل الأراضي، وانخفاض الغلات وفوق ما قبل الحصاد بسبب الآفات، وغيبية سلالات البذور المقاومة للأمراض والجفاف. ولا تزال معظم المجتمعات الزراعية تعيش في شرك الممارسات الزراعية قليلة المدخلات وقليلة المخرجات وتعيش هذه المجتمعات في مستوى ربما لا يزيد إلا قليلاً عن مستوى الكفاف. ومن الضروري التصدي لجوانب القصور الرئيسية الأخرى كما هو الحال في الترتيبات المؤسسية وصياغة السياسات وقاعدة المعلومات الإحصائية المتوافرة. وإزاء هذه الخلفية يصبح اقتناص مصادر المياه أولوية رئيسية. ومن الضروري التصدي لجوانب القصور الرئيسية الأخرى كما هو الحال في الترتيبات المؤسسية وصياغة السياسات وقاعدة المعلومات الإحصائية المتوافرة. ومن الضروري العمل بقوة أيضاً على اتباع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بغرض زيادة الإنتاجية، حيث أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنويع نظم الإنتاج بطريقة ملائمة وضمان الزراعة المستدامة، وتنمية الثروة الحيوانية والغابات ومصائد الأسماك، مع توجيه الاهتمام نحو تلبية الطلب المتزايد على الغذاء سواء من أجل الاستهلاك المحلي والتصدير. كما يلزم المضي في الارتقاء

بأفضل الممارسات المأخوذة من الخبرة المكتسبة في نطاق برامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية. كما يلزم أيضا توجيه القدر الكافي من الاهتمام نحو زيادة الدعم المقدم للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يعزز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

451. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي

- تقديم المشورة في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، مما يؤدي إلى زيادة استخدام الأراضي المنخفضة قليلة التكلفة، وتوسيع نطاق منشآت الري الصغيرة، بما في ذلك تقنيات الاقتصاد في استخدام مياه الري، وتجميع مياه الأمطار، والإدارة المستدامة للأراضي (الأراضي الأفريقية) وإعادة الاستخدام الآمن لمياه المجاري في الري ولاسيما في المناطق الحضرية وحول المدن؛
- تقديم الدعم للنظم الزراعية التي يستخدمها أصحاب الحيازات الصغيرة، وزراعة الصون، والزراعة حول المدن؛
- تقديم الدعم للبلدان في مجال وضع المعايير في نطاق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وتنفيذ اتفاقية روتردام والتخلص من المبيدات؛
- استمرار المضي في تنفيذ نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (إمبرس) لاسيما مكافحة غزو الجراد الصحراوي والوقاية منه؛
- تقوية منظمات المزارعين المعنية بالثروة الحيوانية، مع التركيز على الجوانب البيئية، والتقنية، والإدارية، والمالية، والتجارية، والتنظيمية، إلى جانب إدارة عملية التحول من النظم الانتشارية إلى النظم الكثيفة في مجال الثروة الحيوانية؛
- تقديم المساعدة في مجال الأمراض الرئيسية مثل أنفلونزا الطيور ذات القدرة العالية على نقل المرض وحمل الوادي المتصدع التي عادت إلى الظهور في شرق أفريقيا، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر ورد الفعل المبكر؛
- استمرار توجيه الاهتمام لمكافحة مرض التريبانوزوما في أفريقيا، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات للتدخل في المناطق التي توجد بها ذبابة تسي تسي والتريبانوزوما وتدعيم الخدمات البيطرية المتكاملة لحماية الثروة الحيوانية؛
- مواصلة تنفيذ خطط العمل القطرية في مجال التغذية بما في ذلك التوعية الغذائية وإتاحة ما يلزم من قنوات الاتصال والمنهجيات والخطوط التوجيهية لتحقيق الأمن الغذائي الأسري؛
- الحد من حالات نقص المغذيات الصغيرة بما في ذلك العمل على إتاحة البيانات وتحسين نوعيتها؛
- تقوية نظم التفتيش على الأغذية ومراقبتها وقبول وتطبيق توصيات هيئة الدستور الغذائي؛
- تدعيم نظم تقديم التمويل الريفي، والإمدادات من المدخلات الزراعية، ومعلومات السوق والتصنيع الزراعي وتطوير المؤسسات الزراعية.

الغابات

452. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:

- تحسين ممارسات الزراعة الحرجية وصون التربة واستخدام المنتجات الحرجية غير الخشبية؛
- حماية الغابات والحياة البرية ضد حرائق الأدغال؛
- اتباع أفضل الممارسات لفض المنازعات بين البشر والحياة البرية؛
- تبادل المعلومات والمعارف بشأن إدارة الغابات والحياة البرية؛
- إقامة الشراكات الاستراتيجية وإدماج الجوانب الحرجية في مبادرات نيباد؛
- تقديم المساعدة لبرامج الحراجة القطرية مع توجيه الاهتمام لمشاركة عدد كبير من أصحاب الشأن في أنشطة الصون والإدارة؛
- تنفيذ الخطوط التوجيهية الإقليمية بشأن الحد من آثار قطع الأخشاب والزراعات الحرجية وإدارة الحرائق؛
- تنشيط إنتاج الطاقة الكفاء القائمة على الأخشاب.

مصايد الأسماك

453. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:

- صياغة خطط طويلة الأجل لإدارة مصايد الأسماك وبناء القدرة القطرية على الاستفادة من كافة مزايا مصايد الأسماك البحرية والساحلية؛

- تحسين تسيير مصايد الأسماك وإتاحة الإدارة التشاركية لها ولاسيما في البيئات الساحلية والبحرية؛
- تدعيم سبل الوصول إلى التجارة الإقليمية والدولية في المنتجات السمكية؛
- تطوير المشروعات الفردية الصغيرة عن طريق المؤسسات والسياسات التمكينية؛
- تقديم الدعم للبرنامج الخاص لتنمية الأحياء المائية في أفريقيا؛
- إنشاء شبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية.
- التأكد من خلال نهج النظام الإيكولوجي القائم على المجتمعات المائية، من الاستدامة الاجتماعية والبيئية لعمليات تنمية تربية الأحياء المائية.

الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية

454. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تقديم الدعم التقني للبلدان في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية، والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية) وعدد من المبادرات التجارية الثنائية والإقليمية، بما في ذلك المعلومات الموثوق بها؛
 - تقديم الدعم من أجل تحقيق المواءمة بين السياسات وخطط العمل؛
 - إتاحة الأدوات اللازمة لجمع البيانات المبنية بحسب الجنس والعمر في التعدادات والمسوح الزراعية إلى جانب مؤشرات تتصل بالمساواة بين الجنسين والتنمية الزراعية؛
 - تقديم الدعم للحكومات في مجال التخطيط ومواجهة آثار متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من الأمراض على الأغذية والأمن الغذائي؛
 - تقديم المشورة للبلدان في مجال إجراء التعداد الزراعي في إطار البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2010؛
 - تنظيم اجتماعات تشاورية وحول الموائد المستديرة مع البلدان والجهات المتبرعة فيما يتعلق بالمواد الترويجية، وتقديم التمويل للمشروعات في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، والبيانات الأخرى في مجال السياسات؛
 - إقامة الشبكات والشراكات من أجل تحليل المعلومات المتعلقة بالسياسات واقتسامها، إلى جانب تحديث الدراسات الرئيسية الإقليمية في مجال السياسات ومجالات العمل المشترك التي تم تحديدها.

آسيا والمحيط الهادي

نظرة عامة

455. تواصل بلدان كثيرة في الإقليم المضي بخطى واسعة نحو تخفيض الفقر والجوع وتحسين مستويات المعيشة. ومع ذلك لا تزال هناك بلدان عديدة تعيش في مستنقع الفقر، حيث لا يزال يعيش 524 مليون ممن يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الإقليم. والمزارعون والصيادون والعاملون في الغابات هم الفئات الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، والجفاف، والأعاصير. وقد أصبح مرض أنفلونزا الطيور أحد الأمراض المستوطنة في كثير من أرجاء الإقليم. وأصبحت قضايا ارتفاع أسعار الطاقة، وندرة المياه، وأثار مفاوضات تحرير التجارة والعولمة على صغار المزارعين، وأثار تغير المناخ قضايا رئيسية تثير القلق، ولاسيما في البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ولا تزال الزراعة هي القطاع الرئيسي على الرغم من انخفاض أهميتها النسبية، من حيث إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وما تستوعبه من القوة العاملة.

456. كان قد تم وضع إطار استراتيجي إقليمي: نحو تحقيق الأمن الغذائي في آسيا والمحيط الهادي، بالتشاور مع شركاء من المؤسسات الإقليمية وتم التصديق عليه في المؤتمر الإقليمي السابع والعشرين لآسيا والمحيط الهادي الذي عقد في مايو/أيار 2004 في بيجين. وحدد الإطار الاستراتيجي ستة من الأولويات للإقليم على المدى الطويل (أ) إعادة هيكلة الزراعة في ظل متغيرات السوق والظروف التجارية؛ (ب) اتباع أسلوب الإدارة اللامركزية دعما للتنمية المستدامة؛ (ج) الحد من الهشاشة للكوارث؛ (د) النهوض بالإدارة الفعالة العادلة، وصون الموارد الطبيعية وكفالة الاستخدام المستدام لها؛ (هـ) تعزيز الأمان الحيوي للأمن الغذائي والتجارة في المنتجات الزراعية؛ (و) التخفيف من حدة الفقر في نظم سبل المعيشة القائمة على الأرز. ومع أنه لا يوجد تفصيل شامل لهذا الإطار الاستراتيجي إلا أنه لا يزال أداة مفيدة في تشكيل الأنشطة المستقبلية.

الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

457. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تقديم الدعم لنظم الزراعة المستدامة ذات الكفاءة التكاليفية القائمة على الأرز واتباع الإدارة المتكاملة للأراضي والمحاصيل والمياه والمغذيات والأفات طبقاً للأساليب الزراعية الجيدة؛
 - السياسات الرامية إلى إحياء قطاع الأرز وتعزيز الدخل الزراعي استناداً إلى شراكات يساهم فيها الكثيرون من أصحاب الشأن؛
 - إقامة شبكات إقليمية لإنتاج المحاصيل وتدعيم القدرات القطرية بما يتيح إمكانية التكيف مع الآثار العكسية لتغير المناخ وتخفيف وطأتها؛
 - إتاحة الانتماء المناسب ومرافق التسويق، وخدمات الري، وتدبير الحد من المخاطر بغرض مساعدة المزارعين والمجتمعات الحرجية ومجتمعات الصيد.
 - التصدي للأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأنواع الأخرى العدوانية (الرصد، والإشراف، والتشخيص، والوقاية والمكافحة) وبخاصة أنفلونزا الطيور ومرض الحمى القلاعية؛
 - تدعيم النظم القطرية للصحة النباتية (مثل المشورة التقنية، ووضع المعايير)؛
 - تقديم المساعدة من أجل إعادة هيكلة قطاع الثروة الحيوانية، واتباع نظم الإنتاج الصديقة للبيئة؛
 - وضع أطر قطرية فعالة للأمان الحيوي تتواءم مع الالتزامات الدولية ومع السياسات الوافية والقدرات التنظيمية في مجال تحليل المخاطر وإدارتها (ويشمل ذلك أيضاً تنظيم حلقات عمل واقتسام المعلومات والتكنولوجيا)؛
 - القيام بصورة منتظمة بتحديد المجموعات المعرضة غذائياً بغرض تحسين استهداف التدخلات الغذائية؛
 - إجراء الدراسات بشأن استهلاك الأغذية واستخدام الأغذية الآمنة المتنوعة تحقيقاً للتوازن الغذائي بما في ذلك وضع المؤشرات المناسبة؛
 - وضع استراتيجيات تطبيقية لتحسين تكيف المجتمعات الريفية مع تغير المناخ المحتمل وتقديم المساعدة عن طريق إتاحة تكنولوجيات فصل الكربون؛
 - تقييم آثار إنتاج الوقود الحيوي وتنفيذ السياسات والبرامج المناسبة المتعلقة بالوقود الحيوي؛
 - إجراء تحليل لإمكانات التكنولوجيا الحيوية وما يصاحبها من مخاطر؛
 - اتباع السياسات المتعلقة بتطوير البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية وتقديم المشورة التقنية عن أساليب الإدارة فيما بعد الحصاد ونظم توزيع الأغذية.

الغابات

458. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تقديم الدعم في مجال تقييمات الموارد الحرجية؛
 - تقديم المساعدة في قضايا الملكية، والحيازة، والترتيبات المؤسسية المتصلة بالموارد الحرجية؛
 - تنفيذ مدونات الممارسات ووضع الخطوط التوجيهية الطوعية المتصلة بتنمية وإدارة وحصاد الغابات والموارد الطبيعية الأخرى.

مصايد الأسماك

459. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- التنظيم المحسن للمجتمعات الصغيرة من الصيادين والقائمين على تربية الأحياء المائية بما يمكنهم من إدارة المياه الساحلية والمسطحات المائية الصغيرة بما في ذلك اتباع الوسائل التشاركية؛
 - إنشاء شبكات لصون البيئة الساحلية والبحرية، طبقاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
 - استمرار تقديم الدعم طويل المدى لعمليات إعادة التأهيل وتوفير سبل المعيشة للبلدان التي تأثرت بكارثة تسونامي.

الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية

460. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تقديم المشورة من أجل إعادة توجيه الدعم الزراعي صوب الاستثمارات التي تعمل على تنمية القطاع الزراعي، والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛

- تقديم الدعم لهيئات مثل رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، ورابطة التعاون الإقليمي في جنوب آسيا ومرفق تحديد المشروعات بشأن جوانب السياسات المتعلقة بالآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، وأثار الفيضانات والجفاف، ورصد حرائق الغابات والإنذار المبكر؛
- نظم التجارة المحسنة، عن طريق زيادة القيمة المضافة في سلاسل الأسواق، إلى جانب القدرة على الوصول إلى الأسواق وكفاءة الأسواق؛
- وضع المؤشرات وتبادل الخبرات من أجل إتاحة الإحصاءات والمعلومات الزراعية المناسبة التي يعتمد عليها بما يتيح إمكانية صياغة استراتيجيات قطرية في مجال الأمن الغذائي؛
- بناء القدرات وتقديم المشورة بشأن البيانات الإحصائية ونظم المعلومات في قطاع الأغذية والزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك وإدارة الموارد الطبيعية؛
- إجراء دراسة عن حالة الزراعة والأمن الغذائي في الإقليم، بما في ذلك تحليل الاتجاهات، وتطورات السياسات التجارية والتقدم المحرز في مفاوضات التجارة؛
- تنشيط الاعتماد المتزايد على الذات بين المجموعات المعرضة، بما في ذلك النساء والأطفال وغير القادرين إلى جانب إتاحة الفرص أمام الشباب في الريف.

أوروبا وآسيا الوسطى

نظرة عامة

461. تم الآن تعزيز شبكة مكاتب المنظمة في الإقليم وذلك بإنشاء المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى في أنقره، والمكتب الإقليمي الفرعي لوسط وشرق أوروبا، الذي يوجد أيضا مع المكتب الإقليمي في بودابست. ونتيجة لذلك تغطي الشبكة 51 بلدا الآن (ستزيد إلى 53 في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، بعد قبول عضوية أندورا والجبل الأسود) ومنظمة عضو (الجماعة الأوروبية). وهذا يعنى زيادة عدد السكان بمقدار 260 مليون نسمة، منهم 65 مليون من الفقراء الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية.

462. تعاني بعض البلدان في البلقان ولاسيما بلدان آسيا الوسطى في رابطة الدول المستقلة من ارتفاع معدلات الفقر، ولاسيما في المناطق الريفية. ولا تزال الزراعة قطاعا هاما هناك حيث تستوعب نسبة عالية من القوة العاملة وتساهم إسهاما ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي. وهناك مجالات رئيسية تحتاج إلى إعطائها أولوية في الاهتمام وسبق تحديدها والموافقة عليها من قبل المؤتمر الإقليمي وتتصل بإعادة تنشيط القطاع الريفي، وتقديم الدعم لسبل المعيشة الريفية، وتقديم المساعدة للبلدان للوفاء بمتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى جانب تسهيل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المحاولات الإقليمية للتصدي للقضايا العابرة للحدود من الأمور ذات الأهمية الكبيرة، إلى جانب عدد من الموضوعات الناشئة مثل الزراعة العضوية، والتكنولوجيا الحيوية والأمان الحيوي وهي أمور أكد عليها المؤتمر الإقليمي.

الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

463. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- التعاون في مجال مراقبة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وتشخيصها ومكافحتها، بما في ذلك مرض الحمى القلاعية طبقا لما اتفق عليه من خلال الهيئة الأوروبية لمكافحة الحمى القلاعية؛
 - تقديم الدعم لنشاط تربية الحيوانات الزراعية على النطاق الصغير لاسيما في بلدان آسيا الوسطى، بما في ذلك تحسين فرص الوصول إلى خدمات الصحة الحيوانية، والسلامة الاقتصادية؛
 - بناء قدرات النظم القطرية لصحة النباتات والحجر الزراعي في سياق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛
 - التدخلات الغذائية القائمة على المجتمع المحلي وتدعيم النظم القطرية لمراقبة الأغذية، بما في ذلك استعراض وتحديث التشريعات الغذائية، ومواءمة نظم ومعايير الأغذية مع توصيات هيئة الدستور الغذائي، والاتفاقيات التنظيمية الدولية الأخرى، وإتاحة التدريب على النظم المختلفة لسلامة الأغذية؛
 - تدعيم القدرات القطرية في مجال صياغة السياسات من أجل كفاءة وصول فقراء الريف إلى الأراضي وإبرام ترتيبات محسنة لحيازة الأراضي، وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المتوازنة؛
 - تقديم المشورة بشأن النظم القطرية للبحوث الزراعية وإنشاء روابط عملية بين البحوث والإرشاد؛
 - إنشاء قدرات إقليمية وقطرية في مجال التقييم الابتكارى المتعلق بالسوق، ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات الحيوية للأغذية والزراعة والنظم المتعلقة بالسلامة الحيوية؛
 - التنمية في مجال الأعمال التجارية الزراعية، وإدارة سلاسل الإمدادات، وتنشيط الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية .

الغابات

464. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- التعاون مع الشركاء في تدعيم مؤسسات (رابطات) القطاع الخاص الحرجية؛
 - تقديم الدعم لتدابير حماية الموارد الحرجية، والاهتمام بقضايا تثبيت أركان أراضي الغابات، وحياسة الأراضي؛
 - تنشيط استخدام الأخشاب الصديقة للبيئة (الإسكان وتوليد الطاقة) والمشاركة الكاملة من جانب جميع البلدان في الحوارات والمبادرات الإقليمية المتعلقة بسياسات قطاع الغابات

مصايد الأسماك

465. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تقديم الدعم من أجل تحديث أنشطة تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في البلدان الفقيرة وإدخال تحسينات على نهج النظام الإيكولوجي المتعلق بإدارة مصايد الأسماك؛
 - تقديم المساعدة للهيئات الإقليمية بما في ذلك الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، والهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وذلك بغرض تعزيز تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الداخلية؛
 - زيادة التوعية في بلدان آسيا الوسطى وخصوصا بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وترجمة بنودها الأساسية إلى عمليات قطرية في مجال تطوير السياسات وتخطيطها.

الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية

466. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- التصدي للقضايا الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي المستدام، والزراعة، والتنمية الريفية، بما في ذلك تحليل السياسات ذات الصلة وصياغتها وتنفيذها؛
 - وضع استراتيجيات إقليمية لتنمية البرامج الميدانية القائمة على الأولويات القطرية والاحتياجات الإقليمية الفرعية؛
 - تقديم المساعدة للبلدان في مجال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتحليل قضايا التجارة الإقليمية والأسواق الزراعية؛
 - الاستمرار في تسهيل المبادلات والشبكات؛
 - بناء القدرات المتعلقة بإحصاءات الأغذية والزراعة بجانب التنسيق بين البلدان وتبادل الخبرات في مجال المنهجيات؛
 - تنشيط استخدام قاعدة المعلومات القطرية بين البلدان في الإقليم وتقديم المدخلات اللازمة لإعداد التقارير القطرية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

نظرة عامة

467. أكد المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المعقود في أبريل/نيسان 2006 في كراكاس على سبعة مجالات من مجالات الأولوية. لذلك فإن العرض الوارد أدناه يدور حول مجالات مواضيعية أكثر مما يدور حول هيكل برنامج خطة العمل والميزانية كما أنه يأخذ في الاعتبار توصيات اجتماع مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعقود في روما في يناير/كانون الثاني 2007 ومطالب أخرى محددة قدمتها مجموعات من البلدان.

الأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود

468. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- التصدي لتهديد أنفلونزا الطيور الممرضة للغاية (H5N1) واحتمالات دخولها إلى البلدان الأمريكية؛
 - تقديم الدعم للبلدان في مجال الوقاية من الحمى القلاعية ومكافحتها؛
 - مكافحة الأمراض الرئيسية الأخرى (حمى الخنازير، والاعتلال المخي الإسفنجي، والدودة الحلزونية، والسعار) وتعزيز الخدمات البيطرية؛

- التعاون في مجال الصحة النباتية والقضاء على الآفات الضارة اقتصادياً مثل ذباب الفاكهة.

الطاقة الحيوية

469. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تطوير وتنويع مصادر الطاقة في الإقليم في سياق المنتدى الدولي للطاقة الحيوية (بما في ذلك تقدير الإمكانيات، وبناء القدرات القطرية وإجراء المشاورات الإقليمية)؛
 - وضع السياسات المتعلقة بالوقود الحيوي السائل وتنظيم أسواق منتجات الطاقة الحيوية وخدماتها؛
 - إتاحة المعلومات المحسنة (المؤسسات، والتكنولوجيات، والمحاصيل البديلة) لدعم برامج ومشروعات الطاقة الحيوية.

الموارد الوراثية، والتنوع الحيوي، والاستدامة البيئية

470. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- صياغة الاستراتيجية الإقليمية المقترحة لإدارة واستغلال الموارد الوراثية الحيوانية، كإسهام في خطة العمل العالمية للموارد الحيوانية الوراثية؛
 - الإدارة المستدامة للغابات الطبيعية، والمناطق المحمية واتباع الأساليب المناسبة في إدارة المياه (بما في ذلك إقامة شبكات مثل REDLACH و REDPARQUES)؛
 - الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، واستخدام نهج ومنهجيات التخطيط الإقليمي.

الصحة الحيوانية والنباتية وسلامة الأغذية

471. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تقديم المشورة الفنية وفي مجال السياسات فيما يتعلق بزيادة أعداد نظم المعايير الخاصة وتعقيدها؛
 - تقديم الإرشاد بشأن الإدارة الرشيدة للمبيدات والقضاء على المبيدات المهجورة، إلى جانب استمرار تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (بما في ذلك تنظيم حلقات العمل الإقليمية وحلقات التدريب وتقديم الدعم للبلدان في مجال تسجيل المبيدات وبرامج الرصد اللاحقة للتسجيل)؛
 - التنسيق بين إجراءات المدونة وتنفيذ الاتفاقيات المرادفة بين البلدان، إلى جانب الوقاية من الأمراض التي تنتقلها الأغذية.

الأمن الغذائي وسياسات مكافحة الجوع

472. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تقديم الدعم لمبادرة "القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" بما في ذلك أنشطة التوعية، وحلقات العمل وإنشاء الشبكات، وتدريب موظفي الحكومة والمسؤولين التنفيذيين في المنظمات غير الحكومية على قضايا الأمن الغذائي، وإجراء تقييم لبرامج محددة، وتقديم معلومات إحصائية عن الأمن الغذائي، وسوء التغذية إلى جانب البيانات الأخرى اللازمة للتخطيط الحكومي؛
 - النهوض بأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب.

التنمية الريفية والسياسات الزراعية

473. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- متابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المعقود في مارس/آذار 2006، إلى جانب تدعيم التعاون مع الشركاء في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات للتنمية الريفية؛
 - إنشاء شبكة من المؤسسات الرشيدة من أجل وضع السياسات الإقليمية والإصلاح الزراعي، والوصول إلى الأراضي.

الزراعة في المناطق الحضرية وما حولها

474. تتمثل الأولوية الرئيسية في:
- تحليل قضايا العناصر الأساسية مثل: التكنولوجيات، والتوعية الغذائية، وإدارة التربة والمياه، والآثار الاجتماعية – الاقتصادية، وسياسات التجارة وتنظيم المجتمع المحلي.

الشرق الأدنى

نظرة عامة

475. يوجد تفاوت كبير في إقليم الشرق الأدنى من حيث توزيع الموارد، والدخول والتنمية الزراعية إذ تشهد عدة بلدان عجزاً غذائياً، يصاحبه زيادة في الواردات، في حين تعاني بلدان أخرى من سوء التغذية. من هنا تتنوع الاحتياجات الإقليمية، بما في ذلك: تقديم المشورة في مجال صياغة سياسات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وتحسين إدارة موارد المياه والتصدي لانخفاض إنتاجية النظم الزراعية، وبناء القدرات التقنية والمؤسسية، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد، ووضع البرامج لإنشاء الغابات وصون الأراضي والعمل على استدامة موارد مصايد الأسماك وإدارة مصايد الأسماك بصورة أفضل، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وشركات الإنتاج الزراعي، وإقامة التعاون الفعال بين البلدان بشأن عدد من القضايا: مكافحة الآفات النباتية العابرة للحدود، ووضع المعايير، وزيادة فرص التجارة بين أرجاء الإقليم.

الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

476. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- الإدارة المحسنة للمياه، بما في ذلك تقنيات جمع المياه، واستخدام مياه المجاري في الزراعة، ومشاركة المستفيدين في صون نظم الري؛
 - وضع برامج لإدارة الأراضي بما يتيح إمكانية التخفيف من الجفاف وإعادة إحياء تاهيل الأراضي المتدهورة؛
 - ضمان الإنتاج المستدام في الأراضي الرعوية، وإتاحة خدمات النظام الإيكولوجي؛
 - تقديم الدعم لشبكات الثروة الحيوانية مثل الحيوانات المجترة الصغيرة والجاموس والموارد الوراثية وتنسيق تدابير الصحة الحيوانية، وتدعيم القدرات القطرية، إلى جانب التعاون الإقليمي في مجال الحجر الصحي للآفات؛
 - تقديم المساعدة في تحديث التشريعات القطرية في مجال المبيدات؛
 - النهوض باستراتيجيات وقاية النباتات كجزء من الزراعة العضوية وتحقيق الأمان الحيوي والسلامة الحيوية على المستويين القطري والإقليمي؛
 - تقديم للهيئات المعنية بالجراد وعمليات المسح والمكافحة (على أن يصاحب ذلك البحوث التطبيقية، وبرامج التدريب، وأدوات المعلومات المحسنة، واستخدام بدائل المبيدات التقليدية)؛
 - المضي في إنشاء هيئة الصحة الحيوانية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛
 - التدخلات التغذوية القائمة على المجتمع المحلي وبرامج التوعية في مجال التغذية؛
 - تدعيم النظم القطرية للرقابة على الأغذية، وتحديث القوانين والتشريعات الغذائية؛
 - الإدارة المحسنة للمياه، بما في ذلك تقنيات الجمع المحسنة وإعادة استخدام مياه الصرف في الزراعة، إلى جانب مشاركة المنتفعين في صيانة مخططات الري، والتأكد من وجود حالة التأهب للجفاف والتكيف مع تغير المناخ؛
 - تدعيم القدرات في مجالات الطاقة الحيوية (بما في ذلك المحاصيل التي يمكن تخزينها لفترة طويلة، وتخفيض فواقد ما بعد الحصاد) والسلامة الحيوية، والبحوث ونقل التكنولوجيا.

الغابات

477. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تدعيم القدرات المؤسسية في مجال إدارة وصون الغابات؛
 - التعاون في مجال إدارة حرائق الغابات والسلامة الحرجية؛
 - تدعيم القدرات المؤسسية في مجال إدارة وصون الغابات؛
 - صون النظم الإيكولوجية الهشة من خلال اتباع الممارسات الحرجية المناسبة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، وإعادة إحياء مستجمعات المياه؛
 - تدعيم القدرات المؤسسية في مجال إدارة وصون الغابات؛
 - الاستخدام المستدام للطاقة الخشبية.

مصايد الأسماك

478. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:

- تنشيط التعاون الإقليمي، بما في ذلك تقدير وإدارة المخزونات المشتركة، وتشجيع التجارة بين أرجاء الإقليم؛
- تدعيم هيئات مصايد الأسماك الإقليمية ودون الإقليمية (ولاسيما الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، وإنشاء هيئات إقليمية جديدة لمصايد الأسماك حسبما يتناسب (مثل البحر الأحمر)؛
- التأكد من أن نظم سلامة الأغذية السمكية وجودتها تتماشى مع المتطلبات الدولية، وتحسين نظم معلومات التسويق؛
- تقديم المساعدة في مجال تحسين نظم الإحصاءات السمكية.

الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية

479. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تعزيز أساليب رصد الأمن الغذائي، ونقص التغذية على المستوى الأسرى والقطري والإقليمي، بما في ذلك عن طريق نظام المعلومات القطري عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة؛
 - تبادل المعلومات، والخبرة والدروس، لاسيما من خلال الشبكة الإقليمية للسياسات الزراعية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وشبكة المعارف والمعلومات الريفية والزراعية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تديرها الإدارات القطرية للبحوث الزراعية على المستويين القطري والإقليمي؛
 - وضع خطط عمل طويلة الأجل للاستجابة لحالات الجفاف والتخفيف من وطأته (تمشيا مع توصيات المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى)؛
 - تنسيق السياسات الريفية والزراعية من أجل النهوض بالتكامل التجاري على المستوى الإقليمي الفرعي، إلى جانب تقديم المساعدة للبلدان التي وقعت على اتفاقيات التزامل مع الاتحاد الأوروبي أو في سبيلها إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛
 - تنسيق السياسات الريفية والزراعية من أجل النهوض بالتكامل التجاري على المستوى الإقليمي الفرعي، إلى جانب تقديم المساعدة للبلدان التي وقعت على اتفاقيات التزامل مع الاتحاد الأوروبي أو في سبيلها إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛
 - تقديم الدعم للأطر المتوسطة الملائمة وفي مجال السياسات من أجل إعادة تأهيل القطاع الزراعي والقطاع الريفي وذلك بالنسبة للبلدان التي خرجت من كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان.

الملحق 3- التغييرات في الوظائف

480. تعكس مقترحات التوظيف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 الأثر الكامل للقرارات التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية حتى الآن بخصوص الإصلاحات في المنظمة وتشمل بعض المقترحات الإضافية لأعمال الوظائف كما هي مقدمة من الإدارات والمكاتب. ويقدم الجدول التالي نظرة عامة على تطور الوظائف المدرجة بالميزانية حسب الموقع والفئة ابتداء من برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 إلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009.

تطور الوظائف - وأعداد الوظائف حسب فئة الدرجة والموقع.

النسبة المئوية السنوية للتغيير	التغير	برنامج العمل والميزانية 2008-2009	برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2006 - 2007	الفئة الدرجة
				المقر الرئيسي
(%1)	(9)	910	919	الفئة الفنية والفئات العليا
(%9)	(75)	798	872	موظفو الخدمات العامة
(%5)	(84)	1.708	1.791	مجموع المقر المركزي
				الفئة الفنية والفئات العليا
%8	23	323	300	الموظفون الفنيون القطريون
%4	7	188	181	مجموع الفئة الفنية والفئات العليا
%3	30	511	481	موظفو الخدمات العامة
%6	47	847	800	مجموع المكاتب الميدانية
%6	77	1.358	1.281	جميع المواقع
				الفئة الفنية والفئات العليا
%1	14	1.233	1.219	الموظفون الفنيون القطريون
%4	7	188	181	مجموع الفئة الفنية والفئات العليا
%2	21	1.421	1.400	موظفو الخدمات العامة
(%2)	(28)	1.644	1.672	المجموع
%0	(7)	3.065	3.072	النسبة المئوية لوظائف الفئة الفنية في المكاتب الميدانية
		%36	%34	

ملاحظة: يتضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 مقدار 14 موظفاً فنياً معياراً من المقر الرئيسي ويتضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 مقدار 19 موظفاً فنياً معياراً من المقر الرئيسي

481. منذ برنامج العمل والميزانية المعدل 2006-2007 زاد عدد الوظائف الميدانية المنشأة بمقدار 77 وظيفة. ويعزى هذا التغيير أساساً إلى تنفيذ مركز الخدمات المشتركة، ونقل المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى إلى بودابست، وإنشاء المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لأمريكا الوسطى. وزادت نسبة الموظفين المهنيين في الأماكن الميدانية من 34 في المائة إلى 36 في المائة.

482. انخفض مجموع وظائف الخدمات العامة بمقدار 28 وظيفة (2 في المائة). ويعزى هذا النقص أساساً إلى التغييرات التي طرأت على الهيكل الوظيفي لمركز الخدمات المشتركة وبعض الإصلاحات في المكاتب الإقليمية الفرعية.

483. تم في نطاق ميزانية الإدامة إبقاء التغييرات المقترحة في الوظائف في برنامج العمل والميزانية 2008-2009 عند حدها الأدنى. كما انخفض العدد الإجمالي للوظائف المقترح إنشاؤها في برنامج العمل والميزانية 2008-2009 بمقدار 7 وظائف مقارنة ببرنامج العمل والميزانية المعدل 2006-2007.

الملحق 4 - نظرة عامة على الميزانية العمومية للمنظمة

484. يمكن تقييم السلامة المالية للمنظمة فيما يتعلق بالعناصر الثلاثة للحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

- رصيد الحساب العام، والذي يعكس النتيجة التراكمية التاريخية لجميع المبالغ المستلمة من اشتراكات الأعضاء، وجميع الإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات، ويقابل ذلك النفقات التراكمية من أجل تنفيذ برنامج العمل في حدود اعتمادات الفترة المالية (بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، التنفيذ المتسارع لبرنامج التعاون التقني في 2004-2005) والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها مثل مخصص الإنفاق على المتأخرات المصرح به من المؤتمر حتى 44.6 مليون دولار أمريكي على أساس نفقات تسدد لمرة واحدة بالنسبة للبرامج ذات الأولوية العالية التي تمت الموافقة عليها بما في ذلك نظم تكنولوجيا المعلومات؛
- صندوق رأس المال العامل، المرخص به بمستوى 25.4 مليون دولار، والغرض الأساسي منه هو تقديم أموال مقدماً للصندوق العام لتمويل المصروفات ريثما تأتي الاشتراكات المقدره في الميزانية. ويمكن أيضا استخدام صندوق رأس المال العامل لتمويل أنشطة الطوارئ التي لم تدرج بالميزانية؛
- حساب الاحتياطي الخاص، ومصرح به حتى مستوى 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (وهذا يعادل 38.3 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2006-2007). وهذا الحساب الذي أنشأه المؤتمر المعقود في 1977 وتم توسيع مجاله بموجب القرارين 81/13 و 89/17، يحمي برنامج العمل من آثار التكاليف الإضافية غير الممولة الناشئة عن التقلبات العكسية للعملة والاتجاهات التضخمية غير الممولة. كما يمكن لحساب الاحتياطي الخاص أن يقدم مبالغ واجبة السداد للحساب العام.

تاريخ العجز في الحساب العام

485. يعطي رصيد الحساب العام والحسابات ذات الصلة لمحة سريعة عن السلامة المالية للمنظمة. وفي 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006، تم تقديم تحليل موجز للحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

رصيد الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 (قبل المراجعة)

بملايين الدولارات	
(95.6)	رصيد الصندوق العام/ (العجز المتراكم)
0.3	صندوق رأس المال العامل
12.1	حساب الاحتياطي الخاص
(83.2)	مجموع أرصد الاحتياطيات والصناديق/ (العجز) في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006

486. يقدم الجدول والنص التالي تحليلاً لانخفاض الاحتياطيات الإجمالية وأرصدة الحسابات في الفترة من 31 ديسمبر/ كانون الأول 1997 (منذ آخر تقرير برصيدي إيجابي بمبلغ 27.4 مليون دولار أمريكي) إلى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006.

تحليل الانخفاض في الاحتياطيات الإجمالية ورصيد الحساب في الفترة 1998-2006

التحسن/ (التفاقم) بملايين الدولارات	
27.4	مجموع أرصدة الاحتياطيات والصناديق في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1997
	الحركة في الحساب العام بين 1998 و 2006
43.5	1 النقص في الاعتماد المخصص لأغراض الاشتراكات
(81.2)	2 الإهلاك غير الممول لتكاليف الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة
(19.0)	3 تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة في 1998-1999 و 2000-2001
(12.3)	4 مدفوعات نهاية الخدمة المحملة على الحساب العام في 2002-2003 و 2004-2005
(19.8)	5 الخسائر التراكمية في تغيير النقد المحملة على حساب الاحتياطي الخاص
	6 المصروفات الأخرى
(2.6)	2005-1998
(19.2)	2006 (من الحسابات غير المراجعة)
(110.6)	صافي التفاقم في الحساب العام بين 1998 و 2006
(83.2)	مجموع أرصدة الاحتياطيات والصناديق في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006

مخصصات المساهمات

487. طبقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، تعتبر المساهمات المقدرة أصلا صافيا في حسابات المنظمة عندما يتم الاستلام الفعلي لمساهمات الأعضاء. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 بلغت المساهمات الحالية والمتأخرات غير المسددة من الأعضاء 110.5 مليون دولار، لذلك لم يتم إدراجها في الرصيد النهائي للحساب العام. بيد أنه طرأ انخفاض قدره 43.5 مليون دولار أمريكي في صافي قيمة المساهمات غير المسددة في الفترة من 31 ديسمبر/كانون الأول 1997 (حيث بلغت 154 مليون دولار أمريكي) حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 ويوضح الجدول أعلاه ما طرأ من تحسن.

استهلاك تكاليف الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء مدة الخدمة

488. تمثل خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء مدة الخدمة تكاليف المزايا الطبية التي تسدها المنظمة نيابة عن المتقاعدين طوال الفترة المتبقية من أعمارهم بناء على خدماتهم السابقة للمنظمة. ويجب فصل هذه الخصوم عن تكلفة الخدمة الحالية، والتي تعتبر عنصرا معياريا لتكاليف الموظفين ويتم تغطيتها في اعتمادات ميزانية البرنامج العادي كل فترة مالية.

489. في 1997، وافقت الأجهزة الرئاسية، بين جملة أمور، على أن يتم استهلاك خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة مع تحديدها بالقيمة الاكتوارية (أي المسجلة في الميزانية العمومية) وذلك على امتداد 30 سنة. في 1997، وافقت الأجهزة الرئاسية، بين جملة أمور، على أن يتم استهلاك خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة مع تحديدها بالقيمة الاكتوارية (أي المسجلة في الميزانية العمومية) وذلك على امتداد 30 سنة. وقد بدء في 1998 استهلاك تكاليف التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الحسابات الرسمية للمنظمة، أما الاشتراكات الإضافية من أجل تمويل هذه المصروفات فقد بدأت في 2004، بعد أن وافق المؤتمر على اشتراكات إضافية قدرها 14.1 مليون دولار تتعلق بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للفترتين 2004-2005 و 2006-2007. وقد بلغ صافي الأثر التراكمي للإهلاك على عجز الحساب العام منذ بدأت عملية الاستهلاك في 1998 مبلغ 81.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2006³⁹.

تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة في 1998-1999 و 2000-2001

490. صرح قرارا المؤتمر تحت رقمي 97/7 و 99/3 للمدير العام بمقابلة تكاليف إعادة توزيع الموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة عن طريق تجاوز الاعتمادات الصافية بالميزانية والتي تم الموافقة عليها في الفترتين 1998-1999 و 2000-2001 على التوالي. وقد تم خصم التكاليف ذات الصلة وهي 10.6 مليون دولار أمريكي و 8.4 مليون دولار أمريكي على الحساب العام.

مدفوعات نهاية الخدمة في 2002-2003 و 2004-2005

491. تعتبر مدفوعات نهاية الخدمة للموظفين عند انفصالهم عن المنظمة أحد عناصر تكاليف الموظفين وتحمل على حساب صندوق مدفوعات نهاية الخدمة. أما المستوى الممول لمساهمة البرنامج العادي في حساب صندوق نهاية الخدمة فيتم تحديده بالقيمة الاكتوارية. وفي نهاية الفترتين الماليتين الماضيتين بلغت المبالغ المدفوعة بالزيادة عن القيمة الاكتوارية المحددة 9.4 مليون دولار أمريكي في 2002-2003 و 2.9 مليون دولار أمريكي في 2004-2005 وقد تم تحميلها على الحساب العام دون أن يتوافر لها تمويل مقابل.

الفروق الصافية للنقد الأجنبي المحملة على حساب الاحتياطي الخاص

492. انخفض رصيد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ صافي قدره 19.8 مليون دولار أمريكي منذ عام 1997، بسبب فروق العملات، وبلغ الرصيد 12.1 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006. ويوضح تحليل المكاسب والخسائر الناشئة عن أسعار الصرف والمحملة على حساب الاحتياطي الخاص أن السبب الرئيسي لفروق أسعار الصرف هو أسعار الصرف غير الموازية السارية وقت استلام المدفوعات المتأخرة لمساهمات الأعضاء.

³⁹ وبالإضافة إلى المبلغ الوارد ضمن عجز الحساب العام في نهاية عام 2006، هناك مبلغ 353.3 مليون دولار يمثل خصوم الخدمة السابقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء مدة الخدمة لم يسجل بعد وينبغي اهتلاكه. يقدم المزيد من المعلومات بشأن الخصوم المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء مدة الخدمة إلى الأجهزة الرئاسية في الوثيقة FC 118/11.

نقص السيولة

493. طبقاً لما ذكر أعلاه، لم يتم إدراج المساهمات غير المسددة المستحقة للمنظمة والبالغ قدرها 110.5 مليون دولار أمريكي في نهاية 2006، ضمن العجز العام المتراكم في الحساب العام في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 والذي بلغ 95.6 مليون دولار أمريكي. كما أدى تأخير استلام المساهمات المقدره إلى حدوث خسائر جسيمة تتعلق بأسعار الصرف منذ 1998 وهي الخسائر التي تحمّل على حساب الاحتياطي الخاص. بيد أن الأثر الأكثر خطورة للارتفاع المستمر في مستويات المساهمات غير المسددة هو أنه يزيد من تفاقم حالة النقدية في الحساب العام.

494. ولا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا بعد الاستغلال الكامل لرصيد صندوق رأس المال العامل بالإضافة إلى أي أرصدة متاحة في حساب الاحتياطي الخاص. ولسنوات كثيرة ظلت احتياطيات المنظمة بمثابة شبكات أمان مرضية مما حال دون اللجوء إلى الاقتراض على الرغم من التأخير في استلام المساهمات المقدره. إلا أن النقص الذي طرأ على مدفوعات الأعضاء في 2004 و 2005 ومرة أخرى في 2006، وما صاحب ذلك من تنفيذ البرامج التي تم الموافقة عليها والتقلبات المعاكسة لأسعار العملة، استدعى الاستخدام الكامل لرصيد صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص إلى جانب تمديد فترات الدين الخارجي. وفي واقع الأمر، فقد بلغت المساهمات غير المسددة 279 مليون دولار أمريكي في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2006، ووصل الدين الخارجي إلى ذروته حيث بلغ 104 ملايين دولار أمريكي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، ثم انخفض بنهاية الشهر، عندما انخفضت المساهمات غير المسددة إلى 177.7 مليون دولار أمريكي. وتقدم لجنة المالية في الوثيقة 3/119FC "ملاحم مالية بارزة" توقعاتها لمستويات النقدية لما تبقى من عام 2007، وتستند أساساً إلى أنماط المتحصلات في العام الماضي. ومن المتوقع أن يبلغ الاقتراض الخارجي لدعم أنشطة البرنامج العادي 40 مليون دولار أمريكي بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول 2007، مما يمثل هبوطاً عن مستوى 130 مليون دولار أمريكي الوارد في موجز برنامج العمل والميزانية. ويرجع هذا التخفيض في احتياجات الاقتراض إلى عمليات الدفع الأخيرة للاشتراكات من جانب بعض الدول المساهمة الكبرى.

495. ويمكن تفادي الاقتراض الخارجي بالكامل إذا ما تم سداد المساهمات في مواعيدها (سواء المساهمات الجارية أو المتأخرات). وما لم تقم الأجهزة الرئاسية باتخاذ تدابير ملموسة لتحسين أنماط تدفق الاشتراكات المقدره، وزيادة شبكات الأمان مثل صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص، إلى جانب التصدي للخصوم غير الممولة، فإنه لن يتسنى للمنظمة تحسين وضع التدفقات النقدية في المستقبل أو معالجة تفاقم العجز في الحساب العام على نحو واف.

الملحق 5 - عرض عام لمجموع الموارد المتاحة

496. يقدم الجدول التالي عرضاً عاماً لمجموع الموارد المتاحة التي تتألف من صافي الاعتمادات المقترحة، والإيرادات الأخرى، والمساهمات الطوعية المقدرّة. وهو يقارن برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2007-2006 ببرنامج العمل والميزانية للفترة 2009-2008.

497. تحت فئة إيرادات أخرى تضاف إلى رصيد الحساب العام، يعبر الهبوط في "البنود الأخرى" عن عدم وجود موارد متاحة للتحويل من حساب الإنفاق الرأسمالي في الفترة 2009-2008، مقارنة بتحويل 10.1 مليون دولار أمريكي في الفترة 2007-2006.

498. تحت فئة إيرادات أخرى لا تضاف إلى رصيد الحساب العام، يتمثل التغيير الرئيسي في حدوث زيادة تحت بند تكاليف خدمة المشروعات المحملة على مشروعات الطوارئ نتيجة لوضع تقديرات محدثة استناداً إلى الاتجاهات والتنبؤات الأخيرة.

استعراض مجموع الموارد المتاحة (قبل ارتفاع التكاليف في 2009-2008، بسعر الصرف في ميزانية 2007-2006 البالغ 1 يورو = 1.19 دولار أمريكي).

2009-2008	2007-2006	
783,400	759,700	الإشتراكات المقدرة الصافية للدول الأعضاء
1,000	6,000	مجموع الإيرادات المتنوعة
784,400	765,700	صافي اعتمادات الميزانية
الإشتراكات الطوعية في إطار المادة 6-7 من اللائحة المالية: للإيرادات الأخرى		
إيرادات أخرى تضاف إلى رصيد الحساب العام في الحسابات المالية		
24,000	21,400	البنك الدولي
4,465	4,285	مؤسسات التمويل الأخرى
6,245	6,119	خدمات الدعم التقني
40,739	37,945	تكاليف خدمة المشاريع وخدمات الدعم الإداري والتشغيلي
5,044	2,399	المساهمات النقدية الحكومية النظرية
1,231	1,331	التقارير النهائية
3,725	12,519	بنود أخرى (مثلاً تسديد المتوجّبات مقابل الخدمات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي والدستور الغذائي والتحويلات من حساب الإنفاق الرأسمالي)
85,449	85,998	مجموع الإيرادات الأخرى التي تضاف إلى رصيد الحساب العام في الحسابات المالية
إيرادات أخرى لا تضاف إلى رصيد الحساب العام في الحسابات المالية		
5,440	4,040	الجهات الراعية المشاركة في مجلس العلوم
33,101	19,756	تكاليف خدمات المشروعات المحملة على مشروعات الطوارئ
1,516	1,379	بنود أخرى (مثلاً حالات انتداب متنوّعة)
40,057	25,175	مجموع الإيرادات الأخرى التي لا تضاف إلى رصيد الحساب العام في الحسابات المالية
125,506	111,173	مجموع الإيرادات الأخرى
909,905	876,873	الموارد المتاحة لبرنامج العمل
الإشتراكات الطوعية في إطار المادة 6-7 من اللائحة المالية: حسابات الأمانة صافية من دخل تكاليف دعم المشروعات		
523,665	473,241	مشاريع حساب الأمانة الأخرى
312,900	305,933	مشروعات الطوارئ
836,565	779,174	مجموع الإيرادات المقدّرة لحساب الأمانة
1,746,470	1,656,047	مجموع الموارد المقدّرة المتاحة

الملحق 6- جداول موجزة بحسب الأبواب والبرامج

موجز اعتمادات برنامج العمل والميزانية بحسب الأبواب والبرامج بتكاليف 2007-2006 (بالآلاف الدولارات)	ميزانية الفترة 2007-2006		برنامج العمل		برنامج العمل		التغيرات البرامجية		مقترحات الفترة 2008-2009		برنامج العمل		برنامج العمل		برنامج العمل		البرنامج والباب
	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	
1A	الأجهزة الرئيسية	7,794	0	7,794	0	1,088	0	1,088	0	8,883	0	8,883	0	8,883	0	8,883	1A
1B	الإدارة العامة	9,814	214	9,600	31	(365)	396	(365)	396	9,235	610	9,845	610	9,235	610	9,845	1B
1X	إدارة البرنامج	714	0	714	(157)	(157)	0	(157)	0	557	0	557	0	557	0	557	1X
1	التنظيم والإدارة الموسمية	18,323	214	18,109	962	566	396	566	396	19,285	610	19,285	610	19,285	610	19,285	1
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	20,164	323	19,841	(698)	(811)	113	(811)	113	19,030	436	19,466	436	19,030	436	19,466	2A
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	8,498	433	8,065	737	806	(69)	806	(69)	8,871	364	9,235	364	8,871	364	9,235	2B
2C	الآلات والأدوات الحيوانية والنباتية	23,870	423	23,447	3,092	2,963	129	2,963	129	26,409	552	26,961	552	26,409	552	26,961	2C
2D	التغذية وحماية المستهلكين	23,695	1,428	22,267	474	457	17	457	17	22,724	1,445	24,169	1,445	22,724	1,445	24,169	2D
2E	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والميسات في قطاع الغابات	11,277	253	11,024	(283)	(408)	125	(408)	125	10,617	378	10,995	378	10,617	378	10,995	2E
2F	إدارة الغابات وصيانتها وإحيائها	8,233	82	8,151	731	694	37	694	37	8,844	119	8,963	119	8,844	119	8,963	2F
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	8,899	176	8,723	(71)	(84)	13	(84)	13	8,639	189	8,828	189	8,639	189	8,828	2G
2H	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والميسات في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	17,857	623	17,234	1,112	890	222	890	222	18,124	845	18,969	845	18,124	845	18,969	2H
2I	إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصيانتها	12,912	482	12,430	567	565	2	565	2	12,995	484	13,479	484	12,995	484	13,479	2I
2J	المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	9,248	880	8,368	61	61	0	61	0	8,429	880	9,309	880	8,429	880	9,309	2J
2K	إدارة المواد الطبيعية على نحو مستدام	28,808	989	27,819	5,779	5,636	143	5,636	143	33,455	1,132	34,587	1,132	33,455	1,132	34,587	2K
2L	التقانة والبحوث والإرشاد	10,012	4,044	9,968	1,423	(28)	1,451	(28)	1,451	5,940	5,495	11,435	5,495	5,940	5,495	11,435	2L
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	15,721	317	15,404	28	(138)	166	(138)	166	15,266	483	15,749	483	15,266	483	15,749	2M
2X	إدارة البرنامج	21,003	160	20,843	(186)	(249)	63	(249)	63	20,594	223	20,817	223	20,594	223	20,817	2X
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	220,196	10,613	209,583	12,767	10,355	2,412	10,355	2,412	219,938	13,025	232,963	13,025	219,938	13,025	232,963	2
3A	زيادة الموارد والامتثال	50,829	26,553	24,276	3,377	778	2,598	778	2,598	25,054	29,152	54,206	29,152	25,054	29,152	54,206	3A
3B	السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	30,295	1,416	28,879	53	289	(236)	289	(236)	29,168	1,180	30,348	1,180	29,168	1,180	30,348	3B
3C	التجارة والأسواق	11,899	322	11,577	(686)	(704)	18	(704)	18	10,873	340	11,213	340	10,873	340	11,213	3C
3D	المعلومات والاحصاءات الزراعية	10,719	136	10,583	448	458	(10)	458	(10)	11,041	126	11,167	126	11,041	126	11,167	3D
3E	التحالفات والمبادرات للدعوة الى مكافحة الجوع والفقر	12,588	941	11,647	492	492	0	492	0	12,139	941	13,080	941	12,139	941	13,080	3E
3F	المسواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية	9,400	528	8,872	(472)	(194)	(278)	(194)	(278)	8,678	250	8,928	250	8,678	250	8,928	3F
3G	سبل المعيشة في الريف	4,119	137	3,982	(1,042)	(1,029)	(13)	(1,029)	(13)	2,953	124	3,077	124	2,953	124	3,077	3G
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	22,251	58	22,193	1,132	1,132	0	1,132	0	23,325	58	23,383	58	23,325	58	23,383	3H
3I	نظم تقانة المعلومات	28,952	0	28,952	3,332	3,332	0	3,332	0	32,285	0	32,285	0	32,285	0	32,285	3I
3J	الاتصالات والاعلام العام	18,069	0	18,069	(450)	(450)	0	(450)	0	17,618	0	17,618	0	17,618	0	17,618	3J
3X	إدارة البرنامج	20,312	204	20,108	(1,512)	(1,508)	(4)	(1,508)	(4)	18,600	200	18,800	200	18,600	200	18,800	3X
3	تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية	219,433	30,296	189,137	4,672	2,597	2,075	2,597	2,075	191,734	32,371	224,105	32,371	191,734	32,371	224,105	3
4A	التعاون والمج والرصد في الأمم المتحدة	13,912	1,048	12,864	(112)	79	(191)	79	(191)	12,943	857	13,800	857	12,943	857	13,800	4A
4B	تسويق الخدمات لامركزية	20,306	0	20,306	(89)	(92)	3	(92)	3	20,214	3	20,217	3	20,214	3	20,217	4B
4C	الامن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الانمائي	86,092	22,933	63,159	(858)	(3,380)	2,522	(3,380)	2,522	59,779	25,455	85,233	25,455	59,779	25,455	85,233	4C
4D	إدارة حالات الطوارئ ومساعد الأزمات	15,838	14,875	963	9,936	243	9,693	243	9,693	1,206	24,568	25,774	24,568	1,206	24,568	25,774	4D
4E	برنامج التعاون الفني	103,550	0	103,550	0	0	0	0	0	103,550	0	103,550	0	103,550	0	103,550	4E
4X	إدارة البرنامج	13,898	2,061	11,837	(3,063)	(3,345)	281	(3,345)	281	8,492	2,343	10,835	2,343	8,492	2,343	10,835	4X

2009-2008		مقترحات العمل		التغييرات البرامجية		ميزانية الفترة 2006-2007		برنامج العمل		البرنامج والبلب	
الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الاعتمادات	الإيرادات	الوصف	البرنامج والبلب
206,184	53,225	259,409	(6,495)	12,308	5,813	212,679	40,917	253,596		اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج	4
12,185	914	13,099	1,379	460	1,839	10,806	454	11,260		الإشراف	5A
6,165	898	7,063	(26)	76	50	6,191	822	7,013		خدمات البرنامج والميزانية	5B
7,176	7,810	14,986	(3,808)	914	(2,894)	10,984	6,896	17,880		الخدمات المالية	5C
13,519	2,666	16,185	(867)	240	(627)	14,386	2,426	16,812		إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين	5D
4,573	3,940	8,513	(1,087)	699	(388)	5,660	3,240	8,901		التوريدات	5E
31,799	3,812	35,611	(497)	2,654	2,157	32,296	1,159	33,454		إدارة مبنى المقر	5F
7,659	126	7,785	(97)	0	(97)	7,756	126	7,882		الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم	5G
16,393	6,069	22,462	1,871	950	2,821	14,522	5,119	19,641		الخدمات المشتركة	5H
8,946	40	8,986	1,121	0	1,121	7,825	40	7,865		إدارة البرنامج	5X
108,415	26,275	134,690	(2,010)	5,993	3,983	110,425	20,282	130,708		خدمات الإدارة والإشراف	5
600	0	600	0	0	0	600	0	600		المصروفات غير المنظورة	6
18,410	0	18,410	13,686	(8,851)	4,835	4,724	8,851	13,575		الإلتحاق الراسمالي	8
8,071	0	8,071	81	0	81	7,989	0	7,989		أمن المقر	9A
12,373	0	12,373	(82)	0	(82)	12,455	0	12,455		الأمن الميداني	9B
20,444	0	20,444	0	0	0	20,444	0	20,444		الإلتحاق الأمني	9
784,400	125,506	909,905	18,699	14,333	33,032	765,700	111,173	876,873		المجموع	

مؤخر اعتمادات برنامج العمل والميزانية بحسب الأبواب والبرامج بتكاليف 2009-2008 (بالآلاف الدولارات)

البرنامج والباب	الوصف	مؤخر اعتمادات برنامج العمل		مؤخر اعتمادات برنامج العمل		مؤخر اعتمادات برنامج العمل		مؤخر اعتمادات برنامج العمل	
		تكاليف	الإيرادات	تكاليف	الإيرادات	تكاليف	الإيرادات	تكاليف	الإيرادات
1A	الأجهزة الرئيسية	9,709	0	826	0	826	0	8,883	0
1B	الإدارة العامة	10,696	610	1,461	0	9,235	610	9,845	9,845
1X	إدارة البرنامج	638	0	81	0	557	0	557	557
1	التنظيم والإدارة المؤسسية	21,043	610	2,368	0	18,675	610	19,285	19,285
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	21,295	436	2,265	0	19,030	436	19,466	19,466
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	10,060	364	1,189	0	8,871	364	9,235	9,235
2C	الأفات والأمراض الحيوانية والنباتية	29,521	552	3,111	0	26,409	552	26,961	26,961
2D	التغذية وحماية المستهلكين	25,453	1,445	2,729	0	22,724	1,445	24,169	24,169
2E	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	11,976	378	1,360	0	10,617	378	10,995	10,995
2F	إدارة الغابات وصيانتها وإحيائها	9,925	119	1,081	0	8,844	119	8,963	8,963
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	9,786	189	1,147	0	8,639	189	8,828	8,828
2H	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	20,660	845	2,536	0	18,124	845	18,969	18,969
2I	إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصيانتها	14,754	484	1,759	0	12,995	484	13,479	13,479
2J	المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	9,553	880	1,124	0	8,429	880	9,309	9,309
2K	إدارة المواد الطبيعية على نحو مستدام	37,699	1,132	4,244	0	33,455	1,132	34,587	34,587
2L	التقانة والبحوث والإرشاد	6,970	5,495	1,030	0	5,940	5,495	11,435	11,435
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	17,261	483	1,995	0	15,266	483	15,749	15,749
2X	إدارة البرنامج	23,495	223	2,901	0	20,594	223	20,817	20,817
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	248,408	13,025	28,470	0	219,938	13,025	232,963	232,963
3A	زيادة الموارد والاستثمار	30,650	29,152	5,596	0	25,054	29,152	54,206	54,206
3B	السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	33,193	1,180	4,026	0	29,168	1,180	30,348	30,348
3C	التجارة والأسواق	12,468	340	1,595	0	10,873	340	11,213	11,213
3D	المعلومات والاحصاءات الزراعية	12,712	126	1,670	0	11,041	126	11,167	11,167
3E	التحالفات والمبادرات للدعوة الى مكافحة الجوع والفقر	13,530	941	1,392	0	12,139	941	13,080	13,080
3F	المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية	9,878	250	1,200	0	8,678	250	8,928	8,928
3G	سبل المعيشة في الريف	3,352	124	399	0	2,953	124	3,077	3,077
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	26,726	58	3,401	0	23,325	58	23,383	23,383
3I	نظم تقانة المعلومات	36,454	0	4,169	0	32,285	0	32,285	32,285
3J	الاتصالات والإعلام العام	19,939	0	2,321	0	17,618	0	17,618	17,618
3X	إدارة البرنامج	21,278	200	2,677	0	18,600	200	18,800	18,800
3	تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية	220,179	32,371	28,445	0	191,734	32,371	224,105	224,105
4A	التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة	14,622	857	1,679	0	12,943	857	13,800	13,800
4B	تسويق الخدمات اللامركزية	23,043	3	2,829	0	20,214	3	20,217	20,217
4C	الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي	70,563	25,455	10,785	0	59,779	25,455	85,233	85,233
4D	إدارة حالات الطوارئ وملعب الأزمات	1,728	27,127	522	2,559	1,206	24,568	25,774	25,774
4E	برنامج التعاون الفني	107,416	0	3,866	0	103,550	0	103,550	103,550
4X	إدارة البرنامج	10,461	2,343	1,969	0	8,492	2,343	10,835	10,835
4	اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج	227,832	55,784	21,649	2,559	206,184	53,225	259,409	259,409
5A	الإشراف	13,686	914	1,501	0	12,185	914	13,099	13,099
5B	خدمات البرنامج والميزانية	7,016	898	851	0	6,165	898	7,063	7,063
5C	الخدمات المالية	9,355	7,810	2,179	0	7,176	7,810	14,986	14,986

الملحق 7: المخصصات بحسب وحدات المنظمة

مخصصات موارد البرنامج العادي بحسب الوحدة التنظيمية بمستويات تكاليف 2007-2006

الوحدة التنظيمية/الإدارة	الوصف	برنامج العمل		برنامج العمل		برنامج العمل		برنامج العمل		الوحدة
		تأقسماً: الإيرادات	الاعتمادات	تأقسماً: الإيرادات	الاعتمادات	تأقسماً: الإيرادات	الاعتمادات	تأقسماً: الإيرادات	الاعتمادات	
ODG	مكتب المدير العام	7,846	0	7,846	0	1,302	0	9,148	0	ODG
UNC	مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية	0	0	0	0	2,855	0	2,855	0	UNC
OFA	مكتب متابعة مؤتمرات القمة العالمي والتحالفات	4,481	27	4,454	(27)	(4,481)	(27)	0	0	OFA
SAD	المستشارون الخاصون للمدير العام	2,389	0	2,389	0	(2,389)	0	0	0	SAD
AUD	مكتب المقترح العام	5,508	105	5,403	250	386	355	6,144	355	AUD
OCD	مكتب التنسيق واللامركزية	7,071	0	7,071	0	60	0	7,131	0	OCD
LEG	مكتب الشؤون القانونية	5,887	503	5,384	169	0	672	6,056	672	LEG
PBE	مكتب البرامج والميزانية والتقييم	12,966	526	12,440	253	(954)	779	12,012	779	PBE
ODG	مكتب المدير العام	46,149	1,161	44,988	645	(2,803)	1,806	43,346	1,806	ODG
AGD	مكتب المدير العام المساعد	5,479	0	5,479	0	(1,509)	0	3,970	0	AGD
AGA	قسم الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	14,107	401	13,706	(13)	64	388	14,172	388	AGA
AGE	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	5,518	0	5,518	0	0	0	5,518	0	AGE
AGL	قسم تنمية الأراضي والمياه	11,877	533	11,344	(533)	(11,877)	0	0	0	AGL
AGN	قسم التغذية وحماية المستهلك	18,599	1,375	17,224	29	(28)	1,404	18,601	1,404	AGN
AGP	قسم الإنتاج النباتي وقاية النباتات	21,898	390	21,508	375	3,793	765	25,691	765	AGP
AGS	شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	12,731	205	12,526	171	(76)	376	12,826	376	AGS
AG	إدارة الزراعة وحماية المستهلك	90,209	2,904	87,305	29	(9,432)	2,933	80,777	2,933	AG
ESD	مكتب المدير العام المساعد	4,977	145	4,832	(145)	(3,075)	0	1,902	0	ESD
ESA	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية	9,798	567	9,231	268	2,983	835	12,781	835	ESA
ESC	السلع والتجارة	18,577	320	18,257	(320)	(18,577)	0	0	0	ESC
ESS	قسم الاحصاء	11,572	60	11,512	0	(5)	60	11,567	60	ESS
EST	شعبة التجارة والأسواق	0	0	0	338	18,389	338	18,389	338	EST
ESW	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والمعالجة في المناطق الريفية	0	0	0	0	7,876	0	7,876	0	ESW
ES	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	44,924	1,092	43,832	141	7,591	1,233	52,515	1,233	ES
FI	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية	38,444	1,874	36,570	221	201	2,095	38,645	2,095	FI
FO	مصلحة الغابات	25,179	388	24,791	113	(199)	501	24,979	501	FO
NRD	مكتب المدير العام المساعد	0	0	0	5,513	12,372	5,513	12,372	5,513	NRD
NRC	شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية	0	0	0	719	8,084	719	8,084	719	NRC
NRL	شعبة الأراضي والمياه	0	0	0	467	11,785	467	11,785	467	NRL
NRR	شعبة الجوث والإرشاد	0	0	0	188	5,688	188	5,688	188	NRR
NR	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة	0	0	0	6,887	37,929	6,887	37,929	6,887	NR
SDD	مكتب المدير العام المساعد	8,827	4,050	4,777	(4,050)	(8,827)	0	0	0	SDD
SDA	قسم التنمية الريفية	8,177	192	7,985	(192)	(8,177)	0	0	0	SDA
SDR	قسم الجوث والإرشاد والتدريب	8,349	480	7,869	(480)	(8,349)	0	0	0	SDR
SDW	قسم المساواة بين الجنسين والسكان	8,234	422	7,812	(422)	(8,234)	0	0	0	SDW

الهيكل التنظيمي للمكاتب الميدانية في منظمة الأغذية والزراعة

أوروبا وآسيا الوسطى	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أفريقيا
المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي لأفريقيا
المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية			الفريق المتعدد التخصصات لأمريكا الجنوبية	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا
المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادي	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية
			المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي الفرعي لوسط أفريقيا
المكاتب القطرية	المكاتب القطرية	المكاتب القطرية	المكاتب القطرية	المكاتب القطرية
		مكاتب الاتصال		
		مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية		
		مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك		
		مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف		
		مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا		
		مكتب الاتصال مع اليابان		
		مكتب الاتصال مع روسيا		

* تشترك في المواقع مع المكاتب الإقليمية

الأهداف العالمية للأعضاء

- أن يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، لضمان خفض عدد من يعانون من نقص التغذية الزمن إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015.
- المساهمة المتواصلة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات، في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والرفاه لجميع الناس.
- صون الموارد الطبيعية وتحسينها واستخدامها المستدام، بما في ذلك موارد الأراضي والمياه والغابات ومصائد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

الاستراتيجيات الرامية إلى تلبية احتياجات الأعضاء

- ألف- المساهمة في استئصال انعدام الأمن الغذائي والفقر في الريف
- باء- ترويج أطر السياسات والأطر التنظيمية لقطاعات الأغذية والزراعة ومصائد الأسماك والغابات وتطويرها وتعزيزها
- جيم- تحقيق زيادات مستدامة في إمدادات وتوافر الأغذية والمنتجات الأخرى من قطاعات المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك، والغابات
- دال- دعم صيانة الموارد الطبيعية للأغذية والزراعة وتحسينها واستخدامها المستدام
- هاء- تحسين اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات، وعمليات التقدير، وتدعيم إدارة المعارف للأغذية والزراعة
- استراتيجيات لمعالجة القضايا المشتركة بين وحدات المنظمة
- ضمان الخبرة الرفيعة
- تعزيز منهج الجمع بين التخصصات
- توسيع نطاق الشراكات والتحالفات
- الاستمرار في تحسين عملية الإدارة
- ضمان فعالية الموارد لخدمة المنظمة وأعضائها
- نشر رسائل المنظمة

الأهداف الإنمائية للألفية

- الهدف 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- الهدف 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- الهدف 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- الهدف 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال
- الهدف 5- تحسين الصحة النفاسية
- الهدف 6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض
- الهدف 7- كفاءة الاستدامة البيئية
- الهدف 8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية